

قانون أبونمي

من الجاني على أبي نمي الثاني
ومذكرات رفع الوصاية على أمراء مكة المكرمة
١٣٣٦هـ - ١٩١٧م



الشريف عون الرقيق - شريف مكة الأول

تحقيق وجمع
الشريف محمد بن علي الحسني

الدار العربية للموسوعات

قانون أبونمي

من الجاني على أبي نمي الثاني
ومنكرات رفع الوصاية على أمراء مكة المكرمة
١٣٣٦هـ - ١٩١٧م

اسم الكتاب: قانون أبونمي من الجاني على أبي نمي الثاني ومذكرات رفع الوصاية
على أمراء مكة المكرمة (١٣٣٦هـ-١٩١٧م)

تحقيق وجمع: الشريف محمد بن علي الحسني

الطبعة الأولى: ٢٠١٦م - ١٤٣٧هـ

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-614-424-219-3



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني - KHALED AL ANI

الحازمية - مفرق جسر الباشا - ستر عكاوي - ط ١ - بيروت - لبنان

ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - ٩٥٥٦١٨ ٥ ٠٠٩٦١

فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١

هاتف نقال: ٣٨١٠٨١ ٧٦ ٠٠٩٦١ - ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١

الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله
بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or
transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

قانون أبوئمي

من الجاني على أبي نمي الثاني
ومذكرات رفع الوصاية على أمراء مكة المكرمة
١٣٣٦هـ - ١٩١٧م

تحقيق وجمع

الشريف مجرب علي كسني

الدار العربية للموسوعات
بيروت

مذكرة في القضية رقم ٢٦ لسنة ١١٣٦هـ - ١٩١٧م

مقدمة من الشريفة فاطمة هانم أسعد
زوجة سمو الأمير الشريف محمد عبد العزيز بن عون

بملاحظاتها على تقرير حضرات الخبراء
عن حساب المدة من (١٣٤٤-١٣٥٤هـ / ١٩٢٥-١٩٣٥م)
لجلسة ٢ مارس (١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م)



محمد عبد العزيز بن عون نجل شريف مكة المكرمة



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.
أما بعد..

«التاريخ يكتبه المنتصر» مقولة تتكرر دوماً في حالة تبرير موقف معين تشعر فيه بالانكسار أمام ما يلحق بالآخرين جزءاً حواشي التاريخ أمامنا قضية من قضايا لعب فيها قانون المنتصر الترويح لإلصاق الأكاذيب والزيف لقانون أبي نمي حتى أصبح جنابة لكل من ينتمي للأشراف والترويح للطاغوتية وحكم غير ما نزل على جدهم بقصد الإساءة والتشويه ورميهم بالكفر وأصبح القانون في سياق آخر غير السياق الحقيقي لهذا القانون والذي تعرض للتشويه وللجنابة من رجل نحسبه رجل دين وآخر كان وكيلاً ومحسوباً هو وأسرته على حفيد هذا القانون ووارث الملك والشرافة عن جده وبسبب الحرب والهزيمة التي لحقت بالحفيد وخروج الأسرة من حكم الحجاز لم يجد محمد رشيد رضا صاحب المنار ومحمد نصيف الأفندي من التنكر لهذا العرش الذي كان الرجلين من خواص خدام الملك الشريف حسين بن علي (تعالى الله) صاحب عرش الحجاز إن ما حصل لكل من يخرج من الحكم رأيناها عبر التاريخ في تشويه صورة الإمام علي بن أبي طالب عبر (٩٠) عاماً من الحكم الأموي ورأيناها أخيراً في فاقي عروشهم من الربيع العربي وخاصة مصر كأروع مثال على تبدل أحوال الناس في من يسقط وكون «رشيد رضا» مصرياً ونسير على خطاه فإن للقوم سلف

وخلف عرفنا ذلك في تغيير وتحريف الوقائع وهذه الجناية التي ألصق دعاويها الكاذبة هؤلاء إنما دافعهم الحقد والكراهية بسبب مواقف تعرض لها «رشيد رضا» عندما أبعد أهل سوريا عن مقررات النهضة فأضمر ذلك في قلبه الحقود على الحسين بن علي (عليه السلام) وابنه المرحوم فيصل ملك العراق ولا غرابة فهو منبته «الشام» من بلدة «القلمون» فقد وصفها الملك حسين بن علي في «جريدة القبلة - القلموني» في حلقات للرد عليه في حينها وبيان حقيقته وحاله وأما الآخر نصيف فهو بسبب العجز في الحسابات والذمة المالية التي عليه كونه مسؤول الصندوق المالي لبلدية مكة المكرمة في العهد الهاشمي و«رشيد رضا» و«الشيخ نصيف» ولذلك وجدا في خروج الحسين من الحجاز قضية للتشفي والكذب والزيف والذي سوف نكشفه في هذا التحقيق بالأدلة والوثائق وأسأل الله أن يرحم الأشراف من مات منهم ويصلح أحوال الأحياء وقد قمت خلال سنوات من العمل الجاد بالبحث والتنقيب والسؤال لكشف حقيقة ما لحق بـ «قانون أبي نمي» من الجناية والدعاية وخلال البحث والتحقيق وجدنا أن مصدر هذه الجناية هي بسبب حرب الحجاز ونجد الهاشمية السعودية والتي انتهت بالاستيلاء على الحجاز من قبل السعوديين والمروج لهذه الأكاذيب هو رجل دين اسمه «محمد رشيد» كتب خلال الحرب حلقات للتجني على الأشراف في أعظم رجل لديهم من رجال الأسرة المجاهدين فكان حريا بمثلي كشف وإمارة اللثام عن الجاني وتوضيح الجناية ورد باطلها ولذلك سميت من الجاني على أبي نمي الثاني وهذا العنوان هو ثمرة المشورة مع حفيد أبي نمي أخي العقيد الشريف ناصر بن سلطان العبدلي حفظه الله.

تمهيد

«قانون أبو نمي» هو وثيقة قيّمة تعتبر قانوناً اجتماعياً لتنظيم أحوال الحاكم والأسرة الحاكمة فيما بينهم اليّين، وبينهم وبين غيرهم في ذلك الوقت والعقوبات التي تشمل المخالفين منهم.

والتي سنّها «الشريف محمد أبو نمي» حاكم الحجاز والتي سمّيت بـ (قانون أبو نمي)، والتي تمّ تجديدها وتجديد العمل بها في عهد ولاية «الشريف سعيد بن سعد بن زيد» (رحمته الله).

وهي نموذج مميز للقضاء العرفي وقانون واضح واجب التنفيذ على ذرية «الشريف محمد أبو نمي».

ولا نعتقد أن بها تضاداً مع الشرع الحنيف ولكنها بمثابة الأنظمة الإجرائية لأي دولة.

وفيها ما يعكس التطور المدني الذي كان عليه أسلافنا قبل (٤٠٠) سنة ومدى أصالتهم ورفيهم.

ونحن هنا نلاحظ كيف حفظت هذه القوانين حقوق الضعيف قبل القوي من الأسرة والحفاظ على هيبة «النموي» (نسبة إلى أبو نمي) وشملت كل من يرتبط بهذا «النموي» من بقية الناس فتحول دون تعدي «النموي» القوي على جار أو صديق أو عاني «النموي» الضعيف وفي هذا فرض احترام وهيبة مما يرفع من مكانة الأسرة الحاكمة وكل فرد منها.

وليس بها ما يردده البعض من أن الشريف دمه بأربعة فهي أكذوبة ليس لها أساس من الصحة وآلى من أطلق هذه الكذبة والتشنيع هو «محمد رشيد رضا» في جريدة «أم القرى» إبان حرب الحجاز مع نجد ونقل هذا الافك «الشيخ محمد نصيف» في كتابه «ماضي الحجاز وحاضره».

تطرق في الكتيب المشبوه ماضي الحجاز وحاضره لقانون الشريف محمد أبي نمي سلطان الحجاز الذي ألفه حسين بن محمد نصيف سنة (١٣٤٩هـ-١٩٣٠م) حيث ذكر التالي: هو قانون أو دستور تسير عليه الأمة الحجازية في معاملاتها مع أشرف الحجاز، وضعه جد الأسر الهاشمية «الشريف أبو نمي» المتولي إمارة مكة سنة (٩٣٢هـ-١٥٢٥م) والذي توفي سنة (٩٩٠هـ-١٥٨٢م).

و«قانون أبي نمي» هو القانون الذي كانت تسير عليه الأشراف في تعاملها مع بعضهم البعض ومع غيرهم. وقد اتبعته الأشراف منذ مئات السنين مما أكسب هذا القانون صفة العمل الساري الملزم فيما بينهم وبين غيرهم بالإضافة إلى احتوائه على أعرفهم القديمة، والتي في جملتها أعراف صحيحة مقبولة لا تخالف الشرع لتحقيق المقاصد وجلب المصلحة ورد المفسدة، وقد كانوا يميلون فيه إلى طرق الصلح في فض المنازعات، وذلك من خلال تنظيم العقوبات التي غالبها كانت في تغريم المخطئ من الخيل والإبل والعبيد وأقصاها الطرد خارج حدود حكم بلاد الشريف وقد عرض لنا السباعي في كتابه صورة نسخة من القانون مؤرخة سنة (١٢٣٧هـ-١٨٢١م) في عهد حكم أمير مكة الشريف يحيى بن سرور، وهي منقولة من وثيقة مؤرخة في ربيع الآخر سنة (١١٤٨هـ-١٧٣٥م) من عهد الشريف سعيد، وقد طرحوا فيها بعض الإلزامات السابقة، والإلزامات جديدة لمن لم يمثل لهذا العرف، فكان الواضعون لأحرفه سنة (١١٤٨هـ-١٧٣٥م) كل من الأشراف «آل أبي نمي بن بركات، وذوي أحمد بن هزاع، وذوي عنقا، وذوي راجح، وذوي شرف بن محمد». وفي قانون سنة (١٢٣٧هـ-١٨٢١م) استبعد منهم «ذوي أحمد بن هزاع، وذوي شرف بن محمد».

★ وقد ذكر لنا السيد «دحلان» في كتابه (جداوله المرضية) أن واضع هذا القانون، هو «الشريف محمد أبي نمي الثاني» المتوفى سنة (٩٩٢هـ-١٥٨٤م)، وتبعه على ذلك «عبدالله غازي» في (إفادة الأنام)، «محمد نصيف» في (ماضي الحجاز)، والذي أضاف إليه بنوداً من مرويّات العوّام دون أن يطلع عليه، وتبعه في ذلك متحاملاً الدكتور «فائق الصوّاف» في كتابه (العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز).

★ ذكر لنا الدكتور «سليمان المالكي» في كتابه (بلاد الحجاز)، وذكر «الشريف ضياء العقاوي» أن واضع الوثيقة هو «الشريف محمد أبي نمي الأول» المتوفى سنة (٧٠١هـ-١٣٠١م)، وتسمى بـ «قانون أبي نمي»، ولم يعرض نصوصه، وقد أبلغني منذ سنين عديدة شفاهة بأنه توجد لديه (نسخة مصورة).

● دور «محمد رشيد رضا» صاحب المنار:

«محمد رشيد رضا» رجل دين استخدم الدين كشيوخ زماننا وأمثلهم «يوسف القرضاوي» وكثيرين آخرين شهدنا في «كيف» أن ما يسمى بـ (الربيع العربي) كشف تناقض مواقفهم كذلك «رشيد رضا» كان أول عهده تابعاً لشريف مكة «الملك حسين بن علي» وكتاباته في جريدة «القبلة» خير شاهد على تقلباته وتغيير أحواله ففي أول أمره كان بوق دعاية للشريف وللثورة العربية ثم تحوّل في فترة دخول قوات الملك عبد العزيز آل سعود على مكة وحصارها للملك علي بن الحسين في جدة فقد نشر «رشيد رضا» حلقات في «جريدة أم القرى» تجدها في ملحق الوثائق أبان فيها كمية من الحقد والنصب لآل البيت الأشراف من خلال نشره ما يزعم أنه بيان عام للأمة الإسلامية وهذه الأكاذيب والمزاعم التي أوردتها جاءت كلها تفتقد لنشر ما اختلقه من مزاعم وتشنيع ولكن

هؤلاء اللذين يلبسون ثياب رجال الدين سرعان ما تتبدل مواقفهم كما ترى!!! وقد سَوَّقَ هذه الأكاذيب فيما بعد «محمد نصيف أفندي» في كتابه المشبوه «ماضي الحجاز وحاضره» ولرد كذبه هو شيخه «رشيد رضا» نشر أكثر من (٦٠) وثيقة تجدها في ملحق الوثائق في هذا الكتاب تكذب كل مزاعمهم عن عدم وجود محاكم شرعية بالحجاز خلال حكم الأشراف وهذه الوثائق تبرز مقدار العدالة والحكم للشرع وهي خاصة بقضية العجز في حسابات أمانة مكة المكرمة «البلدية» إبان تولي خال «محمد نصيف» أمانة الصندوق وتمّ رصد قضية اختلاس في عهده إبان توليه منصبه في ذلك الوقت وهذه الوثائق التي تنشر لأول مرة تكشف بكل تجرد وبالوثيقة تجني «محمد نصيف» على أولياء نعمته بعد الله وهم الأشراف من خلال كتابه «ماضي الحجاز وحاضره» والذي أورد فيه أكاذيب شيخه القلموني «محمد رشيد رضا» صاحب المنار الذي كذب على «أبي نمي» وتجنّى على هذا الشريف المجاهد حامي الحرمين بعد الله خلال غزو البرتقال وموطد أركان الشرع.

● باب تعاملات «قانون أبي نمي» في حل قضايا الأشراف:

عظفاً على ما سلف من الرد على مصدر الفرية التاريخية والجناية الكبرى في حق الأشراف من خلال اختلاق مواد وإلصاقها بالقانون من قبل «محمد رشيد رضا» خلال حصار جدة ونشرها بجريدة أم القرى وهو «صاحب المنار» و«محمد حسين نصيف» تلميذه في كتابه المشبوه «ماضي الحجاز وحاضره» فقد تم نقل هذا التشنيع في كل ما صدر بعدهما من كتب ومدونات وهما يتولان تبعاته أمام الله ومن ذلك كتاب اختزل من موسوعة للكاتب العراقي الدكتور «علي الوردي» بعد وفاته من طرف دار الوراق سمته «قصة الأشراف وابن سعود» نشرت فيه أكاذيب هو تاريخ الأشراف مسنودة لـ «قانون رشيد ونصيف» وليس إلى «قانون أبي نمي»

الثاني» ولذلك في جميع هذه الكتب لم يستدل بأي واقعة مزعومة لتطبيق هذا القانون المزعوم في حياة شعب الحجاز (من سنة ٩٧٠-١٥٦٢ إلى ١٣٤٤هـ-١٩٢٥م) وهو ما يقارب الـ(٤٠٠) سنة من حكم «أبي نمي» وحتى نهاية الدولة في الحجاز فلا يعقل أن هذا القانون المزعوم من قبل «رشيد ونصيف» خلال (٤٠٠) سنة لا نجد شاتم أو قاتل للشريف أو صافع خلال العراك اليومي لفئات المجتمع ويطبق هذا القانون ويذكر «رضا رشيد ونصيف» أن الذي يشتم الشريف يقطع لسانه وهذه الأكاذيب والأراجيف لم نجد واقعة واحدة خلال الـ(٤٠٠) سنة الماضية دونت في كتب الرحالة أو تقارير القناصل للدول الأجنبية المقيمين بجدة أو الطائف أو مؤرخي الأمة أو الحجاج خلال حجهم لمدة الـ(٤٠٠) سنة نسأل الله أن يجزي «رشيد ونصيف» بما يستحقون من جزاء.

● «قانون أبي نمي» في حياة الأشراف:

إن أول مدونة تاريخية لهذا القانون وردت في حوادث سنة (١١٤٤هـ-١٧٣١م) زمن ولاية الشريف محمد بن عبدالله بن سعيد بن سعد بن زيد بن محسن بن حسين بن حسن بن محمد أبي نمي... وعمه مسعود بن سعيد.

في حادثتين تعتبر أن تعدي من سلطان الحجاز على دور للأشراف أبناء عمه واعتبرت خرق للعادة وكانت الواقعتين في دار عبد العزيز بن زين العابدين من ذوي بركات والأخرى في دار لذوي السيد عبد المعين بن محمد بن حمود كما جاء في نص وثيقة القانون التي تبلورت وخرجت في سنة (١١٤٨هـ-١٧٣٥م) ووضع هذا القانون ليكون مانعاً له وللمن يأتي بعده من ولاية هذه الممالك وتمت كتابة بنود هذا القانون في زمن إمارة «الشريف مسعود بن سعيد» سنة (١١٤٤هـ-١٧٣١م) عندما اجتمع الأشراف في دار «عبد المحسن» لوضع مواد هذا القانون لتنظيم حياة الأشراف فيما بينهم

كدستور أسري لحل الخلافات وتنظيم العلاقات وهو مبني على أعراف وأنظمة قديمة تعود إلى أصول قانون «محمد أبي نمي الأول» كما أورد ذلك كثير من المؤرخين ومنهم الشريف ضياء القللي العنقاوي النموي نقلاً عن الدكتور سليمان المالكي. وفي حوادث سنة (١٢٦٩هـ-١٨٥٢م) من له الشرف سيدنا محمد (ﷺ) نجد هذه الأحكام في وثيقة جددت حسب القانون السابق بين ذوي موسى وذوي حسين من ذوي بركات في زمن إمارة الشريف عبد المطلب بن غالب بن مساعد بن سعيد آل زيد النموي الحسني مرفق صورة ضوئية من الوثيقة في ملاحق الكتاب للاطلاع عليها. وبالتالي يتضح معك أخي القارئ أن هذا القانون ما هو إلا قانون ينظم الحكم والولاية والتعامل بين أفراد وأعضاء الأسرة الهاشمية أي قانون داخلي خاص بهم لا علاقة وليس له دخل بالأحكام والإفتاء الشرعي ولا يتدخل في الأمور الشرعية وإنما يحتكم للشرع في كل تفاصيله.

● ذوي زيد خلال حكمهم:

يتضح أن التجديدات لهذه الأعراف والقوانين التي تنظم علاقة الأشراف بعضهم ببعض إنما صدرت خلال عهود الحكام من الأشراف فرع زيد بن محسن النموي الحسني خلال ولايتهم على الحجاز وإن شاركهم بعض فضلاء «آل أبي نمي» من الأشراف في الصياغة والكتابة لمسودت هذه الأحكام فإنما يدل على دورهم الطبيعي والتنظيمي وروح المودة والانسجام الذي يدل عليه الهدف من المحافظة على وحدة البيت الحاكم وتنظيم علاقاتهم فيما بينهم وقد وصل دورهم الطبيعي لصياغة قانون ينظم حياة الموالي الخاصة بالأشراف لكي يتم تأديبهم عن طريقه وهو موجود في «ملحق الوثائق» بهذا الكتاب ويعتبر هذا القانون ينشر لأول مرة مما يعطي القارئ والمتابع الدليل الكبير على أن الأشراف بالحجاز تمكنوا من ترسيخ القوانين التي تعرف اليوم في عصرنا المسمى المجتمع المدني فكانوا رحمهم الله سباقين لذلك.

الشريف محمد أبي نُعمي الثاني سيرته الذاتية

● اسمه ونسبه:

الشريف محمد أبي نُعمي الثاني بن بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عجلان بن رميثة بن محمد أبي نُعمي الأول بن أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبد الكريم بن عيسى بن الحسين بن سليمان بن علي بن عبدالله بن محمد الثائر بن موسى الثاني بن عبدالله الرضا بن موسى الجون بن عبدالله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، القتادي الحسني العلوي الطالب الهاشمي القرشي أمير مكة المكرمة حرسها الله، الملقب بـ(نجم الدين).

● ولادته:

ولد في مكة ليلة (٩/١١/٩١١هـ - ١٥/٤/١٥٠٦م)، وقيل في ذي الحجة يوم عرفة، وقيل يوم النفر الأول من منى، وأمه غيبة بنت حميدان ابن شامان الحسيني أمير المينة المنورة، وكان والده يستبشر به ويقول: لم تزل الأكدار على متواليه حتى ظهرت هذه الناصية ويمسك بناصيته.

● نشأته:

نشأ على الأخلاق النبوية والمكارم الهاشمية، فحفظ كتاب الله،

ودرس سيرة رسول الله (ﷺ)، وأخذ عن كثير من العلماء والأفاضل، فبرز في عدد من العلوم، وأجازه جار الله ابن فهد في رواية أحاديث فضل أهل البيت التي خرجها لأبيه الشريف بركات باسم: (غاية الأمانى والمسرات لعلو سلطان الحجاز أبا زهير بركات)، وتعلم فنون الفروسية، وكان ملازماً للطاعة مواظباً على الجمعة والجماعة، ذا جد وإقبال، وسعد وطيب فال، أعزه الله وأعلاه، ورفع شأنه وجعل له من الذكر والصيت ما لم يكن لكثير من أسلافه وآبائه.

● إمارته:

حكم مكة المكرمة أكثر من (٦٠) عاماً، ومدة ولايته لشرافة مكة مشاركة واستقلالاً (٧٣) عاماً.

جعله أبوه «بركات» شريكاً في إمارة مكة المكرمة بعد وفاة ابنه علي ابن بركات سنة (٩١٣هـ-١٥٠٨م)، وبعد وفاة «الشريف قايتباي» سنة (٩١٨هـ-١٥١٣م) أرسله والده سفيراً إلى السلطان «المملوكي الغوري» بمصر، فقابله السلطان ومن معه بالإعزاز والإكرام وقبّل يده وقبّل جبينه، وأراد «أبو نمي» تقبيل يد السلطان فامتنع السلطان تأدباً مع بيت النبوة فغلب «أبو نمي» على ذلك فاحتضنه السلطان وسلّم عليه وأجلسه بين يديه وسر خاطره بكلام كثير، وجعله السلطان شريكاً لوالده في إمارة مكة، فصار يُدعى له مع والده في الخطبة وغيرها، وضربت السكة باسميهما، وكان عمره (٨) سنين، ثم أقرت الدولة العثمانية التي قضت على الدولة المملوكية «الشريف بركات» وابنه «أبي نمي» على إمارة مكة وأرسلت له المرسوم السلطاني بالتأييد سنة (٩٢٣هـ-١٥١٧م)، وكان عمر «أبي نمي» آنذاك (١٢) سنة، فأرسل «بركات» ابنه «أبي نمي الثاني» إلى السلطان «سليم العثماني» لتهنئته ومبايعته، فأحسن استقباله وأكرم وفادته واحترمه احتراماً فائقاً، وكانت ضيافته كل يوم (٣٠) خروفاً وتوفير كل الاحتياجات له وللوفد المرافق له، وعاد محملاً بالهدايا حاملاً منشور

ولاية أبيه، وقد أتيع بالرواتب والأموال والمؤون لأمير مكة وأشرافها وأهلها، وخصصت الدولة العثمانية لشرافة مكة المخصصات، وقد نجح «أبو نمي» في هاتين السفارتين إلى الدولة المملوكية والدولة العثمانية مع كلا الحاكمين وهو في ذلك السن المبكر من العمر، الأمر الذي يدل على ما تميزت به شخصيته من النجابة والألمعية، وفي سنة (٩٢٦هـ-١٥٢٠م) توفي السلطان «سليم» وتولّى «سليمان» القانون فأرسل بالتأييد للشريف «بركات» وابنه «أبي نمي».

ثم تولّى «أبو نمي الثاني» إمارة مكة المكرمة بعد وفاة والده الشريف «بركات» (رحمته) يوم ٢٤ ذي القعدة سنة (٩٣١هـ-١٥٢٥م) وعمره (٢٠) سنة، وكان أصغر أبناء الشريف «بركات»، وجاءه التأييد بذلك من السلطان العثماني «سليمان القانوني»، وقد نال «أبو نمي» حظوة كبيرة لدى السلطان، وفي سنة (٩٤٥هـ-١٥٣٩م) استصدر الشريف «أبو نمي الثاني» أمراً من السلطان «سليمان القانوني» ليكون ابنه الشريف أحمد أكبر أولاده وهو جد الأشراف الحرازات والمناديل شريكاً له في إمارة مكة، فأجيب طلبه، فأرسله والده إلى إسطنبول سفيراً لدى السلطنة العثمانية، وهو يحمل كثيراً من هدايا العرب كالخيول والصقور والأقمشة والأطياب، وكان أحمد جميل الوجه، وحين دخل على السلطان وهو في ملابسه الخاصة بالأشراف الحسينيين، قام له السلطان تعظيماً، وهو أمر لم يقع لسواه، ففرح به السلطان «سليمان»، وجعله من خواصّه وأحسن إليه وخلع عليه الخلع الكثيرة وكذلك فعلت زوجته وأعلنت في الناس بأنها تعتبر الشريف أحمد في مقام ولدها، ورجع الشريف أحمد سنة (٩٤٧هـ-١٥٤١م) وقرئ أمر توليته بالحطيم، إلا أن الشريف أحمد لم تطل مدته فتوفي (رحمته) في حياة أبيه في الخليصة من حرة خليص برمضان وقيل الثاني من شعبان (٩٦١هـ-١٥٥٤م) ودفن بالمعلاة في مكة، فجعل «أبو نمي» ابنه الشريف الحسن محله وهو جدّ ابن الحسن فلبس الحسن الخلعة الثانية سنة (٩٦٣هـ-١٥٥٦م)، واستمر

الشريف «أبو نمي الثاني» على إمارة الحجاز كافة إلى سنة (٩٧٤هـ- ١٥٦٧م)، حيث وهنه الكبير فقوض الإمارة لابنه الحسن، وكتب بذلك للسلطان العثماني فأمضاه، فلبس الحسن الخلعة الكبرى التي هي لصاحب مكة ولبس أخوه ثقبة الخلعة الثانية، واستمر «أبو نمي» في الولاية والشرافة حتى توفي سنة (٩٩٢هـ- ١٥٨٤م). ومن المؤرخين من يذكر أن «أبا نمي» تنازل عن الإمارة لابنه أحمد ثم طلبها لابنه الحسن بعد وفاة أحمد وأنه لم يكن شريكاً لهما في الإمارة بعد تنازله وهو قول يخالف ما عليه جمهور المؤرخين من استمرار ولايته حتى وفاته.

وقد جاءت إرادة الشريف «أبو نمي» بتفويض الإمارة إلى ابنه الشريف «الحسن بن أبي نمي» رغبة في التفرغ للعبادة والاعتكاف في حرم الله واجتناء العلوم، لم تغره (كثلة) الدنيا وعظمتها وبهرجتها، واتخذ قراره بالتخلي عن الإمارة راضياً بما هو خير منها.

ومما امتاز به الشريف «أبو نمي الثاني» حزمه في إدارة الأمور وصرامته في الحكم، لذا هابه البدو والحضر واحترمه الحجاج والمجاورون، وقدّر منزلته أصحاب السلطان العثماني، وقضى بحزمه على أصحاب الفتن، واستمر الحجاز محكوماً بأمره أعواماً عديدة، في أمن واستقرار لا تتخلله القلاقل ولا الفوضى، وعاش الناس في أحسن حال. وقد شهدت مكة في عهده تطوراً كبيراً، وازدهاراً حضارياً، وأمناً منقطع النظير، ورخاءً رخصت فيه الأسعار وعمّ الخير، وقد حكم بشرع الله الشريف ورتّب الأمور الإدارية والمالية الضابطة للدولة وشؤون الناس، فساد الاستقرار.

ويُعد «أبو نمي» من أكابر الأشراف على مرّ الأزمان، بل اعتبره بعض المؤرخين المؤسس الحقيقي للشرافة بمكة، وهو جد الأشراف النمويين الذين استمرت فيهم شرافة مكة أكثر من (٤٠٠) سنة حيث انتهت دولتهم وحلّت محلها الدولة السعودية وفقها الله.

● حدود إمارته:

أعزَّ الله الشريف «أبا نَمي» ورفع شأنه وجعل له من الشهرة والفكر الحسن ما لم يكن لأحد من أسلافه، وهو زعيم قل أن يضاهيه أحد في الشهرة من طبقات الأشراف الأخرى، وقد كان الشريف «محمد أبا نَمي الثاني بن بركات» في غاية المجد والنفوذ ودانت له الحجاز كلها ويدخل في ظل إمارته (مكة والمدينة وجدة والطائف وينبع وخيبر وحلي) وجميع أقطار الحجاز ومن المؤرخين من قال أنها امتدت من جيزان إلى نجد وخيبر وما دخل بين ذلك، ومَدَّحه الشعراء بالقصائد العصماء وأرَّخ له المؤرخون.

● بطولته ودوره في تثبيت الأمن:

كان «أبو نَمي» أميراً فذاً، ذو رأي سديد وإرادة وعزم شديدين، قوياً حازماً شجاعاً، قام بحفظ النظام والأمن والقضاء على الفتن الداخلية، كفتنة أمير الحاج محمود باشا، والقائد التركي سلمان، والقائد سليمان الخادم، كما قام بعدة حملات على المخالفين له الذين أشاعوا الفتن والإضطرابات حتى قضى عليهم وأخمد فتنهم، فأمنت له الدولة العثمانية جانب الحجاز خلال فترة إمارته.

واستولى «أبو نَمي» على (جيزان)، وانتهت على يديه إمارة الأسرة القطبية آخر أسر الأشراف السليمانيين الذين حكموا المخلاف السليمانى (من سنة ٣٩٣-١٠٠٢ إلى ٩٤٣هـ-١٥٣٦م). وقد ازدهرت مكة المكرمة في عهده، وانصرف لخدمة دينه ودولته، فعززت جهوده وجيل أعماله سمعة أشرافها، وحظيت في عهده بمزيد عناية السلاطين العثمانيين وكان لأبي نَمي دوره في تلك العناية ونجاح تلك الجهود السلطانية، ففي فترة ولايته عُمر الحرم، ورُممت الكعبة المشرفة وأُصلح سقفها سنة (٩٥٩هـ-١٥٥١م)، وجُدِّد ميزاب الكعبة سنة (٩٦٠هـ-١٥٥٢م) ثم أُستبدل بميزاب

مُذْهَب سنة (٩٦٣هـ-١٥٥٥م)، كما صُفِّح باب الكعبة، ورُصِّف وصُفِّح المطاف، وأُجريت عين عرفة بعد انقطاعها سنة (٩٦٧هـ-١٥٥٩م)، ونُظِّفَت آثار سيل (٩٧١هـ-١٥٦٣م) من الحرم وكُري مجراه، وبُنيت المدارس السليمانية، وأنشئت الأربطة للفقراء وخانات الحجاج والمدارس والقصور وقنوات المياه، كما حُبِسَت الأوقاف في مصر والحجاز على الحرمين الشريفين وأهلها وقاصديها من الحجاج والزوار والمُعتمِرِينَ، وغيرها من الأعمال العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.

● أعمال البر:

للشريف «محمد أبي نمي الثاني» (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) الكثير من أعمال الخير والبر والإحسان، منها أنه أوقف أوقافاً كثيرة في مكة المكرمة وخارجها، زال كثير منها مع مرور الزمن نتيجة التوسعات المتكررة للمسجد الحرام والأعمال التطويرية لمدينة مكة المكرمة، ومنها هذا الوقف، وهو من انجازاته.

● جهاده:

جاهد «أبو نمي» في سبيل الله، واستطاع الدفاع عن مكة المكرمة وقاوم الاستعمار البرتغالي، فإنه لما نزل البرتغاليون على الشاطئ وخربوا موانئ البحر الأحمر، واحتلوا سنة (٩٤٨هـ-١٥٤١م) مرسى أبي الدوائر وقصدوا جدة واستولوا على قلعة جدة، نادى «أبو نمي» في مكة بالجهاد العام فاجتمع لندائه الأهالي والقبائل وأهل البادية وزودهم بالسلاح وأنفق عليهم ووفر لجيشه المؤن، وترك الحج وولّى ابنه أحمد الحج بالناس، وخرج من مكة إلى جدة للقاء العدو في جيش عظيم يقوده بنفسه شاكي السلاح، وسار أمراء الحج إليه إلى جدة فلاقاهم وأمر بإطلاق المدافع في مظهر مهيب جمع بين حجاج بيت الله والمجاهدين في سبيل الله، مسالمين معظمين ومحاربين مدافعين، فألبسوه الخلع وانصرفوا إلى حجهم، ولاقى

«أبو نُمی» وجيشه العدو وقاتلوه وحاصروه وصدوه بنصر الله عن ميناء جدّة وأجبروا البرتغاليين على الإنسحاب، وانقلب البرتغاليون خاسئين، فزاد ذلك من إكرامه عند السلطان العثماني ورفع مكانته فأنعم عليه فسمح له بنصف معلوم جدّة.

● نشره وشعره:

ذكر المؤرخون أن «محمد أبی نُمی الثانی» كان جامعاً لشتات الفضائل حاوياً لمحاسن الشمائل، له النثر الفائق والشعر الرائق، ومن شعر «أبی نُمی» قوله:

نام الخلي فمن لجفن الساهر	إذ بات سلطان الغرام مسامري
جفت المضاجع جانبي فكأنما	شوك القتاد على الفراش مباشري
وتأججت نار الغرام وأضرمت	بين الجوانح في مكنّ سرايري
وشجيت من ألم الفراق وخانني	صبري الوفي على الخطوب وناصري
أف على الدنيا فما من معشر	إلا وأودتهم بخطب قاهر
في كل يوم للنوائب غارة	أيدي النوائب هن أغدر غادر

● وفاته:

توفي الشریف «أبو نُمی الثانی» في وادي الآبار جنوب مكّة المكرّمة جهة اليمن حيث وافته المنية (تكلّفه) في (٩-١-٩٩٢هـ/ ٢٤-١-١٥٨٤م) وقيل يوم عاشوراء، وحُمِلَ إلى مكّة وصُلّي عليه في المسجد الحرام، ودُفِنَ في مقبرة المعلاة، وعمره (٨٠) سنة وشهراً ويوماً.

وقيل في وفاته:

يا من به طبنا وطاب الوجود	قد كنت بدرأ في سماء السعود
ما صرت في الترب ولكنما	أسكنك الله جنات الخلود

● عقبه:

تفرع عن «أبي نمي الثاني» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) معظم أشراف الحجاز، واشتهر عقبه بالنمويين، وإن كانت الشهرة لجده «محمد أبي نمي الأول» ولكل من ينتسب للأول عرف في التاريخ بالنمويين، وفيهم الشرافة والعدد والقوة، تزوج الشريفة فاطمة بنت سباط بن عنقا وقد أعقب عدة أولاد منهم من انقطع عقبه، ومنهم من أعقب وله بقية وهم: أحمد والحسن وثقبة وبركات وبشير وراجح ومنصور وسرور وناصر، وله من البنات: ناصرة وصالحة وشمسية وغبية وقيل: (عيشة) وفوزة وقيل: (موزة) وراية، وغيرهم.

وعقبه المعروف في وقتنا الحاضر هم: بن الحسن وهم ذرية الحسن ابن محمد أبي نمي الثاني، وذوي بركات وهم ذرية بركات بن محمد أبي نمي الثاني، وذوي حراز والمناديل وهم ذرية أحمد بن محمد أبي نمي الثاني، والثقبات وهم ذرية ثقبه بن محمد أبي نمي الثاني، وآل خيرات وهم ذرية بشير بن محمد أبي نمي الثاني بن بركات بن محمد بن بركات ابن الحسن بن عجلان وهو الحسن الجد الجامع لآل أبي نمي الثاني ولذوي حسن أهل الشواق بنو أبي وهم آل حسن بن أحمد وآل عياف وآل عبد الصمد وآل صعب وآل محي الدين وآل النعرة والحواتمة والقواسمة وآل عساف وآل علي وآل مهدي والخمجان.

والقانون كما مرّ بك هو كما نقل الشريف ضياء عن دكتور سليمان مالكي أن واضع بنوده هو «أبي نمي الأول» كما يؤكد وجود نسخة من هذا القانون والقانون الذي بين يدينا هو مجدد عن النسخة الأولى وجاء كالتالي:

★ فلما كانت القوانين والأعراف القديمة للأقداس المستقيمة وقد اختل كثير من الأحوال ومع تغيّر الأزمنة داخلها، الاختلال أجمع كل من الأمرين برقم هذه الأحرف من السادة الأشراف آل أبو نمي بن بركات

ذوي أحمد ابن هزاع وذوي عنقه وذوي راجح وذوي شرف ابن محمد وشيخهم مولانا الشريف سعيد الواضعين خطوطهم بهذه الوثيقة المسطورة المرقومة المحررة المتراضين على ما حوته من أعراف سابقة بين الآباء والجدود العاملين بما تضمنته من غير إنكار ولا جحود وذلك على وجه التفصيل فيها سيذكر وهو أن من تعدى على رفيقه وقتله فهو مجنا ومقتول حيث يوجد على جاري العادة ومن عمد بوجه رفيقه في دخله فهو مدفوع حد حياته داعي الوجه وإن مات المحشوم فيوقف الحاشم لورثته (٥) من الخيل و(٥) من الركاب وعبدین فإن امتنع فهو مدفوع ومن تعدى على رفيقه في دبشه عمداً أو أتلفه فهو مربع وإن كان ما يقدر فهو مدفوع حتى يخلص ومن تعدى على عنوة رفيقه عمد بضرب أو أخذ دبش فالدبش والدم حتى (٩) وإن امتنع الخلاص فحقه الدفع وإن (...) فدبش يعرفه والدم يسوى، فإن منع لا يخلص فشريف مكة يسوق معاشه تحت الخلاص حتى يخلص ومن أخرج على رفيقه الخروج الفاحش الذي يوجب الفعل فهو مدفوع سنة وبعدها يحشم بفرسين وذلولين فإذا لم يسلم يدفع حتى يخلص ومن أخذ جار رفيقه أو خاطره أو ربيع أخواه أو رفيق جنبه (٩) فهو مدفوع ما عدا أنه يرد مأخذه بعينه جميعه ويسوق (٤) من الخيل الطيبة و(٤) من الركاب ومن أخذ خليطة رفيقه فيردها وما تلف منها فمثنا عليه ومن أخذ ربيع أخوا أو قتله فهو مجنا وسقط ومن مشى المماشي الساقطة ثم صار عليه شيء من الحوادث فلا له علينا واجب ومن أخذ أخوان النموي (٩) وأخوهم معاهم أو وديعة فيؤدي جميع مأخذه ويحشم بفرسين وذلولين إن كان خابر وإن لم يفعل فهو مدفوع إلى أن يخلص وإن كان غلط فعليه يمين الجزم ولا عليه بعدها غير الأداء فإن عجز فعلى شريف مكة يسوق معاشه حتى يخلص ومن حشم على رفيقه يعني عاونه فهو مدفوع والوالد مع ولده

والولد مع والده فإن فات استعطى (؟) فالحشم ذلولين وفرسين وعبدین وإن كثروا الحشامة أو قلوا فالحشم كل واحد منهم عن نفسه ما ذكر ومن وقف على رفيقه بحضرته في دبشه أو عنوته فهو مدفوع إلى أن يرضى خصمه فإن مات قبل حصول الرضا فيساق الحشم لأولاده من بعده والحشم (٤) من الخيل الطيبة و(٤) من الركاب الطيبة وبندين وعبدین فإن لم يسقها فهو مدفوع حتى تطيب أنفسهم ومن تعوّج (؟) على رفيقه فيدخل على من يستخيره من رفاقته إلى خمسة فإن عيا بالخمسة فلمنجي (؟) شريف مكة يدل له فإن عيا الخمسة وشريف مكة فهو مدفوع هذا في حال الرفاقة فيما بينهم وأما ما يصدر من شيخهم على أحد من رفاقته على طريق التعدي كما سبق في بيت عبد العزيز بن زين العابدين وبيت ذوي حمود بن عبدالله الواقعة المعروفة في بيت عبد العزيز وبيت ذوي حمود الواقعة المعروفة فالحشم فيها على شريف مكة (٥٠) من الخيل طيبة و(١١٠) من ناقة و(٥٠) عبد على هذي الوثيقة من آل بو نمي ويعمل عليها ونحن وشيخنا من دونه وحسبنا الله ونعم الوكيل حرّر يوم سلخ ربيع آخر سنة (١١٤٨هـ - ١٧٣٥م) وقد توافقوا وتوافقوا جميعهم كبير وصغير لا خروج عن ما حوته هذه الوثيقة فيما قلّ وجل ومن لا يوافق عليها فليس منا والاعتماد على الله سبحانه ما نسب في باطن وثيقة آل أبو نمي أهل القانون القديم وسيدنا صحيح من دون ابن شوى (؟) ما له علينا قانون وكتبه عبد الكريم بن عبد المعين عنه وعن ذوي حمود بن عبدالله ما ينسب بباطنها صحيح وقد التزمت ما فيها للواضعين خطوطهم وأنا منهم دون من يستنكرها ولهم على ذلك وجهي وعهد الله من الخلل وكتبه الشريف مساعد بن سعيد والشريف أحمد بن سعيد.

مجلس مصر الحسبي

مذكرة

في القضية ٢٦ لسنة (١٣٣٦هـ-١٩١٧م)

مقدمة من الشريفة فاطمة هانم أسعد زوجة سمو الأمير الشريف

محمد عبد العزيز المحجور عليه

المشمول بقوامة والدته الست فاطمة هانم عون بنت جاري.

بخصوص التقرير المرفوع بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م)
للمجلس من حضرات الخبراء، حسن أفق فهمي، إسماعيل وحسن أفق صقر
وزكي أفق الخولي المتدبين لفحص حسابات المحجور عليه المذكور
الخاصة بالمدة (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ إلى ١٣٦٩هـ-١٩٤٩م)
لجلسة ٢ مارس سنة (١٣٥٢هـ-١٩٣٣م).

بناءً على تصريح المجلس قد اطلعت على تقرير حضرات الخبراء
المذكورين وبما أن المجلس الموقر صرّح لي إبداء الملاحظات
والمعلومات التي تهمني عرضها لديه المدعي على التقرير بمذكرة خاصة
رأيت من الواجب عليّ أن أعرض ملاحظاتي ومعلوماتي الشخصية
للمجلس المحترم على المواد التي وردت بالتقرير المذكور حسب
الترتيب الذي جاء به مادة بمادة حتى يسهل مراجعتها وبدون مراعاة
غرض سوى إظهار الحق ومساعدة المجلس والخبراء بقدر الاستطاعة
للولصول إلى الحقيقة المنشودة.

وفي النظرة الأولى على تقرير حضرات الخبراء ظن لي مع كل أسف ظهرت اختلاسات جديدة... أن حضرة القيمة فاطمة هانم بنت جاري أيضاً قد أخفت الشيء الكثير من أبواب موارد زوجي في حساباتها المقدمة للخبراء خلاف ما سبق لي إظهاره لي الآن.

ومن حيث إن إبداء المعلومات عن تلك الموارد بمذكراتي هذه مما يسهل للقيم وللمن يتسترون ورائها لعمل تلفيقات مضرّة بمصلحة زوجي رأيت رفع قضية خاصة بالنسبة لتلك الاختلاسات الجسيمة لأتمكّن من إبدائها في مواجهة القيمة حتى لا أترك لها وسيلة للتهرب والمماطلة في إظهار الحقيقة.

مقدمة التقرير

حدد مأمورية حضرات الخبراء: قد استهل حضرات الخبراء مقدمة التقرير ببيان مأموريتهم لفحص حسابات المحجور عليه بقرار المجلس الصادر بجلسة ١٥ يناير لسنة (١٣٥٠هـ-١٩٣١م) وأن المجلس أخطرهم بعدم تخطى قراراته بالنسبة للمصروفات إلا ما كان منها ضرورياً اقتضته الظروف وكانت المصروفات في حدود حسن التصرف [الصحيفة بدا من التقرير] ومن حيث إن هذه العبارة تحدد حدود مأموريتهم بالنسبة للمصروفات الإشارة إليها في مقدمة مذكرتي هذه لأهميتها في الموضوع وتعلقها الشديد بالملاحظات التي سأبديها فيما بعد.

تاريخ توقيع الحجر على زوجي: وقد تكلم حضراتهم عن المحجور عليه وبينوا بأن والده توفي في يوليو سنة (١٣٢٣هـ-١٩٠٥م) وتوقع الحجر عليه (في يوم ٥ ذي الحجة سنة ١٣٢٦هـ الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٨م) وتعينت والدته قيماً عليه من قاضي مكة المكرمة وبما أن هذا يتعلق بموضوع مبدأ الحساب تعلقاً مهماً قد أرجأنا البحث عنه للصحيفة (٢٢) من هذه المذكرة للمناسبة.

تاريخ حضور المحجور عليه: بين حضرات الخبراء بأن المحجور عليه حضر مع القيمة لمصر في سنة (١٣٢٧هـ-١٩٠٩م) وأقاما بها إلى يوليو سنة (١٣٣٣هـ-١٩١٤م) وثم سافر إلى الآستانة وأقاما بها حتى غادراها وعاد إلى مصر في ١٢ أغسطس (١٣٣٨هـ-١٩١٩م) وبما أن هذا الموضوع أيضاً يتعلق بأمور سنوضحها فيما بعد بهذه المذكرة رأينا أن نشير إليه هنا لإلغات النظر.

الداعي للخير والبر والرحمة لسطوته انه لما كان يوم الاحد المبارك الموافق لثمانين وعشرين شهر ربيع الحرام عام ١٢٤٤

هذا القانون آخر ما صدر من قوانين تنظم علاقة الأفراد والجماعات داخل فروع أسرة الأشرف وهي تنظيم داخلي ينظم العلاقة ويؤطرها بقصد الإصلاح والاستقامة والمعاونة في نوائب الزمان وعرف الأشرف هذه التنظيمات الراشدة واختصوا بها وأخذ عنهم شيوخ القبائل الأخرى فتجد إلى يوم الناس هذا لكل قبيلة قانون للأحكام التي تساعد الأفراد في حماية الحقوق وصون الأخلاق وهو ما يوافق الشرع ولا يتعارض معه فتجد لدى قبائل الحجاز باديتهم أعراف وسلوم وسواير مستمدة من قانون «أبي نمي» وعلى خطاه.

الفصل الأول من التقرير

موارد إيرادات المحجور عليه



ميثاق المحجور عليه

الميثاق المحجور عليه في مصر يتضح من مطابقة هذا الباب أن ما خص المحجور عليه من أطيان والده هو (١١٢٠ ١١٦٢) وقيمتها المخمئة في سنة (١٣٢٠هـ-١٩٠٢م) أثناء عملية قسم الأطيان بين الورثة هي قيمة (٦٦٦-٤٨٢٤٨) إلا أن نصيب القسمة كان (٣٠٨-٥٢٢٦٢) ولذلك استحق فرقاً نقدياً مقداره (٦٤٤-٤٠١٣) يدفع له من باقي المقتسمين بدل الأطيان وآلى إليه أيضاً من بعض أطيان وبلغ بها ممتلكاته (١٩٩ ١٥٤١).

وبما أن معرفة متوسط قيمة الفدان الواحد من الأطيان الأولى ستهما فيما بعد عند بحثنا مسألة وقف الشريفة سراء في باب مصروفات المدة (من سنة ١٣٤٣-١٩٢٤ إلى ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م) بالصحيفة (٥٦) من هذه المذكرة أجرينا الحساب فوجدنا أن قيمة الفدان توازي (٥٠٣ ٤١) تقريباً وأن الفرق الذي خص المحجور عليه نقداً من قسمة الأطيان يوازي قيمة (٩٦,١٧) فدان على ذلك الاعتبار ولأهمية هذه المعلومات نكتفي بالإشارة إليه الآن.



أطيان المحجور عليه

ويتضح من مطالبة الصحيفة بث من التقريران عجزاً بالأطيان يبلغ (٤٢،١٩،١٣) العجز في أطيان المحجوز عليه وسببه ولزوم تحقيقه قالت القيم عنها بأن أخذت مصلحة المساحة لمنافع وأن ثمن هذه الأطيان سير وضمن الإيرادات في التقرير.

ومن حيث أن لا يمكننا الأخذ بأقوال القيمة كقضية مسلمة بحثنا هذا الموضوع فوجدنا أن ادعائها لا ينطبق تماماً للحق والواقع للأسباب الآتية:

١ أن الأطيان التي أخذت للمنافع العمومية من أطيان المحجور عليه تنحصر في البلاد الآتية:

★ «دير السنقورية» بمركز بني مزار و«صفانية» بمركز العش فقط في القسم الشرقي من البحر اليوسفي دون القسم الغربي و«سمسطا الوقف» و«سمسطا السلطاني» بمركز بيا وذلك لوقوع هذه البلاد ضمن المناطق التي تحولت من الحياض الى مناطق مشروعات بسبب فتح الترع والمصارف فيها وننظر الآن على العجز الفعلي في هذه الأطيان:

- أطيان دير السنقورية -

لا يوجد فيها رسمي بحيث إن الموضوع السيد عليها حسب حكم القسمة (١٣٦،١٥،١٠) ومقدار المؤخر فيها الآن مثله بالضبط حسب كشوف الحساب المقدمة من القيمة وحسب الشهادات المكلفات الرسمية المستخرجة سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م).

س	ط	فدان	
..	ما قبله
			- أطيان شلقام -
			لا يوجد فيها عجز بحيث إن الموضوع اليد عليها حسب حكم القسم (٨٦,٦,١٥) والمؤجر (٨٦,٦,١٦) بزيادة سهم واحد حسب كشوف الحساب وحس شهادات المكلفة الرسمية المستخرجة سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م).
			- أطيان صندوق الغار -
٢٣	٠٣	١٠	مقدار العجز الرسمي الموجود إذ إن الموضوع السيد عليه كان (١٨٧,٢٢,١١) حسب حكم القسم والموجود الآن والمؤجر فعلاً حسب الكشوف وحس شهادة المكلفات الرسمية المستخرجة سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) هو (١٧٧,١٨,١٢) مع ملاحظة أن القسم المنزوع ملكيته للمنافع العمومية فعلاً لا تزيد شاحنة عن (٤) بالكثير.
			- أطيان صفانية -
٠٢	١٣	٠٩	مقدار العجز الموجود إذ إن الموضوع السيد عليه كان (١٠٤,١١,١٦) حسب حكم القسم والمؤجرة منه الآن حسب الكشوف وحس شهادة المكلفات الرسمية المستخرجة سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) هو (٩٤,٢٢,١٤) مع ملاحظة أن المنزوع ملكيته فعلاً للمنافع العمومية لا تزيد مساحة عن (٣) حدد على الأكثر.

- أطيان سمطا -			
س	ط	فدان	
٢١	٠٤	٠٨	مقدار العجز الموجود إذ إن الموضوع السيد عليه كان (٨٠,٢٣,٤) حسب حكم القسم والمؤجر الآن حسب الكشف وحسب شهادة المكلفة الرسمية المستخرجة سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) هو (٧٢,١٨,١٦) مع ملاحظة أن القسم المنزوع ملكيته للمنافع العمومية فعلاً لا يزيد عن معدل (٣) على الأكثر ومع ملاحظة أن هذه الأطيان كانت مؤجرة لغاية سنة (١٣٤٥هـ-١٩٢٦م) باعتبار أنها (٨٠,٢٣,٤).
١٣	٢١	٢٧	الجملة بعده

- أطيان المشاعر برير السنقورية -			
س	ط	فدان	
١٣	٢١	٢٤	ما قبله
Σ ١٥	٧		مقدار العجز إذ ما خص المحجور عليه من الشريفة رقية كان Σ (١١,١١,١١) والمقدار المؤخر الآن حسب الكشف (١١,٣,٢٠).
Σ ٠٤	٠٥	٢٨	جملة العجز الرسمي في مناطق المشروعات حسب المكلفات الرسمية.
Σ ١٥	٠٧	١٠	تنزيل جملة المساحة المأخوذة فعلاً للمشروعات في البلاد المذكورة على وجه التقريب.
١٣	٢١	١٧	جملة الأطيان الضائعة وفي يد المغتصبين من الجيران في الأربعة بلاد المذكورة اغتصاب (١٧) فدان من أطيان المحجور عليه في أربعة بلاد.

ويتضح مما سبق ذكره أن العجز الموجود في مناطق المشروعات هو $\Sigma 28,5,4$ ولم يؤخذ للمنافع العمومية من $\Sigma 10,7,15$ والباقي اغتصبه الجيران لإهمال القيمة وعدم معرفتها مواقع وحدود الأطيان ولعدم إقامتها التراويس الضرورية فيستحسن انتداب خبير لمعرفة مساحة القسم المنزوع ملكيته فعلاً للمشروعات حتى يمكن التأكد وتغريم قيمة القسم الذي إضاعته إهمالاً منها مع ملاحظة أن قيمة الفدان في البلاد الثلاث المذكورة لا تقل عن (٢٥٠) مصري وبذلك تكون قيمة الخسارة ما يقرب من (٤٥٠٠) يتحملها المحجور عليه ظلماً.

٢ أيضاً جد العجز الآتي بالأطيان الآتية مع أنها ما زالت مناطق حياض التي لم يعمل فيها شيئاً ما من مشروعات الري والصرف:

- أطيان ابجاج الحطب -			
س	ط	فدان	
٠٠	٠٠	٥٣	ما خص المحجور عليه عن والده حسب حكم القسمة.
٠٤	٠٠	٢٤	ما ورثه من حسن حال هانم بحق β من (٩٦,١,٠٠) حسب حكم القسم.
٠٦	٠٠	٧٧	الجملة
١٦	٢٠	٧٣	المؤخر الآن
١٤	٠٣	٠٣	العجز الموجود

- أطيان كوم الحاصل -			
س	ط	فدان	
١٤	٠٣	٠٣	ما قبله

- أطيان كوم الحاصل -			
س	ط	فدان	
٢٠	١٥	٤٩	ما خص المحجور عليه حسب حكم القسم .
٠٤	٠٧	٤٤	المؤجر الآن حسب التكلفة .
١٦	٠٨	٠٥	العجز الرسمي بأطيان كوم الحاصل .

- أطيان برمشا -			
س	ط	فدان	
٢١	١٥	١٠٤	ما خص المحجور عليه حسب حكم القسمة .
٠٤	٢٣	٩٨	المؤجر الآن حسب التكلفة .
١٧	١٦	٠٥	العجز الرسمي بأطيان برمشا .
٢٣	٠٤	١٤	جملة الأطيان الضائعة في الثلاث البلاد المذكورة ويتضح اغتصاب بـ ١٤ فدان أيضاً من أطيان المحجور عليه .

ويتضح من ذلك أن هناك عجزاً فعلياً حسب كشوف المكلّفة وحسب كشوف الحساب في الأطيان التي لم تتناولها المشروعات أيضاً للأسباب السابق ذكرها إذ لا يمكن إسناد هذا العجز لأخذ شيء منها للمنافع العمومية لبقائها مناطق خيافي لغاية الآن وقيمة هذا العجز أيضاً تساوى فوق (٢٨٠٠) جنية.

٣ كما لا يخفى أن وزارة الأشغال أخذت في بعض المناطق الأطيان الأزمة لها للمنافع العمومية عن (٥٧٠٠) الذي كان يملكه جد المحجور عليه بمديرتي المنيا وبني سويف وقدرت لها قيمة معلومة دفعتها باسم ورشة جده المذكور يتقاسمونها بينهم كل حسب نصيبه الشرعي: ومن حيث أن الورثة لم يعارضوا في أمر التقسيم هذا وجد بينهم من

أخذوا نصيباً من قيمة تلك الأطيان المنزوع ملكيتها بينما لم يصيب هؤلاء أي عجز في اطيانهم الخاصة الواقعة في بلاد لم تناولها المشروعات.

وفهم من ذلك أن المبالغ المقيدة بكشوف الحساب المقدمة من القيم من متحصلات نزع الملكية ليست هي قيمة أطيان معلومة حدودها ومقدارها نزعت من محجورها بل هي قيمة ما خص حسب الإرث فلذلك لا عبرة مطلقاً لقول القيمة بأن ما أخذ من أطيان محجورها للمنافع العمومية هو (٤٢, ١٩, ١٣) إذ لم تقدم دليلاً رسمياً على ذلك وبناءً عليه تقضى مصلحة المحجور عليه معرفة حقيقة المساحات التي أخذت للمشروعات للأسباب السابق ذكرها.

٤ يدل على عدم أخذ مصلحة المساحة أو وزارة الأشغال (٤٢) فدان وكسور من أطيان المحجور عليه عدم قيد القيمة بالحسابات من قيمة تلك الأطيان الآتية:

قيمة	جنية	
٤٩٣	٤٣١	الموارد من وزارة الأشغال (الصحيفة ٢٣ من التقرير) وداخل فيه الفوائد.
٨٥٩	٥٥٨	الموارد من وزارة الأشغال (الصحيفة ٢٣ من التقرير) وداخل فيه الفوائد.
٠٩٣	٩٨٧	المورد من خزانة المحكمة المختلفة في سنة ١٩٣١ م مقيدة بحسابات سنة ١٩٣١ م طرق حين أقف الجرف الخبيرة.
٤٤٥	١٤٧٧	الجملة

وإن من المستحيل أن يوازي هذا المبلغ قيمة الـ (٤٢, ١٩, ١٣) حتى بفرضنا أن وزارة الأشغال قدرت الثمن حسب التقدير السابق ذكره، مع

العلم أن هذه المبالغ تشمل ما يقرب من (٤٠٠) فوائد على ما نتذكر، ولذلك من الأمور الطبيعية أن يكون جانب من العجز عجزاً نتيجة اغتصاب الغير أو أن القيمة أخفت مبالغ أخرى قد تكون أخذتها من المصالح الحكومية من ثمن الأطيان المأخوذة ولم تدخلها فمن الحسابات - وهذا كما لا يخفى ليس بالأمر العسير في نظرها - وعلى كل حال الأمر يحتاج البحث والتشخيص.



مجوهرات المحجور عليه

ذكر حضرات الخبراء [صحيفة ندا] بأنهم علموا بوجود مجوهرات مختلفة عن والد فيما يختص بأمر مجوهرات المحجور عليه وأن القيمة لم تقدم لهم بياناً عنها ولكنها قدمت في ١٨ أكتوبر (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) كشف مختلف للمحجور عليه تكميليلاً للإيرادات ذكر فيه مبلغ (٤٣٥٠) جنيهاً إنجليزياً ثمن أشياء مباحة مذهباً ومجوهرات بدون تفصيل.

ومن حيث إن حضرات الخبراء علموا بوجود تلك المجوهرات من عريفتي المقدمة للوزارة بتاريخ ١١ يونيو سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) والمحالة على حضراتهم من المجلس بتاريخ ٢٥ يونيو سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) وقدموا تقريراً فرعياً عنها للمجلس بتاريخ ٢٥ من مكان من مصلحة المحجور عليه أن يشبوا خلاصة إدوار هذه المسألة - وهي مسألة إخفاء القيمة جانب من ثروة المحجور عليه لفرص الاختلاس بها كما هو معلوم - حتى يكون التقرير شاملاً كل الحقائق ليسهل لهيئة المجلس المحترمة الإحاطة بكل المواضيع في تقرير رسمي له قيمته وخصوصاً إذا ما لوحظ أن المبلغ الذي اعترفت به القيمة لا يعادل إلا

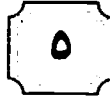
عشر القيمة التي عرضناها بشكوانا وبمحضر ١١ يونيو سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) تظهر لنا قيمة الملاحظات التي كنا نرجو أن يبدوها حضراتهم في تقريرهم هذا ولذلك نقسم ملاقة ذلك في ملحق التقرير حتى يكون شاملاً كل الحالات التي بحثوها بتلك النزاهة التي نقدرها حق قدرها والتي شكرناهم عليها الشكر الجزيل.

٤

أمالك المحجور عليه بالحجاز

ذكر حضرات الخبراء بالتقرير [صحيفة ١٠] بأن القيمة اثبتت ضمن كشفها المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) المبالغ التي وردت لها من وكيلها بالحجاز في المدة (من سنة ١٣٢٧-١٩٠٩ لغاية سنة ١٣٤٦هـ-١٩٢٧م) جملتها (١٦٢٥,٧٧٧) من أصل إيرادات املاك مختلفة عن والد المحجور عليه بتلك الديار وإنهم اضافوا الحساب الإيرادات مبلغ (١٤٢١٩,٤٣٠) وهو ما يخص المحجور عليه بحق ٨/٧ من ذلك المبلغ، وبما أن ملاحظتنا بالنسبة لعدم ذكر حضراتهم ادوار هذه المسألة بالتقرير هي نفس الملاحظة والتمنيات التي سبق عرضها بالبند السابق فلذلك لا نرى داعياً لتكرارها وإنما يهمني جداً عرض للمجلس المحترم بأن المبلغ الذي اعترفت به القيمة في هذا الباب ليس إلا تقريباً ربع القيمة الحقيقية التي وصلت ها ومما يدل على صحة ادعائي هذا هو اعترافها بأن حصلت من ربع تلك الأملاك في سنتي (١٣٤٧-١٣٤٨هـ/١٩٢٨-١٩٢٩م) مبلغ (٣٦٥٨,١٣٥) يخص محجورها وهذا يعادل ١٨٢٩ وكسور في السنة الواحدة وبضرب هذا المبلغ لمدة ٢٣ سنة (من ١٣٢٣-١٩٠٥ لغاية سنة ١٣٤٦هـ-١٩٢٧م) يتضح أن الإيراد على الأقل يبلغ في تلك المدة فوق (٤٢,٠٠٠) مصري لم تصرف منها لغاية الآن إلا

(١٤٢١٩) وكسور ويلاحظ أن اعترافها الأخير بمبلغ (٣٦٥٨) وكسور لسنتي (١٣٤٧-١٣٤٨هـ/١٩٢٨-١٩٢٩م) هو اعتراف كان لا مفر منه لوضع المراقبة على الأملاك المذكورة من حكومة الحجاز.



نصيب المحجور عليه

ذكر بالتقرير [صحيفة ندا] أن نصيب المحجور عليه من وقف الكائن بلمينا نصيب المحجور عليه من وقف الأشراف وضياع حقوق الرفيق يوازي $\frac{27986243}{1003290624}$ تبعاً لنصيبه من الأطنان الملك وبما أن نصيب المحجور عليه في الوقف الآن هو بالضبط قيراطين من سبعة عشر قيراط من (٢٠٠٢) فدان وهذا يعادل ربع (٢٣٤) فدان تقريباً قد أهملت أمره القيمة إهمالاً عظيماً حتى تجمد من نصيبه مبلغ فوق (٢٠,٠٠٠) طرف الناظر السابق الشريف حسين وقد توفي بدون تركه تمكين المراجعة عليها وأصبح هذا المبلغ الجسيم في خبر كان في الوقت الذي كل المستحقين في هذا الوقف كانوا يتقاضون حقوقهم منه بانتظام إلا المحجور عليه بسبب جهل القيمة وإهمالها الفظيع ولذلك نرجو من المجلس أخطار حضرات الخبراء تحقيق متجمد نصيب المحجور عليه من ربع الوقف ابتداء (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ لغاية سنة ١٣٥٠هـ-١٩٣١م) التي توفي فيها الناظر المذكور لمعرفة ضخامة تلك الثروة الضائعة وما قامت به القيمة في هذا الصدد فيقرر ما يراه مناسباً لتعويض المحجور عليه.

ومن جهة أخرى كانت القيمة تجهل أن حقيقة نصيب محجورها في الوقت حقيقة نصيب المحجور عليه من الوقف مدي (٤٠٠) إلى (٢٣٤)

فدان تقريباً أهملت القيمة أمره، يعادل خمس الأطنان الموقوف أي ما يزيد عن (٤٠٠) فدان لا (٢٣٤) حتى أخطرها أحد محبي الخير فاستصدرت فتوى سنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) أثبت فيها ان نصيب المحجور عليه هو الخمس ولا نعلم هل أن القيمة رفعت قضية ضد الناظر الجديد وبقيمة يستحق تصحيح نصيب محجورها أو أهملت هذا الأمر حتى الآن كاهر لها السابق ولذلك نرجو من المجلس أعضاء التعليمات اللازمة لحضرات الخبراء لتحقيق هذه الموافقة أيضاً وهي مستعدة لتقديم صورة رسمية من الفتوى المذكورة عن الطلب.

الفصل الثاني

الكلام عن الإيرادات



طريقة مماثلة القيمة لفرض منع انتهاء الحسابات

لقد خصص حضرات الخبراء في تقريرهم بابا تحت عنوان (الكلام على الإيرادات) من الصحيفة ١٤ إلى ٢٢ منه بينوا فيه ملاحظاتهم عن كشف الحساب المقدم لهم من القيمة وسنذكر في هذا الفصل ملاحظتنا على ما تناوله حضراتهم من المسائل المذكورة في ذلك الباب بالترتيب الذي جاءت به كالآتي:

ذكر بالصحيفة ١٤ أن القيمة [لم تعتمد في حسابها على الكشف السابق تقديمها إلى المجلس بدعوى أنها وجدت مستندات لم يسبق إدخالها ضمن الحساب المقدم للمجلس وعملت كشف جديدة معدلة بحسب ما لديها من مستندات وبيانات].

ومن حيث إن القيمة إذا طلعت علينا كل يوم بمستندات وخاصة ببيانات جديدة لا تستند على أي أساس صحيح ويسمع منها ذلك لا يمكن انتهاء فحص الحسابات بالكلية وهذا هو الغرض الحقيقي من

إيجاد مستندات واختراع بيانات بين الحين والحين بحيث إنها تعلم حق العلم أن يوم انتهاء حساباتها سيكون يوم انتهاء مدة قوامتها حتماً. ولذلك نرى لزوم إصدار المجلس قراراً يمنع الإصغاء لمثل تلك البيانات وعدم قبول أي كشف جديد تقدمه لهم مباشرة بعد الآن اللهم الا بقرار خاص من المجلس على أن لا يكون ذلك مانعاً من إنهاء مأمورية حضرات الخبراء الحالية إذ إن مصلحة المحجور عليه قد تضررت ضرراً بليغاً من جراء طريقة المماطلة هذه من جهة كما وإن الأوامر العديدة الصادرة من الوزارة للمجلس بخصوص سرعة أنها حسابات زوجي تمنع بقاء الحسابات على ما هي عليه. من التذبذب والارتباك إلى ما شاء الله من جهة أخرى.



شهادة الخبراء بأمر إخفاء القيمة من بعض موارد وإيرادات محجورها

يقول حضرات الخبراء في مقدمة هذا الباب [بالصحيفة رقم ١٤] بأن مناقشتهم القيمة أنتجت تقديم كشوف بإيرادات حصلت عليها القيمة من أثمان المجوهرات المباعة ومن إيرادات أملاك الحجاز لم تكن مذكورة لا بالكشوف السابق تقديمها لهم ولا بالكشوف السابق تقديمها للمجلس.

ومما يستلفت الأنظار شهادة حضراتهم أيضاً على أن القيمة لم تذكر بكشوف الحسابات المقدمة عموماً ما خص محجورها من إيجار السنة الأولى من أطيان بنها المشتراه، (اختلاس مبلغ (٩٢٤) ولم يتم بسبب يقظة الخبراء) في سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) وقد بلغ هذا الإيراد (٩٢٤) جنية صافي [يراجع السطر السادس من الصحيفة ١٩] وهذا دليل جديد على أمانة القيمة ومحاولة اختلاسها هذا المبلغ سواء في حساباتها

القديمة أو الجديدة ويظهر أن لو لا يقظة الخبراء لكانت تمت هذه الجريمة ولتمتعت حضرة القيمة بتلك الصفقة التي لا بأس بها.



ملاحظاتى على (٢٢) مادة المذكورة بالتقرير

من الصحيفة ١٤ إلى ٢٢ كالآتي:

أولاً: إن المبلغ المضاف بالإيرادات من قيمة فرق قسم الأطيان هو (٤٠١٣,٦٤٤) ولكن القيمة تحصلت أيضاً على فوائد تأخير هذا المبلغ نرجو تحقيق مقاديرها من الأحكام الصادرة ضد المدنيين وعلاوتها بالإيرادات.

ثانياً: لم يذكر حضرات الخبراء أن الـ (٤٩٣,٤٣١) قيمة أطيان أخذت للمنافع العمومية هي عائدة لأي قسم من أطيان زوجي ولكم فدان منها فنرجو ملافاة ذلك في الملحق كما وأني أرجو استبعاد هذا المبلغ من الإيرادات لحصول إيداعها لخزينة المجلس الحسي مباشرة.

ثالثاً: وقد سبق أبدينا ملاحظتنا وطلباتنا بالنسبة لهذه المادة وهي مادة المجوهرات بالصحيفة ٧ من هذه المذكرة لا لزوم لتكرارها.

رابعاً: أيضاً سبق أبدينا ملاحظتنا وطلباتنا بالنسبة لهذه المادة وهي المادة المتعلقة بأمالك الحجاز - بالصحيفة ٨ ونضيف إليها بأن حضرات الخبراء أشاروا في هذه المادة بأنهم قدموا تقريراً فرعياً خاصاً بفحص الشكوى المقدمة منا وأن المجلس رأي أن يستمروا في مأمورية فحص حساب المحجور عليه الخاص بالمملكة المصرية فقط وأنهم مع تنفيذهم لهذا القرار قد أضافوا المبالغ التي اعترفت القيمة بتحصيلها من أمالك الحجاز بالإيرادات ما دامت القيمة

اعترفت بأنها وصلت ليدها. وبما أن الشكوى كانت مقدمة منى ولم يتقرر بأي جلسة أي امر يتعلق بالتقرير الفرعي المؤرخ ٢٥ يوليو سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) الذي كان أحيل لجلسة ٢٧ أكتوبر (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) ولم ينظر فيها أيضاً ولذلك لا يمكن إبداء أي ملاحظة الآن فيما يختص بالقرار الذي ذكره حضرات الخبراء.

خامساً: قد أبدينا ملاحظتنا عن هذه المادة تفصيلاً بالصحيفة ٣ من مذكرتنا هذه وإنما نلاحظ أن العجز الذي ذكر في هذه المادة (٣٩،٧،٢٢) بينما المبين بالصحيفة ٨ من التقرير هو (٤٢،١٩،١٣) لم يتيسر لنا معرفة أسباب الفرق الظاهر في أرقام تلك المساحتين.

سادساً: بين حضرات الخبراء في هذه المادة أن القيمة لم تذكر ضمن حساباتها إيجار الأتيان (من سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ إلى ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) وأنها كانت مؤجرة لصالح بك محمد سليم وأن القيمة ادعت بأنها رفعت بها دعوى أمام محكمة مصر الأهلية لم يفصل فيها للآن وبما أنهم لم يجدوا اسم المستأجر المذكور ضمن من عليهم متأخرات فقد اعتبروه متحصلاً وأضافوا القيمة وهي (٤٠٤٣،٣٨٥) بالإيرادات. وبما أننا نتذكر أن هناك قضايا منضمة لبعضها داخل فيها ورثة صالح بك سليم ومع ذلك لا يصح مطلقاً استبعاد المتأخر الحقيقي طرف ورثة المذكور ولو اثبتت القيمة بشهادة رسمية مقدار المتأخر ما لم تحل مسألة مبدأ مرض المحجور عليه. ومن حيث إن موضوع إيرادات ومصرفات المدة (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ إلى سنة ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) تتعلق تعلقاً ذات أهمية بموضوع الحجر على المحجور عليه وقد أفردنا له فصل خاص بالصحيفة ٢٢ من مذكرتنا هذه فلذلك لا داعي الآن لا طالة البحث عنه في هذه المادة.

سابعاً: يقول حضرات الخبراء بأن الأطيان مع أطيان القيمة أجرت إلى قاسم بكل جبر وشريكه عن سنة (١٣٢٧هـ-١٩٠٩م) باعتبار إيجار الفدان (٥,٤٠٠) وأن الإيجار بلغ (٧٠٧٠,٨٥٥) يخص المحجور عليه منه مبلغ (٦٠٦٥,٠٨١) مع أن الذي نتذكره بأن الأطيان كانت مؤجرة لقاسم بك جبر وشريكه لمدة (٣) سنوات وعملت تسوية بواسطة محمد أفق يوسف الخبير المنتدب من محكمة السيدة وتنازلت القيمة على ما نذكر عن (٣) آلاف جنية من (١٨٠٠٠) الباقي على المتاجر من مجموع الإيجار واقرنت هذه التسوية بقرار المجلس.

ومن حيث إن تشوش وارتباك حسابات القيم وبالتالي لاضطرابها وميلها بطبخ حسابات لا تتفق مع الحقيقة والواقع ولضيق الوقت المحدد لتقديم هذه المذكرة لا يمكننا والحالة هذه إبداء معلومات أكثر مما عرضناها وإنما نتذكر جيداً أن القيمة تنازلت عن مبلغ جسيم من أصل الباقي وقدره (٨٠٠٠) بقرار من المجلس ونظراً لهذا لا يمكن أن يكون أصل الإيجار (٧٠٧٠,٨٥٥) إذا أن الباقي من المتحصلات كان (٨٠٠٠) كما ذكر عند عمل التسوية ولذلك نرى وجوب البحث جيداً في هذا الموضوع حتى تظهر الحقيقة لثلا يغبن فيه زوجي بمبلغ جسيم إذ لا نريد في مسعانا إلا خدمة الحق وإظهار الحقيقة.

ثامناً: نستلفت الأنظار إلى بحث إيجار المدة سنة (١٣٢٨هـ-١٩١٠م) وهو يتعلق بالمادة السابقة ذكرها.

تاسعاً: ان ملاحظتنا على هذه المادة تنحصر على أن المقدار الواجب استثماره بموجب هذه المادة هو (١٤٩١,٠٠,٠٠) ابتداءً من (١٣٢٩هـ-١٩١١م) بينما نجد الصحيفة ٢٥ أن المستثمر منها

فعلاً بلغ (٢س، ٩ج، ١٥٣٠ فدان) في مدة (من سنة ١٣٣٤- ١٩١٥ إلى ١٣٣٦هـ-١٩١٧م) وهبط إلى (١٦، ٣، ١٥١٠) في مدة (من سنة ١٣٣٧-١٩١٨ إلى ١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) [بنظر للصحيفة ٢٧ من التقرير] وثم هبط إلى (٢٠، ٢٣، ١٤٩٧) في المدة (من سنة ١٣٤٦-١٩٢٧ إلى ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) [الصحيفة ٣٢ منه] وهذا لا يتفق مع صراحة المادة المذكورة ولذلك نرجو بحث هذا الموضوع مع ملاحظة ادعاء القيمة فيما يختص بمقدار الأطيان المنزوع ملكيتها لأن هذا الاختلاف على ما نعتقد منشأه هو خوف القيم من اعتراف اغتصاب الغير بعض أطيان محجورها.

من العاشر إلى الثامن عشر: تكلمنا في بعض هذا المواد بهذا الفصل لا لزوم لتكراره والبعض الآخر عن الملاحظات.

التاسع عشر: نستلفت الأنظار على هذه المادة وعلى المبلغ المتأخر وقدره (١٣٩٩، ٠٥٠) طرف الشيخ محمد راجح وقد تصرفت القيمة في أمر هذه الإيجارة تصرفاً سيئاً جعل هذا المبلغ غير قابل التحصيل لعدم أخذها التأمينات النقدية أو العقارية ولذلك نطلب تحقيق أمر هذا التأخر وعند ثبت أهملها تغرم بتعويض لأضرار.

عشرون و واحد وعشرون وثلاث وعشرون: ليس لدينا ملاحظة عليها.

اثنين وعشرون: يقول حضرات الخبراء في هذه المادة بأنهم وجدوا ضمن المستندات أن القيمة باعت عنباً من حديقة منزل شارع الخندق بمبلغ (٢٤، ٢٥٠) في ٣ أغسطس سنة (١٣٤٢هـ-١٩٢٣م) ولم يدرج بكشف الحساب وانهم اضافوه للإيرادات.

وبما أن القيمة تباع عنب هذه الحديقة على الدوام من

(١٣٤٠هـ-١٩٢١م لغاية الآن لذلك نرى لزوم البحث عن إيراد العنب في السنوات الباقية (من سنة ١٣٤٠-١٩٢١ إلى ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) وقد بلغ ثمن هذا العنب في بعض السنوات حوالي (٤٥) جنيهاً ومن الأمور اللائقة لاستلفات نظر المجلس أمر هذا الاختلاس الجديد وأمر ذمة القيمة الواسعة وطمعها في أموال محجورها حتى في مبالغ تافهة مثل هذا.

أربعة وعشرون: يقول حضرات الخبراء بأن القيمة أجرت أطيان بنها بدون عمل مزاد لمن يدعى مختار أنف محمد باعتبار الفدان (١٠) جنية سنوياً وأنهم اعتبروا إيجارها السابق واللاحق أساساً لإيجار سنة (١٣٤٣هـ-١٩٢٤م) واحتسبوا من (١٥) جنية.

ومن حيث إن مختار أقف محمد لم يستأجر هذه الأطيان ولم يضع يده عليها في أي سنة من السنين وأن عقد الإيجار المذكور صوري أو مزور لغرض اختلاس القيمة خمسة جنيهاً من إيجار الفدان إذ إن الأطيان المذكورة كانت مؤجرة في سنة (١٣٤٣هـ-١٩٢٤م) مباشرة لصغار الفلاحين بالقطاعي باعتباره (١٥) جنية مصري وقد جاء رأي حضرات الخبراء في محله باعتبارهم هذه الإيجار ولذلك نطلب تحقيق محاولة هذا الاختلاس الجديد.

خامس وعشرون: بيّن الخبراء بأن القيمة قدمت لهم كشفاً ملحقاً للمدة (من سنة ١٣٤٣-١٩٢٤ إلى ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م) اثبتت فيه تحصيل (٣٣٧٧,٩٣٦) من ورثة ماهر بك جبر وبما أن هذا الكشف لم يوضح بالتقرير تماماً فأننا نمسك الكلام عنه الآن أنما الذي يهمنا عرض في هذا الموضوع أن القيمة لم تستلم في تلك المدة مبلغ جسيم كهذا من الورثة المذكورين وإن المبلغ

يجب أن يكون تحصل في المدد السابقة ولما لاحظت القيمة قرار المجلس بإطلاعي على حساباتها اضطرت لعمل ملحق لاستدراك الأمر الذي أخفته في حساباتها الأصلية المقدمة لحضرات الخبراء وهذا أثراً من آثار التلاعب بالحسابات.

سادس وعشرون: لاحظ حضرات الخبراء أن أطنان بنها المؤجرة لمدة (٣) سنوات ابتداء من سنة (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م) باعتبار (٢٠س، ٣ج، ١٨٨ فدان) ملكاً لزوجي و(١٥) فدان ملكاً لها وعند توجيه السؤال بخصوص زيادة الـ(٧٥) فدان الذي أضيف بموجب هذا العقد لأملك محجورها أجابت عنها القيمة بأنها مكلفة باسمها وإنما ذكرت بعقد الإيجار مع أطيان المحجور عليه خطأ.

وأما الحقيقة هي كالآتي: لما عرض الـ(٧٥) فدان للبيع أزدادت القيمة أن تشتريه لمحجورها من المبالغ المتوفرة لأن هذه الأطيان كانت ملاصقة من الجهة البحرية للأطيان الأصلية كما وأن الثمن كان أقل من (٤٠) جنيهاً للفدان من ثمن الأطيان السابقة شرائها لها ولمحجورها ومن حيث إن استعجال البائع لإنهاء الصفقة حالاً كان مانعاً لاخذ قرار المجلس لشراء الأطيان إذ كان يتوقف ذلك لوقت غير قليل لم يسمح به البائع فلذلك قد اشترت القيمة هذه الأطيان من متوفرات أموال محجورها وكلفتها باسمها على أن الصحيح التكليف فيما بعد باسم محجورها بقرار من المجلس وقد تمت الصفقة وأجرت الأطيان باعتبار أن الـ(٧٥) فدان المذكورة ملكاً خاصاً لمحجورها إذ لا يعقل أن القيمة تثبت في نفس عقد الإيجار خطأ أن ما يخصها فقد (١٥) فدان من (٢٠، ٣، ٢٠٣) على

الشيوع في الوقت الذي كان المكلف باسمها في عزبة بنها (٩٠) فدان وبعد انتهاء إبرام عقد البيع واطمئنان بعض أولادي في حسن نية جدتهم جهلاً منهم بحقيقة الأحوال انعكست الآية وفسخت عقد الإيجار قبل انتهاء المدة وصارت تؤجر هذه الأطيان باسمها باعتبار إنها ملكاً لها ولم يكن من الممكن معارضتها لعقد الشراء والمكلفات وهذه هي حقيقة سبب علاوة الـ (٧٥) فدان في عدد الإيجار المذكور باعتبار أن ملكاً خاصاً للمحجور عليه وكل أفراد العائلة يعلمون هذه الحقيقة ولكن..

سبعة وعشرون: أثبتوا حضرات الخبراء أن الأطيان الكائنة بأصعيد أجرت لأحمد بك حسين يونس باعتبار مساحتها (٢٠س، ٢٣ج، ١٤٩٧) لمدة (٣) سنوات ابتداء (من سنة ١٣٤٦-١٩٢٧ إلى ١٣٤٨ هـ- ١٩٢٩ م) وأن تأخر طرفه (١٥٦١,٥٧٥) تحت التحصيل وأنهم لا حظوا أن المساحة المؤجرة أقل من الإيجار السابق (١٢,٦,٧) عللتها القيمة في إجابتها عليهم بأن العجز المذكور بعض بور والبعض جرى. فأرى من الواجب إلفات النظر على أن عقد الإيجار ينص صراحة أن البور وخلافه داخل في الإيجار أما الحقيقة أن المستأجر المذكور يعرف حق المعرفة أن العجز هذا هو نتيجة اغتصاب الغير في بعض القطع لا يمكن وضع يده عليها مطلقاً فلم يرد لأن يفسن نفسه فيه فأني اتحدى الدائرة في أنها لا يمكنها أن تدلنا على مواقع الـ (١٢,٦,٧) الذي أخرجته القيمة من قطع في بلاد معلومة بحجة إنها بور وجرق مع أن الأطيان البائرة في أملاك محجورها تزيد مساحتها عن (٣٠) فداناً على أقل تقدير تضاف إلى الإيجارات على الدوام ابتعاداً من السين والجيم... ولذلك نعتبر ادعاء القيمة كذباً صريحاً وأما المبلغ الذي تدعيه

القيمة متأخراً طرف أحمد بك حسين يونس ادعاء كاذب من كل الوجوه إذ تنازلت هي عن هذا المبلغ للمستأجر المذكور بدون أخذ قرار المجلس فيه ولذلك نرجو تحقيق الأمر حتى لا يضيع على المحجور عليه (١٥١٦,٥٧٥) بدون وجه حق ونلفت أنظار المجلس بكل أهمية على أن الطمع والجشع والغرور وقبل مع القيمة إلى درجة أصبحت معها لا تبالي حتى من إدخال الغش في أوراق تقدمها لمقامات رسمية كالمجلس الحسيني للتستر على سوء إدارتها وتصرفها بأموال محجورها تصرف المالكين المبذرين.

ثمانية وعشرون: أثبت حضرات الخبراء في هذه المادة أن أطيان بنها أجرت لسنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) بسعر (١٥) جنية إلا أن المساحة المؤجرة كانت (٩١,٣,٢٠) والفرق ناشئ من أن جزءاً من الأطيان أنشئ عليه بستاناً وغرس فيه أشجار تاجرت تحتها بعض مساحات بمبلغ (٢٥) أضيف للإيرادات.

وبما أن هذا أمر صحيح إلا أننا نستلفت النظر على أن الأطيان التي أنشئ فيها البستان هي على الشيوع بين القيم ومحجورها ولم تعزز للآن ولذلك يجب احتساب ما يخص القيم من الإيجار بحق ١٢٨/١٥ عليها في الـ (٢٢) فدان المذكورة وإضافته لإيرادات المحجور عليه كما وأنه يجب استبعاد ما يخص القيمة من الـ (٢٥) جنية المقيدة بالصحيفة ٣٣ بحق ١٢٨/١٥ لها كإيراد من البستان من إيرادات المحجور عليه.

تسعة وعشرون: قد سبق عرضنا ملاحظاتنا عليها في مادة الوقف سابقاً. ثلاثون: ذكر بهذه المادة أن أضيف للإيرادات مبلغ (٥٠) ثمن سيارة مباعه

وأنا نطلب من حضرات الخبراء التحقيق في هل أن البيع كان بمزاد أعلن عنه أو جرى بالمساومة التي لا يمكن الارتياح إليها بسبب أنواع التلاعبات بحيث إن قيمة هذه السيارة كانت (١٠٧٥) جنية وكان لا يصح بيعها بهذا الثمن البخس.

واحد وثلاثون: لقد سبق وعرضنا ملاحظتنا عليها في مسألة إيجارات قاسم بك جبر.

اثنين وثلاثون: يقول حضرات الخبراء أن القيمة استلمت (٤٠٣) جنية من بعض مستأجري الأطنان عن سنة (١٣٤٩هـ-١٩٣٠م) بصفة تأمين تحت خصمها من آخر قسط ومن حيث إن القيمة قد استلمت في سنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) عند تأجير الأطنان التأمينات المعتادة في المزداد وقدرها (١٠٪) وقد بلغ مجموعها ما يقرب من (١٢٠٠) جنية وأن الجانب الأعظم من هذا لم يعاد للمستأجرين لعدم إبرامهم عقود الإيجارات وعدم تقديمهم التأمينات العقارية فلذلك نطلب تحقيق سبب عدم ذكرها الجملة الحقيقية في حسابات سنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م).

وأنا نستلفت الأنظار على أن والد المحجور عليه توفي في يولييه سنة (١٣٢٣هـ-١٩٠٥م) [لا يحتوى التقرير ذكر إيرادات سنة (١٣٢٣هـ-١٩٠٥م)] وبالنظر لحساب الإيرادات لم نجد أي ذكر لإيجارات تلك السنة ولا مصروفاتها وبما أنني لا أريد تحريك موضوع حسابات المدة (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ إلى سنة ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) للأسباب الآتي ذكرها بالصحيفة ٢٢ نتوقف عن البحث فيها الآن ونكتفي بالإشارة لها.

٤

حسابات الإيرادات والمتأخرات

وقبل أن نختم البحث في فصل الإيرادات نلفت الأنظار على جدول [حسابات الإيرادات] التي أدرجت من الصحيفة ٢٣ إلى ٢٤ بالتقرير وهي تشمل عموم الإيرادات والمتأخرات لغاية سنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) خلاف الإيرادات المجهولة على حضراتهم.

■ وقد ذكرنا في الفصل السابق ملاحظتنا عن أبواب الإيرادات ونريد الآن إلفات النظر للأمور الآتية:

★ إهمال القيمة أوجب ضياع مبلغ فوق (١٤,٠٠٠) جنية طرف المتأخر للوقف وقد توفى بدون تركم تمكن المراجعة عليها.

١. • كما سبق ذكره أن المحجور عليه يستحق في وقف جده ١٧/٢ قيراط من (٢٠٠٢) فدان بمديرية المنيا ويعادل هذا النصيب ربع (٢٣٤) فدان من الوقف بصرف النظر عن حقيقة نصيبه وهو ربع (٤٠٠) فدان - وإذا ما اعتبرنا صافي ربع الفدان (٤) جنيهاً في السنة مع العلم أن في بعض السنوات كانت أطيان الوقف تاجرت بعشرة جنيهاً للفدان الواحد تكون جملة ما يخص المحجور عليه من ربع الوقف (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ إلى سنة ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) (٢٣٤٠٢) جنية مصري لم تحصل حضرة القيمة منه حسب ما هو وارد بالتقرير الأعلى (٩٠٨٢) جنية وكسور حسب بيانها فيكون المتأخر (١٤٣٢٠) بينما لم يتأخر لنا في المستحقين أي مبلغ من الوقف وذلك لإهمال القيمة في اتخاذ الطرق السديدة للحصول على نصيب المحجور عليه وارثكائها لخيالات مع

الأسف لم يمكن تحقيقها وكانت النتيجة ضرر محجورها ما يقرب من (١٥٠٠٠) جنية كما سبق ذكره لا يمكن تحصيل أي مبلغ منه خلاف ما هو باق طرف ورثة الشريف عبد الآله باشا الناظر الأسبق (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ لغاية سنة ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) وهذا الإهمال لوحده كان كافياً للقضاء على إدارة القيمة ولذلك تكرر طلبنا السابق وهو تحقيق مقدار الضرر الذي أصاب المحجور عليه من جراء إهمال القيمة فيما يستحق من الوقف.

٢ • يوجد بالصحيفة ٣٤ إجمال المتأخرات طرف المستأجرين (من سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ لغاية ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) وجملة (١٠٥٤٠,٧٠١).

وبالمراجعة ظهر لنا أن هناك سهواً في حساب المتأخرات مبلغ (١٦٢٩,١١٥) إذ إن من مراجعة حساب مفردات المتأخرات والمتحصلات فيها يظهر أن حقيقة المتأخر حسب الكشف المقيدة بالتقرير هي (٨٨٩٨,٥٨٦) ولضيق الوقت لم يمكننا معرفة مصدر هذه الزيادة ولذلك نطلب البحث فيها وإن كانت ذلك لمصلحة القيمة ولكن لا يهمنا إلا خدمة الحق والعدل.

كما وأننا نطلب التأكد عن صحة وجود هذه المتأخرات بحيث مع علمنا بأن القيمة أوجدت متأخرات طرف أحمد بك حسين يونس مبلغ (١٥٦١) جنية وكسور بنما المرحل خلص من حسابات بالكلية نشك جداً من صحة ما تدعيه القيمة بالنسبة للجسم الباقي من المتأخرات.

ولذلك نرجو لكل أهمية التحقيق في هل أن هناك متأخرات من عدمه طرف المستأجرين المذكورة أسماؤهم بالصحيفة ٣٤

من التقرير في حالة تحقيق ذلك البحث عن وجود التأمينات العقارية الواجب أخذها من المستأجرين من عدم وأسباب إهمال تحصيلها لغاية الآن إذا أن بقاء تلك المبالغ بدون تحصيل بغرض صحة تأخرها وقد مضت على أكثرها مدة طويلة جداً يدل على أن هناك أسباباً خاصة تمنع القيمة من الحصول عليها وتقضي مصلحة المحجور عليه معرفة تلك الأسباب.

٣ • ذكر حضرات الخبراء [بالصحيفة ٢٣ من التقرير] أن ما خص المحجور عليه في ثمن أشياء مذهبه ومجوهرات مباحة بحق ٨/٧ هو (٣٧١١,٠٦٤) من ربيع أملاك الحجاز لغاية سنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) (١٧,٨٧٧,٥٩٥) وقد اعتبرنا ذلك تحت الحساب حتى يقرر المجلس طلباتنا لتمكن من إثبات الباقي مما يخص زوجي في المادتين المذكورتين وهو ما يقرب من:

(١٦,٥٠٠) جنية مصري من المادة الأولى بحق ٨/٧.

(٢٥,٢٠٠) جنية مصري من المادة الثانية بحق ٨/٧.

★ مع ملاحظة أن هذا خلاف الموارد الأخرى التي أخفتها القيمة في حساباتها المقدمة والتي سنرفع قضية خاصة بها كما أسلفنا.

الفصل الثالث

قسم المصروفات



تمهيد

قبل البدء بعرض ملاحظتنا على المصروفات يحسن بنا أن نبين ونوضح المبدأ الذي بينا عليه ملاحظتنا وأسبابها والخطا التي اتبعناها لجعل هذه المذكرة وافية بالموضوع كالآتي :

- ١ • اعتبرنا مصروفات المدة (من سنة ١٣٢٣ - ١٩٠٥ لغاية سنة ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م) مسدده من إيرادات المدة نفسها كما اعتبره حضرات الخبراء مع العلم أن اعتبارنا ذلك هو بصورة مؤقتة حتى يقرر المجلس تاريخ ابتداء فرض المحجور عليه العقلي.
- ٢ • طلبنا بهذه المذكرة استبعاد بعض مبالغ من أبواب بعض المصروفات للأسباب الآتية :

أ • استبعاد ما نصيب الست القيم من مصروفات النفقة والمصروفات بسبب إقامتها على الدوام بمنزل محجورها ولانتفاعها من المأكل والمشرب والسكن

والخدم والركائب إذ المحجور عليه ليس مكلف بنفقتها ليسارها وهي تملك ما يقرب من (٢٥٠) فدان بالقطر المصري و٨/١ من أملاك زوجها الكائن بالأقطار الحجازية فلا يصح جمعها عليه، وكل المبالغ المستبعدة بالنسبة لوجوب تحمل القيمة بها مبين بجدول خاص مندرج بالصحيفة (٧٢) من مذكرتنا هذه يظهر منه أن ما نصيبها شهرياً (٣٩,٠٦٣) جنية كانت مضطرة لصرف أضعافها فيما لو أقامت بمنزل خاص على نفقتها.

ب. • استبعاد ٨/١ من المصروفات الإدارية والزراعية والانتقالات بحيث إن الوكلاء والموظفين القائمون بإدارة شؤون المحجور عليه أيضاً يقدمون بشؤون أملاكها وأموالها الخاصة سواء بسواء فمن الواجب تحمل نصيبها من ذلك مقابل انتفاعها من خدمتهم.

ج. • استبعاد ٨/١ من بعض المبالغ المتصرف لرسوم وأتعاب قضائية بحيث ليسهل للمجلس المحترم معرفة مقدار المبالغ المنصرفة في هذا الباب وبما أن القيمة تطمع في الحصول على عمولة (٨٪) مقابل إدارة شؤون محجورها خلال هذه المصروفات التي لم تصرف إلا لعدم قيامها بها شخصياً ولاضطرارها لاستخدام أشخاص يقومون بذلك العمل بالنيابة عنها فلذلك من العدل أن يأمر المجلس في حالة إصداره قراراً بعمولة ما، استبعاد تلك المصروفات الإدارية من حسابات المحجور عليه إذ لا يعقل أن يتحمل

المحجور عليه مصاريف باهظة للإدارة وعلاوة ذلك يكلف أيضاً بعمولة أخرى.

٣ • عملنا جدول خاص بالأموال والعوائد المدفوعة (من سنة ١٣٢٦ - ١٩٠٨ لغاية سنة ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م) وأضفنا عليه أيضاً مصاريف الصيانة وأدرجناه بالصحيفة (٧٠) ليسهل للمجلس المحترم معرفة المبلغ الذي يجب استبعاده حسب المعتاد من العمولة في حالة تقديره عمولة للقيمة.

٤ • طلبنا إضافة زيادات متناسبة لبعض أبواب المصروفات علاوة على ما قرره حضرات الخبراء لاعتقادنا بعدم كفاية ما تقرر فيها.



ابتداء مرض المحجور عليه ومسألة الحجر

قبل الدخول لإبداء ملاحظتنا عن المصروفات من الواجب حل مسألة مهمة وهي تاريخ ابتداء مرض زوجي والحجر عليه.

من الأمور التي لا ينكرها أحد من أفراد العائلة أن زوجي كان أصيب بخلل عقلي في أواخر حياة والده طاب ثراه وأخذ يشتد شيئاً فشيئاً حتى وصلت معه حالته العقلية لدرجة حتى اضطر والده لإقامة القيمة وصية على نجله.

وبعد وفاة زوجها قد وضعت القيمة يدها على كل مخلفات زوجها من منقول وغير منقول وصارت تقول بتلك الصفقة بإدارة شؤون ونفقته ومما يدل على صحة أقوالي هذه - وأن كانت القيمة تريد الآن التملص من الحقيقة هذه - إثباتها في حساباتها المقدمة للخبراء مبالغ ضخمة ادعت صرفها في أمر تجهيز وتكفين زوجها وفي مصاريف الانتقال والعلاج

والتذكار والديون والمصاريف القضائية وإعانة مشروع الخط الحديدي والنفقة وما شاكل ذلك من المصروفات بصرف النظر عن عدم تطابقها مع الحقيقة الواقعة طمعاً في الاستيلاء على مبالغ جسيمة من أموال محجورها - تدل دلالة صريحة على أن عند وفاة زوجها كان نجلها عاجزاً عن القيام حتى من مباشرة أمر تجهيز ودفن والده المرحوم حتى اضطرت هي بالقيام بهذا.

وبالنسبة لمركز المحجور عليه الاجتماعي لم تقدم السلطات المختصة بتوقيع الحجر عليه رسمياً حتى آخر سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) إذ تقرر سفرنا من الحجاز لمصر واحتاجت هي أن تثبت صفتها رسمياً وطلبت من قاضي محكمة مكة المكرمة توقيع الحجر على نجلها فتعينت قيماً عليه في السنة المذكورة.

فتوقيع الحجر على زوجي في سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) لا يدل على أنه كان غير معتوه لغاية تلك السنة كما لا يدل عدم توقيع الحجر عليه من مجلس مصر الحسيني في مدة إقامتنا بمصر (من سنة ١٣٢٧-١٩٠٩ إلى سنة ١٣٣٣هـ-١٩١٤م) على أنه كان بريئاً من مرضه وإنما الظروف والأطماع هي التي أوجبت تأخير طلب الحجر عليه سواء كان بمكة المكرمة أو بمصر.

ونظراً لما تقدم يظهر جلياً أن القيمة هي المسؤولية عن تقديم المحاسبة في تركه زوجها بكافة تفرعاتها بالنسبة لنصيب نجلها فيها المهم ألا إذا رأت إن من مصلحتها التخلص عن تلك المسؤولية رغم الأدلة الفعلية الموجودة تحت تصديقها.

ويترتب بالنسبة للحالة الأولى تحملها مسؤولية شؤون محجورها من يوم وفاة والده بكافة تفرعاته مع حق تقديمها حسابات معقولة للمصروفات لغاية تاريخ توقيع الحجر على محجورها رسمياً وبالنسبة للحالة الثانية وهي

حالة تمكنها من التملص من تلك المسؤولية عدم احقيتها في أي مطالبة كان من محجورها حتى تاريخ توقيع الحجر عليه مع حفظ حق زوجي المشبوت بأوراق وأدلة قاطعة قبلها فلها ما تختار من احد الحالتين.

٣

حصر ممتلكات المحجور عليه ومبدأ الحساب

يقول حضرات الخبراء في مقدمة قسم المصروفات [صحيفة ٣٥] إن زوجي لم يكن محجوراً عليه (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ لغاية ٢٩ ديسمبر سنة ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) فإن ممتلكاته صار حصرها على أساس ما ورثه من أعيان غير موقوف وما آلى إليه عن والده من الوقف وإن ولو أن محاسبة القيمة يجب أن تكون من ٢٩ ديسمبر سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) غير أن لم يكن هناك محضر بحصر ممتلكات محجورها من وقت الحجر فلهذا قدمت الست القيمة لهم الحسابات ابتداء من تاريخ وفاة والده بالنسبة للمصروفات ومن تاريخ الحجر أي من أول يناير سنة (١٣٢٧هـ-١٩٠٩م) بالنسبة للإيرادات. وعليه أقول أنني قد أوضحت الحقيقة في مسألة الحجر في مقدمة هذا الفصل وفيه الكفاية للإحاطة بالموضوع.

★ وأما أن القيمة قدمت الحساب بالشكل السابق ذكره بحجة إن لم يكن هناك محضر يحصر ممتلكات المحجور عليه في وقت الحجر ادعاء من القيمة لا ينطبق بالحقيقة من كل الوجوه لأنه:

- ١ • إن الشريف عون الرفيق باشا والد المحجور عليه هو الذي كان يتولى أمر إدارة عموم أطيان الأشراف من ملك ووقف في عموم مدة إمارته بصفته ناظراً ووكيلاً عن المستحقين حتى يوم وفاته

فلذلك كان من الطبيعي وجود كافة المستندات والبيانات الخاصة بعموم الأملاك والأوقاف ومن ضمنها المعلومات الخاصة بنصيب منها ضمن أوراق المتروكة ودفاتر ذائرتة وقد وضعت القيمة يدها عليها ويظن من ذلك إن كان ليس بالأمر العسير على القيمة أن تتأكد مقدار نصيب نجلها منحصر ممتلكاته بموجب تلك الأوراق والدفاتر المتروكة وتبين حساباتها عليها.

٢ • عند وفاة والد المحجور عليه عمل حصر بعموم المخلفات من منقول وغير منقول واستلمتها هي بموجب محضر وعليه كان في استطاعتها أيضاً أن تقدم الحساب بناءً على هذا المحضر.

وكان سواء التصرف والتبذيرات مع تشوش وارتباك حساباتها التي لا يحتاج الآن إلى دليل آخر هي التي جعلتها نتجahl الحقيقة للتخلص من تقديم المستندات ومن أعطاء الحسابات الصحيحة.

ويقول حضرات الخبراء في الصحيفة المذكورة أن القيمة لم تقدم لهم مستندات لمصروفات المدة من تاريخ وفاة والد المحجور عليه لغاية سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) بحجة أن المرحوم الشريف ناصر باشا تولى أمر هذا الصرف [ولماذا] وقدم لها كشوف به ضاعت ضمن المنهوبات في حادثة الطائف وأن الحساب المقدم عن هذه المدة نتيجة تذكرها الحوادث والوقائع ومصروفاتها بلا مستندات تستند القيمة في حسابات ضخم على ذاكرتها فقط دون المستندات.

فادعاء القيمة هذا يتنافى بالكلية مع بياناتها المثبوتة بأول التقرير [صحيفة ٢ منه إذ موضح بها] أن القيمة قدمت لهم كشوف حساب خلاف الكشوف السابقة تقديمها إلى المجلس على اعتبار أن الكشوف التي قدمت لهم شاملة لتعديلات ظهرت لها من مستندات كانت بطرفها ويظهر من ذلك أن الحيلة التي توكلت إليها القيمة هي أولاً تقديم حسابات مطبوخة جديدة

غير الحسابات القديمة المقدمة للخبراء السابقين بحجة أنها وجدت مستندات كانت بطرفها وبعد قبول تلك الحسابات منها تعكس الآية فتدعى أن المستندات منهوبة وإنها تستند في ذلك فقط على ذاكرتها وهذه الحيلة تكسب من الوقت سنتين وكسور (من يناير سنة ١٣٥٠-١٩٣١ إلى فبراير سنة ١٣٥٢هـ-١٩٣٣م) تتلاعب من جديد بأموال محجورها وتعبث بها أفراد العائلة وحقوقهم وحتى بقوتهم الضرورى في بلد يقال عنها بأن حقوق الأفراد مضمونة ومحترمة فيها بالقوانين..

وإذا ما نظرنا للحقيقة بالنسبة لادعاء القيمة يظهر لنا أن حادثة النهب وقعت في أوائل صيف سنة (١٣٢٤هـ-١٩٠٦م) وهذا أمر تحت اعتراف القيمة - وأن من الأمور المستحيلة فعلاً ضياع مستندات المدة الباقية من سنة (١٣٢٤هـ-١٩٠٦م) ومستندات سنتي (١٣٢٥-١٣٢٦هـ/١٩٠٧-١٩٠٨م) في أوائل سنة (١٣٢٤هـ-١٩٠٦م) من جهة ومن جهة أخرى أن الشريف ناصر باشا الذي تدعى القيمة بأنه كان تولى أمر الصرف وقدم لها الكشف الضائعة في عالم الوهم والخيال لم ينتقل إلى دار البقاء إلا في سنة (١٣٤٣هـ-١٩٢٤م) على ما نتذكر، بمصر بضاحية الزيتون ولم يكن بينهما ما يمنع المرحوم من تقديم المعلومات والكشف الأزيمة لها من جديد بالمبالغ التي صرفها حسب زعمها وخصوصاً لأنها كانت قدمت الحسابات القديمة في حال حياة الشريف ناصر باشا المذكور ولم تدعى في ذلك الوقت ما تدعيه الآن بعد وفاته وليس بغريب للقيمة أن تحاول تأييد مركزها تحت ظلال الأموات.

● أقوى ذاكرة في العالم:

ومن ناحية أخرى يظهر لنا غرابة تلك الأرقام الضخمة التي تزينت بها الصحيفة ٣٧ من التقرير إذ بعضها تشمل حتى الملاليم فيها لا تستند إلا على ذاكرة حضر القيم كما هو مثبت بالتقرير في الوقت الذي تدعى هي

[إنها تعتقد أن هناك مصاريف كثيرة لم تذكرها] «يراجع الصحيفة ٣٥ من التقرير» يتعارض مع قوة تلك الذاكرة التي تتذكر حتى الملايم التي صرفتها قبل (٢٧) عاماً.

ويظهر مما سبق ذكره أن الفرص الحقيقي من تلك المحاولات هو أداته التلاعب بأموال محجورها وأبعاد المسؤولية عن نفسها لا بعد مدة ممكنة ما دامت السلطات المختصة أهملت العناية بشؤون المحجور عليه إهمالاً ليس بعد إهمال وتركها تتلاعب كيف ما تشاء بأموال محجورها حتى بعد ثبوت إخفائها موارد جسيم له فهي معزورة في كل محاولاتها.

٤

استبعاد المصروفات الزائدة عن الإيرادات

يقول حضرات الخبراء [بالصحيفة ٣٦ من التقرير] أنهم استبعدوا ما زاد من المصروفات عن الإيرادات في المدة (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ إلى سنة ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) للأسباب التي بنوها قدى أن التدبر الوحيد العادل الذي يمكن اتخاذه هو ذلك حتى تظهر الحقائق كما وأن حضراتهم حرصوا بالصحيفة المذكورة أن القيم لم تقدم حساب إيرادات أملاك الحجاز لهذه المدة ولم تذكر لهم عما إذا كان والد المحجور عليه ترك نقود حاضره أو تحت يد الغير.

وبما أن والد المحجور عليه الذي تولى (٢٤) عاماً إمارة مكة المكرمة وأقر في حكومة المتبوعة فوق (٣٠٠,٠٠٠) علماً ذهباً لا يمكن أن يموت فقيراً معدماً يستحق الحسنة ومع ذلك مصلحة المحجور عليه تقضي إرجاء البحث في هذا الموضوع الآن مؤقتاً لحصول مناسبة أخرى قريبة الميعاد.

٥

ما كانت تعتقد القيمة بأنها تقدم حساباً لأي جهة كان يوماً ما!

ومن الأمور التي تستحق الغات النظر والاهتمام بها اعتراف القيمة نفسها بقولها [ما كانت تعتقد أنها ستقدم حساباً لأي جهة كانت يوماً فلم يقبل المجلس فيها ذلك وعليه صارت تذكر الحوادث والوقائع ومصاريفها فكانت نتيجتها كشف الحساب المقدم] يراجع الصحيفة ٣٥ من التقرير ونتسأل الآن أمه قيمة تستند في أعمالها الحسابية باعترافها الشخصي على تذكرها الحوادث والوقائع دون المستندات والدفاتر وتبني كشف حساباتها على هذا الأساس هل كانت تستحق شيئاً من عطف القضاء والقانون؟ وغير ذلك قد سبق إن عارضت القيمة لطلب حضرات الخبراء بخصوص طلبهم منها إعطاء المعلومات والبيانات الخاصة بأملاك محجورها الكائنة بالحجاز بمذكرتها المؤرخة ١٨ يوليو سنة (١٣٥١هـ- ١٩٣٢م) وقالت فيها بالحرف الواحد [أني رأي ذلك من اختصاص جهة أخرى غير المجلس الحسبي بمصر] «يراجع الصحيفة ٤ من تلك المذكرة» وكيف يتفق هذا الرأي مع اعترافها بأنها [ما كانت تعتقد أنها ستقدم حساباً لأي جهة كانت يوماً ما] فإذا كان عدم ذكرها تلك الموارد الجسيم في حساباتها المقدمة للمجلس الحسبي أولاً وآخرأً لغاية يوم ١٧ أكتوبر سنة (١٣٥١هـ- ١٩٣٢م) مع هذا الاعتقاد لا يمكن أن يكون إلا لغرض الاختلاس كما ادعيناه وقد ثبت ذلك الآن باعترافها الشخصي المعروف بتقرير رسمي «ولا نعلم أن المجلس المحترم هل تمادى في حسن ظنه معها بعد الآن وبتركها تتلاعب بأموال محجورها وتسلب سيف انتقامها على رقابنا مع ثبوت هذه الحقائق المجملّة؟».

٦

ملاحظاتنا على حساب المدة

(من سنة ١٣٢٧-١٩٠٩ إلى سنة ١٣٢٩هـ-١٩١١م)

تعرض ملاحظتنا على مصروفات المدة المذكورة متبعاً الترتيب الذي جاء بالتقرير ابتداء من الصحيفة ٣٨ إلى ٤٠ كالآتي:

١) قرّر حضرات الخبراء (٢٠٠) جنية شهرياً لنفقة شاملة للمؤنة والسكني والكسوة ومن حيث إن هذا المبلغ فوق ما كان يصرف بكثير بدليل المصروفات المثبوتة بمستندات في الحسابات القديمة من جهة ومن جهة أخرى إلّا تتناسب مع إيرادات المحجور عليه في تلك السنوات كما ستعرضها في آخر هذا الفصل ولذلك نطلب جعل نفقة هذه المدة على الأكثر (١٥٠) جنية، (١٥٠) جنيهاً للمؤنة والسكني والكسوة فيكون مجموع نفقة هذه المدة مبلغ (٥٤٠٠).

ومن حيث إن القيمة تقيم بمنزل نجلها وتآكل وتشرب وتخدم كسائر أفراد العائلة البالغ عدد معها (٨) أنفار ومن العدل والواجب أن تشترك هي لمصروفات النفقة إذ إن نجلها غير مكلف بنفقتها ليسارها كما شرحناه سابقاً بالصحيفة ٢٠ من هذه المذكرة ولذلك نطلب بحق استبعاد ما تخصصها من النفقة العمومية بحق ٨/١ وهذا يوازي (٦٧٥) جنية في المدة المذكورة فيكون الباقي من (٥٤٠٠) هو (٤٧٢٥) يضاف على مصروفات هذه المدة كنفقة للمحجور عليه ولمن تلزم نفقتهم من عائلة شرعاً.

٢) التعلم [صحيفة ٣٨]:

لا نعارض على المبلغ المقرر وهو (٤٠٠).

٣) مصاريف العلاج [صحيفة ٣٨]:

مصروفات علاج تكفي مستشفى برقة!

أدرجت القيمة ضمن المصروفات (٣٨٩٥,٢٨٥) أجر عيادات طبية وثمان دواء بدون مستندات وقد رأى حضرات الخبراء اعتماد (١٨٠٠) منها باعتبار (٦٠٠) سنوياً وبما أن هذا المبلغ الجسيم فوق المصروفات الفعلية بإضعاف ومما يؤيد ذلك أن في السنوات المتعاقبة مصروف هذا الباب كان كالآتي حسب بيان القيمة :

ملم	جنية	
١٨٠	٣٣١	في المدة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤ م [صحيفة ٤٢ من التقرير] في المدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٧ م [صحيفة ٤٢ من التقرير] في المدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ م [صحيفة ٤٧ من التقرير] في المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ م [صحيفة ٤٩ من التقرير] في المدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م [صحيفة ٥٤ من التقرير] في المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م [صحيفة ٥٨ من التقرير]
٨٠٥	٢٤٤٤	الجملة

وبما أن متوسط هذا المبلغ هو (٤٠٧,٤٦٧) في المدة الواحدة ولا يمكن القيمة صرفت أكثر من فعلاً فلذلك نطلب تعديل ما اعتمده حضرات الخبراء واعتماد مصروفات العلاج في المدة هذا (٤٠٧,٤٦٧) ممشياً مع متوسط مصروفات الثمانية عشر سنة المتعاقبة وخصوصاً أن المبلغ المعتمد من حضرات الخبراء لا يستند على مستندات الصرف بينما القيمة على الدوام كانت تأخذ من الأطباء والصيديات إيصالات وفواتير فرأت من مصلحتها عدم إظهارها للتوصل على مبالغ باهظة كما وأن مأمورية حضرات الخبراء محدودة بقرار المجلس بأن لا يتعدى بالنسبة للمصروفات إلا قبول ما كان فيها ضرورياً اقتضته ومن حيث إن لم تحصل في تلك المدة ظروف تقتضي حرف مثل ذلك المبلغ الجسيم

فيكون من العدل اعتبار المتوسط في هذا الباب وخصوصاً القيمة أيضاً تعجز عن إثبات حصول ظروف اقتضت حرف هذا المبلغ الجسيم.

٩ انتقالات [صحيفة ٣٧]:

اعتمد حضرات الخبراء حسب كشف القيمة (١٣٩، ١٦٠٢) مصاريف الانتقالات الآتية:

- ١ • من مكة إلى مصر.
- ٢ • من مصر إلى الآستانة.
- ٣ • من الآستانة إلى بروسية.
- ٤ • من بروسية إلى الآستانة.
- ٥ • من الآستانة إلى مصر.
- ٦ • انتقالات شهور إلى رودس.

وبالنظر إلى هذه المصروفات بدون مستندات ومتوسط كل انتقال يوازي (٢٦٧,٠٣٦) وهذا أمر يمكن اعتباره معقولاً وإن كان سنعرض فيما يעדان هذا أكثر من الواقع فعلاً إلا أن الانتقالات بين الآستانة وبروسية وبالعكس لم يشترك فيها المحجور عليه وعائلته بل إن القيمة انتقلت إلى بروسية للاستشفاء بحمامات بروسية الطبيعية فلذلك ليس من العدل أن يتحمل محجورها مصاريف القيم الشخصية مع يسارها وعليه يقتضي أولاً طرح مبلغ (٥٣٤,٠٧٢) من المبلغ المعتمد لحصول حرفها في أمر يتعلق بشخص القيمة ويكون بالابقي (١٠٦٧,٩٦٧) وثانياً يلاحظان هذه المبالغ صرفت في سبيل انتقال ثمانية أنفار وهم المحجور عليه وزوجة وأولادها الخمسة والقيمة مع الخدم فلذلك يجب عليها أن تتحمل راتب مصروفات الانتقال لأن زوجي كما أسلفت غير مكلف بمصاريفها الشخصية وعليه يكون نصيبها في الانتقالات لا المذكورة

(١٣٣,٤٩٦) تستبعد من (١٠٦٧,٨٦) ويكن الباقي هو (٩٣٤,٤٧٢) يتحمله المحجور عليه.

٥) مشتري أثاثات منزلية [صحيفة ٣٩]:

اعتمدت قيمة أثاثات (٧٣٨,١٢٥) من (٤٨٧,٥٠٠) مشتري بالآستانة وبيعت فيها فيما بعد بمبلغ (٢٥٠) جنية كما هو مذكور بالتقرير بالصحيفة ٢٧ فيكون قيمة المستهلك منها (٢٣٧,٥٠٠) وبما أن القيمة كانت تقيم بمنزل محجورها وأنها اختصت بجانب كبير من تلك الأثاثات يكون من العدل أن تتحمل نصيبها بحق ٨/١ من القيمة المستهلكة وهو يوازي مبلغ (٢٩,٦٩١) نرجو استبعاده فيكون الباقي (٧٠٨,٤٣٤) هو الذي يخص المحجور عليه.

٦) ختان أبناء المحجور عليه الخمسة [صحيفة ٣٩]:

★ يظهر أنهم ختنوا مرتين!

أضيف ضمن المصروفات (٢٤٣,٧٥٠) باعتبار أن مصروفات ختان أبناء المحجور عليه الخمسة وقد أعمده حضرات الخبراء وبما أن (٣) من أولادى جرى فيهم عملية الختان في حال حياة جدهم وبمصاريف من عنده نرى استبعاد ٥/٣ من هذا المبلغ وهو يوازي (١٤٦,٢٥٠) والباقي (٩٧,٥٠٠) هو مصاريف ختان نجلى الشريف يوسف والشريف علي الذي حصل بالآستانة يتحمله المحجور عليه ولا يمكن أن نخفي أسفنا الشديد على أن القيمة تنزل طمعاً في مبالغ تافهة لادعاء أمور ليس في استطاعتها أن نفشنا فيها.

٧) المصاريف الإدارية [صحيفة ٣٩]:

اعتمد حضرات الخبراء (٥٤٩,٣٨٠) مصاريف إدارية وبما أن الموظفين القائمين بشؤون أملاك المحجور عليه أيضاً يقومون بشؤون

أملكها الخاصة فمن العدل أن تتحمل القيمة ٨/١ من المصروفات المذكورة مقابل قيام هؤلاء الموظفين بأعمالهما الخاصة كما شرحناها في الصفحة ٢٠ من هذه المذكرة ولذلك يكون من العدل أن يستبعد من هذه المصاريف (٦٨,٦٧٢) ويتحمل المحجور عليه بالباقي وهو (٤٨٠,٧٠٨) على ألا تطالب محجورها بمكافأة ما إذ ليس من العدل مطلقاً أن يقوم المحجور عليه بدفع مصاريف القيمة لإدارة شؤون وفوق ذلك يفرق أيضاً بالعمولة.

٨ رسوم وأتعاب محاماة [صحيفة ٣٩]:

★ رواية خيالية قيمتها (٧٤٥) جنية مصري:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٢٩٥٠,٤٧٠) جنية بحق ٨/٧ من (٣٣٧١,٩٦٥) لرسوم وأتعاب محاماة صرفت بعضاً بالآستانة وبعضها بمصر ومن حيث إن المبلغ المتصرف حسب قول القيمة بالآستانة بلغ (٧٤٥,٨٣٥) غير مستندة إلا على قولها بأنه اشتدت المراقبة عليها في الحجاز سافرت إلى الآستانة وقدمت شكواها ضد الشريف علي باشا والوالي أحمد راتب باشا وكانت نتيجة ذلك أن فر الشريف علي باشا من وجه الحكومة العثمانية ومات الوالي في السجن ورغماً للطاقة هذه الحكاية «لا يمكننا اعتماد تلك المصروفات لأن هذه الحكاية هي مختلفة من أساسها فيكون ما بني عليها أيضاً غير صحيح بطبيعة الحال».

وقد سبق أن ذكرنا وهم القيمة في هذه المسألة بمذكرات أخرى ولكن أيضاً لإحاطة علم حضرات الخبراء يقتضي إعطاء المعلومات الآتية:

لما أعلنت الثورة التركية في يوليو سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) كانت القيمة مقيمة بالحجاز وأكبر دليل على ذلك واستحصالتها قرار الحجر من محكمة مكة المكرمة في يوم ٢٨ ديسمبر سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) كما هو

مذكور بالصحيفة ٢ من التقرير بينما كان الشريف علي باشا انتقل إلى مصر بكامل ويخص إرادته عقب الثورة مباشرة حفظاً لكرامته من الثأر لأنه كان ممن يميلون للسلطان عبد الحميد خان الثاني والثورة كانت ضده وضد كبار أتباعه وقد وقع والي مكة أحمد راتب باشا بعد الثورة في يد الثوار وآلى في السجن بغير محاكمة ونفي من الحجاز إدارياً إلى رودوس الذي توفي فيه فيما بعد بسبب سجنه ونفيه إدارياً كان متعلقاً بالثورة لأنه كان منع إعلان الدستور في ولاية الحجاز مدة شهر تقريباً وكل هذه الحقائق المذكورة بالصحف المصرية أيضاً المنتشرة في تلك الأيام يمكننا تقديم نسخ منها أو الإشارة إليها ليتأكد حضرات الخبراء الشريف علي باشا وأحمد راتب باشا كان فارق الحجاز قبل مفارقة القيمة بأن الأول هرب والثاني سجن لأنها سافرت إلى الآستانة وسفرها ثبوت بأن حصل في سنة (١٣٢٧هـ-١٩٠٩م) دفعت قضايا ضدهما صرفت في سبيل ذلك (٧٤٥,٨٣٥) حتى توفقت لتلك المونقية الوهمية والغرض من التويج بتلك المونقية الكاذبة هو الحصول على المبلغ (٧٤٥) وكسور المذكور بمثل تلك الخطابات الصيبانية.

* ونحن نتحدى القيم وندعي :

- ١ • إن الشريف علي باشا سافر من الحجاز إلى مصر في شهر يوليو أو أغسطس سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م).
- ٢ • إن الوالي أحمد راتب باشا سجن سياسياً في يوليو سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) ونفى إلى رودس في السنة المذكورة أن القيمة غادرت الحجاز مع العائلة في سنة (١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) [انظر الصحيفة ٢ من التقرير] ولذلك حكاية تلك القضايا ومصروفاتها للغرض المذكور لا يمكن أن تكون إلا من القضايا والمصروفات الخيالية يقصد من روايتها الخيالية على (٧٤٥) جنية وكسور

وبناءً على ما سبق من الأسباب نطلب استبعاد المبلغ (٧٤٥,٨٣٥) الذي تدعى القيمة حرفها بالآستانة في سنة (١٣٢٧هـ-١٩٠٩م) للتشكيل على المذكورين بالشكل الذي أوردتها وقد أثبتنا أن تلك الحيايات التي لجيناها لا تبرر مطلقاً تلك المصروفات الخيال. وأني مستعدة لإثبات الوقائع التي ذكرتها آنفاً لقطع الشك بالكلية في هذا الخصوص.

ولذلك نطلب اعتماد المبالغ المثبوتة بالمستندات فقط وهي (٢٦٤٦,١٣٠) حسب بيان حضرات الخبراء بعد استبعاد ٨/١ نصيب القيمة منه وهو يوازي (٣٢٨,٢٦٦) والباقي (٢٢٩٧,٨٦٤) يضاف على المصروفات مع لزوم فحص تلك المستندات لمعرفة وجود رسوم وأتعاب قد تكون واجب التحصيل من الاخصام.

٩ ديون مسددة [صحيفة ٤٠]:

نوافق على ما جاء بهذا البند.

١٠ مصاريف مآتم الشريف فاطمة [صحيفة ٤٠]:

★ الغنم للقيمة والغرم الملك الحسين:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (١٠٠٠) جنية من ال(١٨١٢) الذي ادعت القيم بأنها صرفته بمعرفتها عند وفاة الشريف المذكورة وبما أن القيمة عند وقوع وفاة الشريف بمكة المكرمة في سنة (١٣٢٨هـ-١٩١٠م) كانت مقيمة بالآستانة وهذا الأمر بطبيعة الحال يحول بينها وبين ادعائها بأنها صرفت هذه المبالغ بمعرفتها وبما أن الملك حسين هو الذي قام بمصاريف المآتم المذكور، دون القيمة، والمتوفاة هي عمته وبناءً على ذلك نطلب استبعاد هذا المبلغ بالكلية إلا إذا قدمت كشفاً بإمضاء المغفور له المذكور بالمصاريف فيعتمد ما يكون مبنياً فيه ولا

عبرة مطلقاً لأقوال القيمة في مثل هذه الأمور التي لا تستند على أساس صحيح سوى مصلحتها الشخصية.

وإجمال المصروفات هذه حسب الملاحظات التي سبق ذكرها يكون كالآتي:

ملم	جنية	
٠٠٠	٤٧٢٥	التفقة
٠٠٠	٤٠٠	تعليم
٤٦٧	٤٠٧	أجر أطباء و ثمن أدوية
٤٧٢	٩٣٤	انتقالات
٤٣٤	٧٠٨	أثاثات منزلية
٥٠٠	٩٧	مصاريف ختان الشريفين يوسف وعلي
٠٠٠	٢٦٢٥	أموال أميرية
٧٠٨	٤٨٠	مصاريف إدارية
٨٦٤	٢٢٩٧	رسوم وأتعاب محاماة
٤٨٧	٣٥١	ديون مسددة
٠٠٠	٠٠٠	مصاريف ماتم عمة المحجور عليه الشريفة فاطمة
٩٣٢	١٣٠٢٧	الجملة

ونظراً على أن إيراد المحجور عليه في هذه المدة كان (١٤,٦٩١,٩٣٨) لم يتحصل منه سوى (٨٦٢٦,٨٥٧) وبإضافتنا متوسط إيراد الحجاز عن (٣) سنوات تحت الحساب وهو يوازي (٢٢٤٥,١٧٣) وباعتبارنا أن فرق القسم البالغ قدره (٤٠١٣,٦٤٤) تحصلت عليه القيمة فعلاً تكون جملة المتحصلات (١٤,٨٨٥,٦٧٤) تتحمل مصروفات (١٣,٠٢٧,٩٣٢) المذكورة إجمالاً بأعلاه، وهذه النتيجة تتفق مع قرار المجلس الصادر

بجلسة ١٥ يناير سنة (١٣٥٠هـ-١٩٣١م) المبلغ (٦٠٠٠) جنية عجزت يقرر حضرات الخبراء في مدة واحدة، على حضرات الخبراء وإذ إن في حالة اعتمادنا، اعتمدها حضراتهم لمصروفات هذه المدة وهو (١٩,٤٦٠,٢٥١) يصرف النظر عن عدم توافقه للواقع كما ذكرناه لكان واجب لأن يكون المحجور عليه مديناً للقيمة بمبلغ جسيم في هذه الثلاث السنوات مبلغ (٦٨١٩,٧٥٠) مع ملاحظة أن فرق القسم هو من رأس المال كان لا يجوز التصرف به والنتيجة هذه بطبيعة الحال لا تتفق مع حسن التصرف الذي قرره المجلس أساساً للمصروفات كما أشرنا إليه في أول مذكرتنا هذه وبما أن لا يرضي المجلس ولا حضرات الخبراء على افراق ثورة المحجور عليه في ديون هو في غني عنها كما وأن ليس هناك ما يقي مطلقاً لصرف القيمة مبالغ أكثر من طاقة إيرادات المحجور عليه إذ نتيجة قبول ذلك المبدأ هي إفلاس المحجور عليه مع أن المجالس الحسية لم توجد إلا لمنع مثل هذه الحالات وحفظ أموال القصر وعديمي الأهلية من الخراب والدمار فلذلك نأمل من عدالة المجلس وحضرات الخبراء النظر على ما عرضناه بين المحكمة والدقة حتى لا يحق المحجور عليه أضراراً جسيمة.

وتسهيل للإحاطة نعرض حالة مالية المحجور عليه في آخر المدة (من سنة ١٣٢٧-١٩٠٩ إلى ١٣٣٠هـ-١٩١١م) كالآتي:

ملم	جنية	
٨٥٧	٨٦٢٦	المتحصل من إيرادات مصر
١٧٣	٢٢٤٥	عن المعترف من القيمة تحصيلها من أملاك الحجاز فعلاً بالكشف المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) باعتبارها في ربيع السنة الواحدة (٧٤٨,٣٩١) اعتبرناه تحت الحساب وما نصيب (٣) سنوات هذه أضفناه لهذا الجدول

ملم	جنية	
٦٤٤	٤٠١٣	فرق قيمة قسم الأطنان اعتبرناه متحصلاً في تلك المدة كاملاً
٦٧٤	١٤٨٨٥	جملة الإيرادات
٩٣٢	١٣٠٢٧	مصروفات هذه المدة حسب تقديرها
٧٤٢	١٨٥٧	المتوفر من الإيرادات في هذه المدة

(٦٠٦٥,٠٨١) متأخرات طرف المستأجرين في المدة المذكورة وأما حسب تقدير حضرات الخبراء تكون النتيجة كالآتي :

ملم	جنية	
٨٥٧	٨٦٢٦	إيرادات مصر
٦٤٤	٤٠١٣	فرق قسم الأطنان
٥٠١	١٢٦٤٠	الجملة
٢٥١	١٩٤٦٠	تنزيل مصروفات هذه المدة
٧٥٠	٦٧١٩	عجز هذه المدة



ملاحظاتنا على حساب المدة

(من سنة ١٣٣١-١٩١٢ إلى سنة ١٣٣٣هـ-١٩١٤م)

① النفقة [صفحة ٤١ من التقرير]:

اعتمد حضرات الخبراء (٧٢٠٠) جنية نفقة لهذه المدة وبما أن مالية المحجوز عليه في هذه المدة لا تتحمل تلك النفقة بصرف النظر عن عدم حصول صرف ذلك فعلاً وأن الأسباب التي ذكرناها في ملحوظاتنا على

المادة الأولى بالصحيفة ٢٧ من هذه المذكرة أيضاً واردة بعينها على هذه المادة فلذلك نطلب اعماد (٤٧٢٥٠) لمصروفات النفقة بدون تكرار الأسباب المذكورة آنفاً.

٢ التعليم [صحيفة ٤٢]:

لا نعارض على المبلغ المقرر وهو (٤٥٠).

٣ العلاج [صحيفة ٤٢]:

لا نعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء وهو (٢٣١, ١٨٠).

٤ انتقالات العائلة [صحيفة ٤٢]:

لا نعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء وهو (٢٢٦, ٤٣٠) مؤيد بمستندات وإنما نطلب استبعاد ما تخص القيمة من هذه المبلغ بنسبة ٨/١ وهو يوازي (٢٨, ٣٠٥) ويقيّد (١٩٨, ١٢٥) الباقي على المصروفات نلفت الأنظار بأن المبلغ الذي اعتبرناه لكل سفره من السفريات السنة الاولى المبينة بالصحيفة ٢٩ بمذكراتنا كان (٢٦٧, ٠٣٦) وقد يتضح من ذلك أن ما اعتبرناه كان في المتوسط اكثر مما صرفته القيمة في هذه السفره.

٥ أثاثات منزلية [صحيفة ٤٢]:

لا نعارض على المبلغ المعتمد وهو (٣١٦, ٦١٩).

٦ مصاريف ادارية وزراعية [صحيفة ٤٢]:

لا نعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٩٠٩, ٨٦٤) على أن يستبعد منه ما يوازي ٨/١ للأسباب السابقة ذكرها بالصحيفة ٢٠ و ٣٠ من مذكرتنا والمبلغ يوازي (١١٣, ٧٣٣) والباقي (٧٩٦, ١٣١) يضاف على الحساب.

٧ رسوم وأتعاب [صحيفة ٤٣]:

لا تعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء على أن تفحص المستندات المعرفة وجود رسوم وأتعاب قد يكون واجب التحصيل من المستأجرين المرفوع ضدهم قضايا والمبلغ المعتمد (٢٢٨٢,٦٣٧).

٨ ديون مسددة [صحيفة ٤٣]:

لا نعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء وهو (٧٦,٧٨١).

٩ مشرى جارية [صحيفة ٤٣]:

نرجو استبعاد المبلغ وهو (٨٣,٨٥٠) ليعد تعلق هذا الأمر بالمحجوز عليه ولمخالفتها للعواين ثمينا.

١٠ مبالغ مستبعدة [صحيفة ٤٣]:

لا تعارض على ما استبعده حضرات الخبراء في هذا الباب وهذه المصروفات حسب الملاحظات المعروفة تكون إجمالاً كالآتي:

ملم	جنية	
٠٠٠	٤٧٢٥	نفقة
٠٠	٤٥٠	تعليم
١٨٠	٢٣١	علاج
١٢٥	١٩٨	انتقالات للآستانة
٦١٩	٣١٦	أثاثات
٥٧٢	٣١٤٦	أموال أميرية
١٣١	٧٩٦	مصاريف إدارية
٦٣٧	٢٢٨٢	أتعاب رسوم قضائية

ملم	جنية	
٧٨١	٠٠٧٦	ديون مسددة
٠٠٠	٠٠٠	ثمن جارية
٠٤٥	١٢٢٢٣	الجملة

ونظراً على أن الإيرادات المتحصلة في هذه المدة وقد بلغت إلى (١٧,٨١٢,١٩٩) وما اعتمدها حضرات الخبراء للمصروفات، (١٤٩٢٣,٩٣٣) إلا أن كان من الواجب تلاقي العجز الموجود في المدة (من سنة ١٣٢٧-١٩٠٩ إلى ١٣٣٠هـ-١٩١١م) الزيادة للفترة الجديدة وهذا يقضي بلزوم التمشي مع الحالة مالية المحجوز عليه حتى لا يستغرق في ديون تريدها القيمة ولذلك نرجو النظر على ملاحظتنا بعناية. نظراً إجمالي على حالة مالية المحجوز عليه في آخر المدة من سنة (١٣٣١هـ-١٩١٢م) حسب ملاحظتنا.

ملم	جنية	
١٩٩	١٧٨١٢	إيرادات مصر
٧٥٠	٦٨١٩	تنزيل عجز المدة السابقة
٤٤٩	١٠٩٩٢	الباقى
٩٣٣	١٤٩٢٣	مصروفات المدة
٤٨٣	٠٣٩٣١	جملة العجز لغاية سنة (١٣٣٣هـ-١٩١٤م)

شيئان لا يتفقان عجز (٣٩٠٠) جنية مع إيداع (٢٠,٠٠٠) للبنوك من المتوفرات.

ومما يؤيد صحة ملاحظتنا وبلى تسامحنا في بعض المصروفات هو تمكن القيم من إيداع مبلغ (٢٠,٠٠٠) جنية مصري لبنك الكريدي ليونيه في

سنة (١٣٣٣هـ-١٩١٤م) قبل سفرها إلى الآستانة محولات لها من وكيلها محمد علي بك وقد سبق أن ذكرنا هذه الحقيقة بمذكرتنا المقدمة للمجلس بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) ولم تجب عليه القيمة بشيء ما في ردها علينا بمذكرتها المؤرخ ٢٤ ديسمبر سنة (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) ولو لا توفر مبالغ جسيم من الإيرادات لما أمكنتها إيداع ذلك المبلغ للبنك المذكور. ويلاحظ أننا لم نقدم هذه البيانات إلاّ تماشياً مع الحسابات الموجودة والإيرادات المعروفة والمعترف بها منها أخيراً لنهي الحسابات المتعلقة من سنوات ولذلك لا يجوز اتخاذ بياناتنا هذه حجة علينا فيما بعد مطلقاً.



ملاحظاتنا على مصروفات المدة

(من سنة ١٣٣٤-١٩١٥ إلى ١٣٣٦هـ-١٩١٧م)

١ النفقة [الصحيفة ٤٤ من التقرير]:

لا تعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء للنفقة لهذه المدة وهو (١١,٤٠٠) و (٥٠٨,٢٩٩) لأجرة السكن بمصر بالنسبة لأسعار الحاجيات في أيام الحرب يجب استبعاد مبلغ (١٤٢٥) جنية ما تخص القيمة من أجرة المسكن أيضاً بنصيب ٨/١ فيكون الباقي (٩٩٧٥) جنية ومبلغ (٦٣,٥٣٧) ما تخص القيمة من أجرة المسكن أيضاً بنصيب ٨/١ فيكون الباقي (٤٤٤,٧٦٢) يتحملة المحجوز عليه وقد سبق أن ذكرنا أسباب هذا الاستبعاد لا لزوم لتكرارها.

٢ التعليم [صحيفة ٤٤]:

اعتمد حضرات الخبراء (٥٠٠) مصاريف مدرسية في هذه المدة ومن حيث إن أولادي الثلاث الكبار قد انقطعوا عن الدراسة في هذه

المدة بسبب الحرب والغلاء ومن جهة أخرى رخص المصاريف المدرسية بالبلاد والتركين لا يسمح مطلقاً لهذا الاعتماد فلذلك يجب على الأقل استبعاد ٥/٣ من هذه المصروفات وهو يوازي (٣٠٠) والباقي (٢٠٠) يضاف على حسابات المصروفات وخصوصاً إيصالات المدارس ما زالت موجودة طرق القيمة يمكن التحقق من صحة تقديرنا ومعلوماتنا.

٣ مصاريف العلاج [صحيفة ٤٥]:

لا نعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب من ذلك ١٦٦٩ ذكر بالتقرير سهواً إن كان متأخراً من مرتب وكيل الدائرة واخذ به حكماً والباقي هو (١٠٢٢,٣٩٥) للمصاريف الإدارية وللأسباب الآتية يجب استبعاد المبلغ المحكوم به كما يستبعد نصيب القيمة فيها بنسبة ٨/١ والباقي يضاف على حساب المحجور عليه وهو (٨٩٤,٥٩٦).

★ غلطة نحوية تكلف المحجور عليه (١٦٦٥) مصري:

وقد سبق عرضنا للمجلس المحترم أن القيم أبرمت عقد استخدام مع وكيلها الأسبق رشوان بك حلمي لمدة طويلة واشترطت على نفسها أن تعطي له تعويضاً إذا استغنت عنه لأي سبب من الأسباب وقد حصل هذا الاستغناء بعد عقد استخدمه بستة عشر شهراً تقريباً فرفع الرجل قضية ضدها أمام محكمة مصر الابتدائية [ومقيده بها تحت ٦٦٨ سنة (١٣٣٤هـ-١٩١٥م)] بالمطالبة بتعويض بمبلغ (١٦٦٥) قيمة مرتبة من أول أغسطس (١٣٣٢هـ-١٩١٣م) لغاية انتهاء المدة المبينة بعقد الاستخدام وهي ستة سنوات والمحكمة بعد بحث الأوراق المقدمة ذكرت في حكمها الصادر بأن المدعى [لم يرتكب أثناء مدة إدارية إهمالاً فاحشاً كان أو يسيراً] وأن استناد القيم في تبرير الاستفتاء عنه [على بعض أغلاط نحوية في المحررات التي كان يكتبها الوكيل لا تؤثر في ماهية الإدارة نفسها] فحكمت له على القيمة بصفتها (١٦٦٥) وتأيد هذا الحكم

بجلسة ٢٤ نوفمبر سنة (١٣٣٤هـ-١٩١٥م) بمحكمة الاستئناف في القضية ٩٩٧ سنة ٣٢ قضائية وأما قيمة المستندات التي كانت تستند عليها القيم وتقدمها للمحاكم في قضايا رشوان بك حلمي المذكور تخلص نفسها من نتيجة ذلك العقد الشؤم فهي ظاهرة في نص الحكم الصادر من المحكمة مصر الابتدائية في القضية ١٤٨٨ سنة (١٣٣٢هـ-١٩١٣م) المرفوعة من القيمة ضد رشوان حلمي المذكور [ومن حيث إن باقي الأسباب فضلاً عن أنها لا يكون أن تعتبر من قبيل الإهمال الفاحش فإنها لم تثبت ضد المدعى عليه من الأوراق المقدمة من المدعية بل ثبت عكس بعضها من المستندات المقدمة من المدعى عليه وان (أي رشوان بك حلمي) قام بما يجب عليهما وبما أن المحجور عليه ليس ملزماً بتنفيذ عقود القيم الشخصية وما تترتب عليها من التعويضات من جهة ومن جهة أخرى أن قانون المجالس الحسية لا يسمح للقوام بأن يعقدوا إيجارات زيادة عن (٣) سنوات فمن باب أولى أن لا يسمح لهم أن يستخدموا أشخاصاً بعقود لمدة (٦) سنوات كما وأن القيم إذا كانت احتاجت هي لمن يقوم بالأعمال المطلوب إنجازها منها شخصياً وأبرمت عقوداً معهم بشروط مفره وفي منتهى التفعيل تكون هي الملزمة بها دون المحجور عليه فلذلك نطلب بحق استبعاد ذلك المبلغ الجسيم من المصروفات الإدارة كلياً.

★ من جرب المجرب حلت به السند منه :

وبهذه المناسبة نلفت أنظار المجلس المحترم على ما سبق ذكره مراراً بخصوص العقد الذي أبرمته القيمة مع وكيلها الحالي سعيد أفق عبدالله لمدة (٥) سنوات بمرتب (٤٠) شهرياً على أن يحسب مرتبه (٦٥) شهرياً عند الاستغناء عن ولوزم تعويض على هذا الاعتبار ولم يتخذ المجلس أي قرار بشأن تحقيق هذه الواقعة رغم طلباتنا العديدة وإذا ما نظر على عواقب عقد رشوان بك حلمي وكان مرتبه (٣٠) جنية شهرياً

فماذا تكون الحالة مع سعيد أقف عبدالله إذا استقنت عنه القيمة أو زالت صفة القوامة عنها ومرتب الأخير أكثر من ضعف مرتب الأول؟ كما وأنا نتساءل هل أن من يقومون بإبرام مثل هذه العقود يستحقون الحجر عليهم أو يتركون قواماً على عديمي الأهلة ليفرقوا أنفسهم ومحجور بهم في آن واحد في ديون ومسؤوليات مالية هم في غني عنها؟ واني أوئل من حكمة المجلس المحترم بأن سوف لا يترك هذه المسألة بعد الآن بعيدة من عناية وقد تبينت له رسمياً عواقب اندفاعات القيمة في أمور تجهل مداها بدليل إبرامها ذلك العقد الثابت بحكم نهائي يشمل تعويضاً جسيماً نريد القيمة الآن تجميله على محجورها ظلماً.

٥ أتعاب ورسوم [صفحة ٤٥]:

اعتمدت حضرات الخبراء مبلغ (٦٦٤,٩١٩) ما خص المحجور عليه في هذا الباب ولا نعارض على ذلك إنما نطلب فحص المستندات لمعرفة وجود رسوم وأتعاب قد تكون واجب التحصيل من المستأجرين المرفوعة ضدهم قضايا حسب عقود الأجار.

٥ مبالغ مستبعده [صفحة ٤٥]:

لا نعارض على ما استبعد من المصروفات في هذا الباب وقدره (١٥٦,٠٧٢) وهذه المصروفات حسب المحافظات المعروضة تكون إجمالاً كالآتي:

ملم	جنية	
٠٠٠	٩٩٧٥	نفقة
٧٦٢	٠٤٤٤	مسكن بمصر
٧٦٢	١٠٤١٩	الجملة/ بعده

ملم	جنية	
٧٦٢	١٠٤١٩	ما قبله
٠٠٠	٠٠٢٠٠	التعليم
٠٠٠	٠٠٧٤٠	العلاج
٥٩٦	٠٠٨٩٤	مصاريف
٩١٩	٠٠٦٦٤	أتعاب ورسوم
٣٤٧	٠٣٢٠٢	أموال أميرية
٦٢٤	١٦١٢١	الجملة

وتسهيلاً للإحاطة بحالة مالية المحجور عليه في المدة ١٩١ سنة
(١٣٣٦هـ-١٩١٧م) نعرض الجدول الآتي:

ملم	جنية	
٢٥٧	٢١٨٩٨	إيرادات مصر في هذه المدة
١٧٣	٠٢٢٤٥	متوسط إيراد الحجاز في هذه المدة تحت الحساب حسب اعتراف القيم الأخيرة
٤٣٠	٢٤١٤٣	جملة إيرادات المدة
٦٢٤	١٦١٢١	مصاريف هذه المدة حسب تقديرنا
٨٠٦	٠٨٠٢١	صافي إيراد هذه المدة
٨٧٥	١٧٧١٣	جملة المتوفرات في آخر سنة (١٣٣٦هـ-١٩١٧م)
٧٠٥٢,٤٢٩		جملة المتأخرات في آخر سنة (١٣٣٦هـ-١٩١٧م) حسب نص التقرير

وأما حسب تقدير حضرات الخبراء تكون النتيجة كالآتي :

ملم	جنية	
٢٥٧	٢١٨٩٨	إيراد مصر
٤٨٤	٠٣٩٣١	تنزيل عجز المدد السابقة
٧٧٣	١٧٩٦٦	صافي إيراد هذه المدة
٩٦٠	١٩٧٠٦	تنزيل مصروفات هذه المدة
١٨٧	٠١٧٤٠	جملة العجز لغاية آخر سنة (١٣٣٦هـ-١٩١٧م)



ملاحظاتنا على مصروفات المدة

(من سنة ١٣٣٧-١٩١٨ إلى سنة ١٣٣٩هـ-١٩٢٠م)

١ النفقة [صحيفة ٤٦ من التقرير]:

لا نعارض على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (١٠٨٠٠٠) وإنما يجب استبعاد نصيب القيمة فيها للأسباب السابقة ذكرها وبما أن نصيب من هذا المبلغ يوازي (١٣٥٠) بنسبة ٨/١ فيكون الباقي (٩٤٥٠) جنية يتحمله المحجوز عليه.

٢ التعليم [صحيفة ٤٦]:

اعتمد حضرات الخبراء (٥٠٠) مصاريف مدرسية وبما أن من أولادي الثلاث الكبار قد انقطعوا من الدراسة في هذه المدة أيضاً كالمدة السابقة ولا يمكن أن يكلف الاثنان الباقيان أكثر من (٢٠٠) جنية في المدة فلذلك نطلب اعتماد هذه المبلغ الأخير أو تجبر القيمة بتقديم إيصالات المدرسة.

٣ مصاريف إدارية [صحيفة ٤٧]:

قد اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٨٥٣,٥٣٥) لهذا الباب وللأسباب السابقة ذكرها يستبعد نصيب القيمة بنسبة ٨/١ وهو يوازي (١٠٦,٦٩١) والباقي (٧٤٦,٨٤٣) يضاف على حساب المحجوز عليه.

٤ العلاج [صحيفة ٤٧]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٥٨١,٧٠٥) في هذا الباب لا تعارض عليه وإن كان أكثر مما صرف فعلاً بكثير.

٥ رسوم وأتعاب [صحيفة ٤٧]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب والمبلغ هو (٢٣٤,٥٨٩) وإنما لم تخصم نصيب القيمة كما خصم في مثل هذه المادة في المدة السابقة بنسبة ٨/١ ولذلك نطلب استبعاد ونصيبها وهو يوازي (٢٩,٣٢٣٥) والباقي (٢٠٥,٢٦٦) يضاف على حساب المحجوز عليه.

٦ ديون مسددة [صحيفة ٤٧]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (١٦١٤,٤٢٦) في هذا الباب ولعدم تيسر اطلاعنا على الحكم نرى ضرورة تأخير عرض ملاحظتنا ومعلوماتنا الآن مؤقت:

٧ مصاريف زراعية [صحيفة ٤٧]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٥٣,٠٦٠) صرف في شؤون الأتيان وبما أن الدائرة لم تزرع على حسابها أطياناً فبطبيعة الحال تكون تلك الشؤون التي استلزمت هذه المصروفات من المصروفات الإدارية فلذلك نطلب استبعاد ٨/١ من المبلغ المذكور وهو يوازي (٦,٦٣٢) والباقي (٤٦,٧٣٥) يضاف على حساب المحجوز عليه وقد أضفنا هذا المبلغ ضمن الجدول الخاص للمصروفات الإدارية بالصحيفة ٧١ من هذه المذكرة.

٨ ثمن سيارة وركائب [صحيفة ٤٧]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (١٤٩٤).

٩ المصاريف [صحيفة ٤٧]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٥٠٠) جنية وبما أن القيمة من أفراد العائلة المتمتعين من المصيف أيضاً ومن العدل أن تسترك في مصروفات نسبة ٨/١ وهذا يوازي (٦٢,٥٠٠) ولذلك نطلب استبعاد هذا المبلغ والباقي (٤٣٧,٥٠٠) يضاف على حساب المحجور عليه مع ملاحظتنا أن السكني مما تشمله النفقة.

١٠ مبالغ مستبعدة [صحيفة ٤٨]:

استبعد حضرات الخبراء (٢٨٧) وليست لدينا ملاحظة عليه.

- ملاحظة -

لاحظنا إن لم يقيد ضمن مصروفات هذه المدة مصاريف انتقال العائلة من الآستان إلى مصر في سنة (١٣٣٨هـ-١٩١٩م) وبما أن علاوة ذلك يكون من العدل نطلب علاوة مبلغ (٤٠٠) جنية لهذا الفرض والغلاء والأجور بسبب الحرب وتقديرنا ضرورة صرف هذا المبلغ فعلاً في الأثاقل المذكور.

وحسب الملاحظات السابق عرضها يكون إجمال هذه المصروفات

كالآتي:

ملم	جنية	
...	٩٤٥٠	نفقة
..	٠٢٠٠	تعليم
..	٩٦٥٠	الجملة/ بعده

ملم	جنية	
٠٠٠	٩٦٥٠	ما قبله
٧٠٥	٥٨١	علاج
٨٤٣	٧٤٦	مصاريف إدارية
٢٦٦	٠٢٠٥	رسوم وأتعاب
٣٢٥	٣٣٢٤	أموال أميرية
٤٢٦	١٦١٤	ديون مسددة
٧٣٥	٠٠٤٦	مصاريف زراعية
٠٠٠	١٤٩٧	ثمن سيارة وعربة
٥٠٠	٠٤٣٧	مصاريف
٠٠	٠٤٠٠	مصاريف الانتقال من الآستانة إلى مصر
٧٦٢	١٠٤١٩	الجملة

وتسهيلاً للإحاطة بحالة مالية المحجوز عليه في المدة (من سنة ١٣٣٧-١٩١٨ إلى سنة ١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) نص من الجدول الآتي :

ملم	جنية	
٨٢٣	٢٩٧٢	إيرادات مصر في هذه المدة
١٧٣	٢٢٤٥	متوسط إيرادات ملاك الحجاز في هذه المدة تحت الحساب اعتراف القيم الأخيرة
٩٩٦	٢٥٢١٧	جملة إيراد المدة
٨٠٠	١٨٥٠٠	مصاريف هذه المدة حسب تقديرنا
١٩٦	٠٦٧١٧	صافي إيراد هذه المدة

ملم	جنية	
٨٧٥	١٧٧١٣	متأخرات المدد السابقة حسب تقديرنا
٠٧١	٢٤٤٣١	جملة المتوفرات في آخر سنة (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م)
٧٠٣٣,٨٣٤		جملة المتأخرات في آخر سنة (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) حسب نص التقرير

أما حسب تقدير حضرات الخبراء تكون النتيجة كالآتي:

ملم	جنية	
٨٢٣	٢٢٩٧٢	إيرادات هذه المدة
٦٤٠	٢٠٠٠٥	جملة المصروفات التي اعتمدها في هذه المدة
١٨٣	٠٢٩٦٧	صافي إيراد هذه المدة
١٨٧	٠١٧٤٠	تنزيل عجز المدد السابقة
٩٩٦	٠١٢٢٦	جملة المتوفر في آخر سنة (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م)



ملاحظاتنا على مصروفات المدة

(من سنة ١٣٤٠-١٩٢١ إلى سنة ١٣٤٢هـ-١٩٢٣م)

١ النفقة [صحيفة ٤٩ من التقرير]:

اعتمد حضرات الخبراء للنفقة (١٠٨٠٠) لهذه المدة باعتبار (٣٠٠) جنية شهرياً ومن حيث أن تجلي الثاني الشريف عبد الحميد تزوج في آخر سنة (١٣٤١هـ-١٩٢٢م) وتخصص له نفقة خاصة وقدرها (٤٩) جنية شهرياً تقاضيه من القيمة لأنه كان تقيم خارج منزل والده طول سنة (١٣٤١هـ-).

١٩٢٢م) فيكون من العدل علاوة هذا المبلغ على النفقة وجملة (٥٨٨) لسنة ١٩٢٢ كما نطلب استبعاد ما تخص القيم الـ (١٠٨٠٠) بنفقة العائلة بنسبة ٨/١ للأسباب السابقة ذكرها وهو يوازي (١٣٥٠) والباقي منه (٩٤٥٠) وتضاف إليه نفقة تجلي المذكور فيكون مجموع ما تجمع المحجور عليه من النفقة في هذه المدة هو (١٠٠٣٨).

٢ التعليم [صحيفة ٤٩]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب (١٨٨٥) من ذلك (٨٥) صرف على التعليم داخل القطر و (١٨٠٠) جنية خارج القطر باعتبار (٦٠٠) سنوياً ولاحظوا أن النفقة المقدره مراعي فيها أن أبناء المحجور عليه يكونون معه في معيشة واحدة ولذلك إذا ما لوحظ أن نضيف كل فرد من أفراد العائلة من النفقة المشتركة يوازي (٣٧,٥٠٠) شهرياً وأن المبلغ الذي رؤى ضرورة إرساله لكل واحد من أولادي بما فيه أجره الدراسة هو (٤٠) جنية مصري شهرياً يوضح أن الفرق الذي كان واجب الدفع من خارج النفقة الأصلية لكل واحد من الثلاثة هو (٢,٥٠٠) شهرياً إلا أن بمجرد انتقالهم من المنزل كان من غير المستطاع توفير كل ما كان يصيبهم من النفقة المشتركة فلذلك نرى العدل قبول (١٢,٥٠٠) لكل واحد خلاف ما يصرف لهم من النفقة الأصلية وبذلك يكون ما يخص الواحد منهم (١٥٠) سنوياً وجملة ذلك (٤٥٠) في السنة فوق النفقة المقررة ومن حيث إن أولادي الثلاث المذكورين قد غادروا مصر في منتصف سنة (١٣٤٠هـ- ١٩٢١م) يكون مجموع ما يتحمله والدهم حسب البيان أعلاه في ظروف السنتين ونصف من هذه المدة هو (١١٢٥) يضاف إليه أيضاً (١٢٠) لمصاريف انتقالهم من مصر إلى الوزان فتكون الجملة (١٢٤٥) نرجو اعتماده وخصوصاً أن حضرات الخبراء قد قرروا فعلاً في قسم مصروفات المدة التالية [راجع الصحيفة ٥٤ من التقرير] فقط (٨٠٠) لهذا الباب لمدة ستين وهو أقل عما نطلب اعتماده بمبلغ مائة جنية وهذا مما يؤيد احقية

ملاحظاتنا كما وأن يلاحظ أننا طلبنا زيادة (١٠٠) على الـ (٨٠٠) المعتمدة في المدة التالية لاعتقادنا بعدم كفاية الـ (٨٠٠) المذكور.

٣ العلاج [صحيفة ٤٩]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء وهو (١٩٢,٤٤٦) لمصروفات هذا الباب.

٤ مصاريف المصيف [صحيفة ٤٩]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (١٨٠٠) جنية مصاريف مصيف بالإسكندرية باعتبار (٦٠٠) سنوياً وإذا ما لوحظ أن ثلاث من أولادى غادروا مصرف أواسط سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) لسويسرا للتعليم كما وأن نجلى الشريف عبد الحميد انعزل لوحده في سنة (١٣٤١هـ-١٩٢٢م) ولم يبق مع المحجور عليه إلا زوجته وابنه الأكبر ووالدته فيكون من الإشراف والتبذير جداً أن تصرف القيمة (٦٠٠) جنية سنوياً للاصطياف لمدة (٤) أشهر لا غير وهذا لا شك أن خارج حدود حسن التصرف الذي قرره المجلس أساساً مبرراً بقبول المصروفات بجله ١٥ يناير سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) ونحن نعارض الذي قرره المبلغ الجسيم لسبيين: أولاً: قد تقرر أن النفقة تشمل إمرة السكن ومع زوال غلاء الحرب لم تخفض النفقة وقد راعي ذلك حضرات الخبراء واعتمدوا فقط (٥٠٠) لمدة (٣) سنوات لمصاريف الاصطياف بالمدة السابقة. وثانياً: أن القيم وفرت من النفقة (٤٢٠) جنية من الأجرة التي كانت تدفعها لمنزل كوبرى القبة باعتبار (٣٥) جنية شهرياً لحصول شراء هذا المنزل في ديسمبر سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) ومع ذلك لم تنخفض النفقة مراعاة لمثل هذه المصروفات فلذلك نطلب اعتماد (٢٥٠) جنية فقط للمصيف بالنسبة لسنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) وعدم إقرار أي مبلغ للمستين الباقيتين إلا إذا أخفقت النفقة بنسبة ما توفر من إيجار منزل كوبرى القبة وعلى ما نعتقد أن طلبنا هذا يتفق مع الواقع من كل الوجوه.

٥ أثاثات منزلية [صحيفة ٤٩]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٩٥٥).

٦ مصاريف إدارية [صحيفة ٥٠]:

قد اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب مبلغ (١٩٩١,٨٩٤) إلا أن من الواجب استبعاد ما تخص القيمة بنسبة ٨/١ للأسباب السابق ذكرها وهو يوازي (٢٤٨,٩٨٦) والباقي (١٧٤٢,٩٠٨) يضاف على حساب المحجور عليه.

٧ أتعاب ورسوم قضائية [صحيفة ٥٠]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (١٢٦٥,٩٥٠) في هذا الباب ولم يستبعد ما تخص القيمة منه ولذلك نطلب استبعاد مبلغ (١٥٨,٢٤٣) وهو يوازي ٨/١ منه والباقي وقدره (١١٠٧,٢٤٣) يضاف على حساب المحجوز عليه مع لزوم فحص المستندات لمعرفة وجود رسوم وأتعاب قد تكون واجب التحصيل من المستأجرين حسب عقود الإيجارات.

٨ ديون مسددة [صحيفة ٥٠]:

قد اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٤٤٩,٤٦٩) ديون مسددة وليست لدينا ملاحظة عليها الآن.

٩ مصاريف زراعية [صحيفة ٥٠]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٢٩٣,٤٨٣) المنصرف في شؤون الأطنان وبما أن الدائرة لم تزرع أطنانها فيكون هذه المصروفات بطبيعة الحال من المصاريف الإدارية وبما أن على القيمة نصيب فيها بنسبة ٨/١ يوازي مبلغ (٣٦,٦٨٥) نرجو واستبعاد ويضاف الباقي وقدره (٢٥٦,٧٩٦) على حساب المحجوز عليه وقد أضنا هذا المبلغ ضمن جدول المصروفات الإدارية المدرج بالصحيفة ٧١ من هذه المذكرة.

١٠ ترميمات بالمنزل والجنية [صحيفة ٥٠]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٤٥٠).

١١ مشترى أطيان [صحيفة ٥٠]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٢٥,٢٠٥,١٢٤).

١٢ مشترى منزل كوبري القيمة [صحيفة ٥١]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٥٥٩٠,١٢٤).

١٣ الوابور الارتوازي بينها [صحيفة ٥١]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب مبلغ (١١٩٤) من ذلك (١٤٩,٢٥٠) المستحق على الست القيمة بنسبة ٨/١ والباقي (١٠٤٤,٧٥٠) على المحجور عليه.

وبما أن حضرات الخبراء قد اعتمدوا في حسابهم فقط على ال (١٥) فدان المشاع للقيمة ضمن (١٢٨) فدان دون ملاحظة الأطيان الخاصة بالقيمة والملاصقة للأطيان الأصلية من ناحيتها البحرية ومساحتها (٧٥) فدان تستفيد من هذا الوابور أيضاً استفادة دائمة دون أن تقيد القيمة بإيراداً نظير ذلك الانتفاع كان من الضروري احتساب دائمة دون أن تقيد القيمة إيراداً نظير ذلك الانتفاع كان من الضروري احتساب قيمة هذا الوابور ومصاريفه بحق ٢٠٣/٩٠ وهذا يوازي (٩٩,٣٥٩) والباقي وقدره (٦٦٤,٦٤١) يضاف على حساب المحجور عليه ولذلك نرجو اعتماد ما عرضناه وأما ما ذكر في هذا الباب أن القيم اشترت عربة حنطور للعزبة لا يتفق مع الحقيقة مطلقاً وقد ذكرنا هذه الحقيقة من باب الاحتياط بحيث إن حضراتهم حرصوا في هذا البند بأنهم سيضيفون ثمن عربة الحنطور هذا في

قسم العربات والسيارات وسهى عليهم إضافتها وربما يعلنونها في ملحق الحساب أن لا وجود لهذه العربة إلا في وهم القيمة نرجو ملاحظة.

١٤) ترميمات بمنزل كوبري القبة [صحيفة ٥٢]:

نوافق على ما اعتمده حضراتهم في هذا الباب وهو (٤٥٠).

★ (مع ملاحظة أننا لم نجد قيداً لهذا المبلغ ضمن الجدول المندرج بالصحيفة ٥٣ من التقرير).

١٥) ثمن مصاريف وسيارات [صحيفة ٥٣]:

طريقة بديعة للإهداء من كيس الغير:

ذكر القيم كشف حسابها أنها اشترت سيارة ماركة في ان لسفر الشريفين أحمد وعبد الحميد للحجاز لغرض مقابلة الملك حسين للبحث معه في حالة الوقف وما شاكل ذلك من الأسباب وأما الحقيقة هي بعكس كل ما ذكرتها القيمة إذ إنها قدمت هذه السيارة هدية للملك حسين وهذا أمر معلوم لدى الكل وقد استعمل الملك حسين هذه السيارة حتى فارق الحجاز كما يعلم أهل مكة المكرمة وجدة عموماً وأما مناسبة هذه الإهداء هي غير ما ذكرتها القيمة ولا نريد البحث عنها لأنه أمر عائلي بحث ولذلك نوافق حضرات الخبراء على استبعادهم هذا المبلغ بالكلية.

وحسب الملاحظات السابقة عرضها يكون إجمالي هذه المصروفات

كالآتي:

ملم	جنية	ملم	جنية
	٩٤٥٠	٠٠٠	نفقة العائلة عن المدة
	٥٨٨	٠٠٠	نفقة نجلي الشريف عبد الحميد عن سنة ١٩٢٢م
٠٠٠	١٠٠٣٨	٠٠٠	النفقة ١٠,٠٣٨

ملم	جنية	
٠٠٠	١٢٤٥	تعليم
٤٤٦	١٩٢	علاج
٠٠٠	٢٥٠	مصيف
٠٠٠	٩٥٥	اثاثات
٥٨٣	٣٨٥٦	أموال أميرية
٩٠٨	١٧٤٢	مصاريف إرية
٢٤٣	١١٠٧	أتعاب ورسوم قضائية
٤٦٩	٤٤٩	ديون مسددة
٧٩٦	٢٥٦	مصاريف زراعية
٠٠٠	٤٥٠	ترميمات بالمنزل والحديقة
٨٨٩	٢٥٢٠٥	ثمن أطيان مشترك بينها مساحتها ١١٣,٣,٢٠
١٢٤	٥٥٩٠	ثمن منزل كوبري القبة وقطعة الأرض الفضاء المنضم ومصاريف التسجيل
٠٠٠	١٢٠٠	مصاريف رواج الشريف عبد الحميد
٦٤١	٦٦٤	ما خص المحجور عليه ثمن ومصاريف الوابور الارتوازي بغربة بنها
٠٩٩	٥٣٢٠٤٠	الجملة

وتسهيلاً للإحاطة بحالة مالية المحجور عليه في المدة (من سنة ١٣٤٠-١٩٢١ إلى سنة ١٣٤٢هـ-١٩٢٣م) نعوض الجدول الآتي:

ملم	جنية	
٥٢٣	٣٩٥٢٢	إيرادات مصر في هذه المدة [صحيفة ٣٠]
١٧٣	٢٢٤٥	متوسط إيراد أملاك الحجاز في هذه المدة تحت الحساب حسب اعتراف القيمة
٦٩٦	٤١٧٦٧	جملة إيرادات المدة هذه
٠٧١	٢٤٤٣١	جملة المتوفرات لغاية المدة السابقة
٧٦٧	٦٦١٩٨	الجملة
٠٩٩	٥٣٢٠٤	مصاريف هذه المدة حسب تقديرنا
٦٦٨	١٢٩٩٤	باقي المتوفرات لغاية آخر سنة (١٣٤٢هـ-١٩٢٣م)
١١,٠٥٧,٢٨٢		جملة المتأخرات لغاية آخر سنة (١٣٤٢هـ-١٩٢٣م)

وأما حسب تقدير حضرات الخبراء تكون النتيجة كالآتي.

ملم	جنية	
٥٢٣	٣٩٥٢٢	إيرادات مصر في هذه المدة المتحصلة فعلاً
٩٩٦	٠١٢٢٦	جملة المتوفرات السابقة لغاية (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م)
٥١٩	٤٠٧٤٩	الجملة
٥٨٨	٥٦٩٨٠	مصروفات المدة هذه حسب تقدير حضرات الخبراء
٠٦٩	١٦٢٣١	العجز في آخر سنة (١٣٤٢هـ-١٩٢٣م)

وبالنظر للجدولين يتضح طرحة أن الملاحظات التي قدمناها كانت منطبقة لواقع الحال بدليل تمكن القيمة من دفع مبلغ جسيم في هذه المدة (٣) سنوات وتملكنها في المدة التالية أيضاً من شراء أطيان ودفع ديون

جسيم على محجورها وهذا يؤيد بأنه كانت تحت يدها نقود متوفرة من السنوات السابقة.

فلو صحّت بعض المصروفات التي اعتمدها حضرات الخبراء لكانت نتيجتها الطبيعية عدم استطاعة القيمة فعلاً لدفع مبالغ عظيمة كهذه فوراً مع انها اعترفت للمجلس بأن ثمن الأطيان والمنزل مسدد من المتوفرات.

وأيضاً مما يؤيد صحة الملاحظات التي عرضناها أن في حالة استبعادنا إيرادات المدة هذه من الحساب [إذ إن في يوم شراء أطيان بها ٢٩ مايو سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) كان لم يتحصل شيء ما من إيرادات المدة المذكورة بطلقاً] لكان العجز الفعلي منع القيمة امن قيمة أطيان بها ومنزل كوبري القيمة البالغ قدرها (٣٠٧٩٦,٠١٣) قوراً في سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م).

والجدول الآتي يثبت صحّة هذه النظرية وقد بنيناه على ما جاء بالتقرير حرفياً:

إيرادات	جنية	ملم
المتحصل من قيمة فرق قسم الأطيان [نقلاً من الصحيفة ٢٣ من التقرير]	٤٠١٣	٦٤٤
إيراد المدة من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٠٨م [نقلاً من الصحيفة ٢٣ من التقرير]	٤٠٤٣	٣٨٥
إيراد المدة من سنة ١٩٠٩ إلى ١٩١١م [نقلاً من الصحيفة ٢٣ من التقرير]	٨٦٢٦	٨٥٧
إيراد المدة من سنة ١٩١٢ إلى ١٩١٤م [نقلاً من الصحيفة ٢٤ من التقرير]	١٧٨١٢	١٩٩
إيراد المدة من سنة ١٩١٥ إلى ١٩١٧م [نقلاً من الصحيفة ٢٩-٢٥ من التقرير]	٢١٨٩٨	٢٥٧

إيرادات	جنية	ملم
إيراد المدة من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٢٠م [نقلاً من الصحيفة ٢٦-٢٧ من التقرير]	٢٢٩٧٢	٨٢٣
إيراد سنة ١٩٢١م [لم يكن تحصل منه شيء ما في حين إبرام عقد شراء أطيان بها في ٢٩ مايو لسنة ١٩٢١م]	٠٠٠	٠٠٠
ما يخص المحجور عليه في سنة ١٩٢١م من باب الإيرادات المختلفة اعتبرناه متحصلاً في النصف الأول من سنة ١٩٢١م [صحيفة ٣٠ منه]	٠١٨٨١	٩٦١
جملة الإيرادات المتحصلة لغاية يوم شراء أطيان منها سنة ١٩٢١م حسب بيان الصفحة والتقرير	٨١٢٤٩	١٢٦

مصروفات	جنية	ملم	جنية	ملم
مصروفات المدة من ١٩٠٥ إلى ١٩٠٨م [نقلاً من الصحيفة ٣٧ من التقرير]	٠٤٠٤٣	٣٨٥		
مصروفات المدة من ١٩٠٩ إلى ١٩١١م [نقلاً من الصحيفة ٤١ من التقرير]	١٩٤٦٠	٢٥١		
مصروفات المدة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤م [نقلاً من الصحيفة ٤٤ من التقرير]	١٤٩٢٣	٩٣٣		
مصروفات المدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٧م [نقلاً من الصحيفة ٤٦ من التقرير]	١٩٧٠٦	٩٦٠		
مصروفات المدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠م [نقلاً من الصحيفة ٤٨ من التقرير]	٢٠٠٥	٦٤٠		
متوسط مصروفات النصف الأول من ١٩٢١م [نقلاً من الصفحة ٥٣ من التقرير]	٠٤٣٦٤	٤٥٨		
جملة المصروفات	٨٢٥٠٤	٦٢٧	٨٢٥٠٤	٦٢٧
عجز الإيراد عن المصروفات في النصف الأول من ١٩٢١			٠١٢٥٥	٥٠١

● استحالة دفع مبالغ غير موجودة:

ونظراً على هذه النتيجة المستخرجة عن الحسابات المفيدة بالتقريب كان من الطبيعي أن تكون القيمة لا تملك مليماً واحداً من متوفر إيرادات المحجور عليه في حين إبرامها عقد شراء أطيان فيها في يوم ٢٩ مايو سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) بل كان على المحجور عليه ديناً للقيمة مبلغ (١٢٥٥) وكسور في ذلك اليوم إذا اعتبرنا تلك الحسابات تدل على الواقع ولكن الواقع الفعلي ينافي ذلك إذ دفعت القيمة يوم ٢٩ مايو سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) مبلغ (٢٥٢٠٥) وكسور نقداً وفوراً فنتساءل إذن من أين أتت هذه المبالغ إذا كان ليس للمحجور عليه مبالغ متوفرة تسمح بدفع مثل هذا المبلغ الجسيم لشراء أطيان له؟

إذا قيل أن كانت لدى القيمة من ربع أملاك الحجاز وثمان المجوهرات المباعة مبالغ جسيم فجملة ذلك المبلغين ما كانت تزيد عن (١٢,٦٩١,٧٥٦) لغاية سنة (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) وذلك حسب بيانات القيم الأخيرة حتى تيسر لها القيام بتلك الصفقة إذ كان يظل هناك عجزاً يبلغ مقداره (١٣٧٦٩,٦٣٤) لإتمام الصفقة بصرف النظر عن أن القيمة لم تدخل في حساباتها شيئاً ما من ربع أملاك الحجاز وثمان المجوهرات وإنها كانت خصمت قيمة الأطيان من متحصلات ربع أملاك مصر فعلاً في حساباتها القديم والجديدة وإذا قيل إنها دفعت ذلك العجز من إيراداتها الخاصة فإن ليست لديها موارد خلاف الموارد التي ورثتها من زوجها المرحوم وهي ٨/١ مما يملكه محجورها في ذلك الوقت ونظراً لإيرادات محجورها يظهر أن إيراداتها الخاص بلغت في تلك المدة كلها تقريباً (١٢,٢٠٠) يستبعد منه اموال اطيانها لمدة ١٢ سنة البالغ مجموعة فوق (١٢٠٠) وما تخصصها من النفقة وقدره (٤١٨٨) وما دفعتهما للديون المحكوم بها وقدره (٣٠٠) بحق الثمن و(٣٣٠٠) قيمة ال(١٥) فدان الذي اشترته ودفعت ثمنه فوراً مع ثمن أطيان محجورها في مايو سنة

(١٣٤٠هـ-١٩٢١م) خلاف ما تخصها من المصاريف الإدارية والقضائية ومصروفاتها النثرية كان من الطبيعي أن لا يبق لديها شيئاً ما لتسليف محجوها لذلك الفرق بل يظهر أنها كانت مدينة للغير بمبالغ جسيم.

وإذا قيل أنه كانت لديها ثروة مخلفة لها من زوجها نقول إنها اعترفت في محضر رسمي أن إلّا شيئاً سلبوها وسلبوا محجورها بالطائف ولم يبق لديها إلّا كسوتها فقط [يراجع الصحيفة ٥] من محضر تحقيق مدون بتاريخ ٨ ديسمبر (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) بمعرفة معاون أول المجلس.

وإذا قيل إنها استلفت العجز من الخارج مع عدم لإمكان ذلك يجب إثباتها بأدلة رسمية وكيف ومن أي الموارد سددت ذلك الدين فيما بعد؟

ونظراً على ما تقدم يظهر جلياً أن المبلغ المدفوع لقيمة الأتيان في مايو لسنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) كان يجب دفعه عن متوفرات إيراد المحجور عليه حتماً لا مفر منه بأي وجه من الوجوه والمصروفات التي اعتمدها حضرات الخبراء تمنع هذا الاحتمال بالكلية ولذلك يتحقق أن حضرات الخبراء بدون أن يشعروا قد تجاوزوا الحدود التي حددها لهم المجلس بجلسة ١٥ يناير (١٣٥٠هـ-١٩٣١م) إذا اعتمدوا بحسن النية مصروفات تجاوز المقدار الذي كان ممكناً صرفه فعلاً بحيث لا يمكن صرف أي مبلغ مهما صغر شأنه أو كبر إذا كان غير موجود بالفعل وعدم وجود ذلك ثابت بالجدول التي بنيناها على أساس الحسابات المبنية بالتقرير حرفياً ولذلك يكون من الأمور التي لا تحتاج إلى أي دليل آخر. إن حضراتهم اعتمدوا مصروفات على المحجور عليه لغاية منتصف (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) أكثر من الجائز صرفها فوق (٢٦٠٠٠) جنية مصري لتوفر هذا المبلغ في ٢٩ مايو (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) فلو اعتمدنا ما اعتمده حضراتهم كان من المستحيل شراء أملاك للمحجور عليه بمبلغ (٢٥٠٠٠) وكسور في التاريخ المذكور والذي تستلزم حسابات حضراتهم أن يكون

المحجور عليه مديون فوق (١٢٠٠) مصري للقيم في ذلك التاريخ. ولذلك يقضي العدل والواجب والمنطق إرجاع المصروفات لحدها الطبيعي لا يلحق المحجور عليه ضرراً بليغاً يظهر مقداره في منتصف سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م).

ونحن نعتقد تمام الاعتقاد لو أن حضرات الخبراء عملوا ميزانية لكل مدة ولاحظوا لزوم توفير مبالغ تسمح في أوائل سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) لشراء أطيان بمبلغ فوق (٢٥٠٠٠) للمحجور عليه لما أعاروا أي التفتات لدعاوى القيمة ومزاعمها الباطلة ونهجوا المنهج الذي سرنا عليه بمذكرتنا هذه لوصلوا إلى النتيجة الطبيعية المحتملة التي وصلنا إليها إذا تكررت مرة أخرى لا يمكن فعلاً شراء أطيان للمحجور عليه بمبلغ فوق (٢٥٠٠٠) في يوم كان من الضروري أن يكون المحجور عليه مديوناً لوالديه فوق (١٢٠٠) إذا اعتبرنا حسابات حضراتهم توافق المواقع الفعلي ودلينا على ذلك نفس الأرقام التي نقلناها من التقرير بلا تغيير وأثبتناها بالجدول السابق عرضة.

وبناء على ما سبق عرضه نرجو ملاحظة نتيجة الجدول بعين الاهتمام وتعديل تلك المصروفات الباهظة حتى تتفق على الأقل مع حالة مالية المحجور عليه الفعلية الثانية يوم شراء أطيان بنها إذ إن مقارنة الإيرادات والمصروفات في آخر كل مدة معرفة حصول عجز أو زيادة خصوصاً في منتصف سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) هي لا شك من أهم الوسائل التي تدلنا على صورة تصرف القيم بأموال محجورها وعلى قيمة عموم حساباتها من وجهتي الصحة والبطلان وتترتب على ذلك حفظ أمواله من التلاعب والضياع.



ملاحظاتنا على مصروفات المدة

(من سنة ١٣٤٣-١٩٢٤ إلى سنة ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م)

١ النفقة [الصحيفة ٥٤ من التقرير]:

المبلغ المقرر في المدة حسب قرار المجلس هو (٣٠٠) شهرياً وجملة المدة (١٠٨٠٠) تتحمل القيمة منه ٨/١ للأسباب السابق ذكرها وهذا يوازي (١٣٥٠) والباقي وقدره (٩٤٥٠) يضاف على حساب المحجور عليه.

٢ التعليم [صحيفة ٥٤]:

المبلغ المعتمد في هذا الباب هو (٨٠٠) ونظراً للأسباب المسرودة في مثل هذا الباب في حسابات المدة السابقة يكون من العدل ابلاغ هذا المبلغ إلى (٩٠٠).

٣ انتقالات [صحيفة ٥٤]:

المبلغ المذكور يكشف حساب القيمة والمعتمد هو (١١٠,٦٦٥) بالمستندات لا نعارض عليه.

٤ انتقالات [صحيفة ٥٤]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب لمصاريف انتقالات الموظفين وخلافهم في أعمال الدائرة مبلغ (٥٠٠,٣٦٦) كان الواجب ذكرها ضمن المصروفات الإدارية لحصول صرفها في شؤون الإدارة وبما أن نصيب القيمة فيها يحق ٨/١ يوازي (٦٢,٥٤٥) والباقي قدرة (٤٣٧,٨٢١) يضاف على حساب المحجور عليه وقد أضفنا هذا المبلغ على جدول المصروفات الإدارية المندرج بالصحيفة ٧١ من هذه المذكرة.

٥ أاثانات منزلية [صحيفة ٥٤]:

ما قرره حضرات الخبراء في هذا الباب يتفق مع الواقع.

٦ المصاريف الإدارية [صحيفة ٥٤]:

اعتمد في هذا الباب (١٠٥٢,٣٩٣) وبما أن على القيمة إلا اشتراك في مصروفات الإدارة بحق ٨/١ للأسباب المسرودة سابقاً وهذا يوازي (١٣١,٥٤٩) والباقي (٩٢١,٨٤٤) يضاف على حساب المحجور عليه.

٧ انصاف ورسوم قضائية [صحيفة ٥٥]:

مجموع المبالغ المنصرفة في هذا الباب (٢٠٧٣,٤٤١) وبما أن ما تخصص القيمة منها بنسبة ٨/١ يوازي (٢٥٩,١٨٠) والباقي وقدره (١٨١٤,٢٦١) يخص المحجور عليه ويلاحظ أن أطيان القيمة مشينه في خمسة بلاد وأن مصاريف الإجراءات التي تتخذ عادة في شأن تحصيل إيجارات الميائها من رسوم واتعاب داخل في المبالغ المذكورة فيكون من العدل تحمل نصيبها كما أسلفنا فيما سبق كما وأني الفت النظر على وجب فحص مستندات الصرف المذكورة لمعرفة مقدار الرسوم والأتعاب الواجب تحصيلها من المستأجرين لأنني لم ألاحظ في حسابات الإيراد شيئاً من ذلك إلا في مدتين مع أن المستأجرين ملزمين بكافة الرسوم والأتعاب حسب عقود الإيجارات والأحكام الصادرة ضدهم في كل المدد السابقة واللاحقة وهذا باب واسع للتلاعب يجب العناية فيه حتى لا يضيع شيء من حقوق المحجور عليه.

٨ ديون مسددة [صحيفة ٥٥]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٩١٢٣,١١٠) المدفوع للشراف علي باشا عن ربع أطيان وقف الشريفة سراء عن المدة (من سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ إلى ١٣٤١ هـ-١٩٢٢ م) باعتبار الفدان (٤) بموجب حكم قضائي وأيضاً مبلغ (٢٠٢١,٣٠٠) لربع المدة (من سنة ١٣٤٢-١٩٢٣ لغاية ١٣٤٥ هـ-١٩٢٦ م)

واستبعد الخبراء مبلغ (١٣٩١,٩٢٦) نصيب القيمة بنسبة ٨/١ وأضافوا الباقي ضمن المصروفات وهو (٩٧٤٣,٤٨٤) ومن حيث إن المصلحة زوجي تقضي على إعطاء بعض إيضاحات في موضوع هذا الربع حتى يقرر المجلس والخبراء ما يستلزمه واجب العدالة بدون أن نبحث الآن عن أساس قضية الوقف هذه التي أهملت القيمة واجباً فيها فكانت سبباً لضياغ (١٤٣) فدان وكسور من أموال محجورها بغير حق سنعرضها فيما بعد بمناسبة أخرى.

★ مماثلة تكلفة المحجور عليه (١٥٨٨):

لما تحصل الشريف علي باشا على حكم بصحة الوقف طلب ربع المدة (من سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ إلى ١٣٤١هـ-١٩٢٢م) وكلفت المحكمة القيمة بتقديم حسابات المذكورة ولما كانت القيمة لا تعلم من الأمور القضائية شيئاً إلا المماثلة فيها امتنعت من تقديم الحساب والمستندات التي تثبت حقيقة الإيجارات المعقودة وما تحصل عنها فعلاً فاضطرت المحكمة على انتداب خبراء ليقوموا بمعاينة الأطيان المشاع فيها الوقف المذكور وتقدير إيجاراتها وبالنظر على محاضر الخبراء المذكورين يتضح أنها أهملت أيضاً إرشادهم على الحقيقة الواقعة فقرر الخبراء وبالتالي المحكمة (٤) جنيهاً ربع لكل فدان عن كل سنة (من سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ إلى ١٣٤١هـ-١٩٢٢م).

ولو قامت القيمة بتقديم عقود الإيجارات وصور الأوراق من القضايا المرفوعة بالمتأخرات كان من المستحيل على الخبراء والمحكمة اعتبارهم ربع ٤ جنيهاً سنوياً للفدان بل كان ذلك لا يتعدى (٢,٦٢١) سنوياً ولتوفر لمحجورها مبلغ وقدره (١٥٨٨,٧٠٤) خلاف المبالغ الجسيم التي ذهبت هباءً متثوراً في سبيل القضية والمماثلة فيها.

ومن حيث إن معرفة هذا الإهمال الفظيع يترتب عليه تعويض محجورها بمبلغ لا يمكن أن يكلف بدفعة لو قامت القيمة يواجهها فلذلك نستلفت أنظار المجلس وحضرات الخبراء للجدول الآتي :

إيجارات أطيان المحجور عليه المشاع فيها الوقف:

متوسط الإيجار السنوي للفدان	المساحة المؤجرة			سنة الإيجار	
ملم جنية	س	ط	فدان		
٢٠٠	١	٢٢	٣	١١٢٣	المدة الأولى يراجع التقرير
٢٠٠	١	٢٢	٣	١١٢٣	صحيفة ٢٣
٢٠٠	١	٢٢	٣	١١٢٣	
٤٠٠	٥	٢٢	٣	١١٢٣	المدة الثانية يراجع التقرير
٢٠٠	٣	٢٢	٣	١٩١٠	صحيفة ٢٣
٣٠٠	٣	٢٢	٣	١٩١١	
٥٠٠	١٥	-	-	-	
٤٤٨	٣	١٠	-	١٩١٢	المدة الثالثة يراجع التقرير
٤٤٨	٣	١٠	-	١٩١٣	صحيفة ٢٤
٤٤٨	٣	١٠	-	١٩١٤	
٧٨٠	٤	٢	٩	١٩١٥	المدة الرابعة يراجع التقرير
٧٨٠	٤	٢	٩	١٩١٦	صحيفة ٢٥
٧٨٠	٤	٢	٩	١٩١٧	
٩٨١	٤	٣	١٦	١٩١٨	المدة الخامسة يراجع التقرير
٩٨١	٤	٣	١٦	١٩١٩	صحيفة ٢٦
٩٨١	٤	٣	١٦	١٩٢٠	
٢٢٩	٧	٣	١٦	١٩٢١	المدة السادسة يراجع التقرير
٢٢٩	٧	٣	١٦	١٩٢٢	صحيفة ٢٨
٥٨٥	٦٩				

مجموع إيجار الفدان الواحد في السبعة عشر سنة المذكورة في المتوسط وبقسم مجموع الإيجار على ١٧ سنة يظهر لنا أن متوسط الربع الفدان الصافي من إيجار الفدان الواحد يوازي (٤,٠٩٣) وهذا أمر ثابت بتقرير حضرات الخبراء ومؤيد بمستندات كما وأن متوسط الأموال الأميرية وجدناه يبلغ (٠,٨٧٥) للفدان وعلاوة على ذلك فإن المتأخرات في هذه المدة بلغت (٩٥٢٠,٩٨٢) المرفوع بشأنها قضايا حسب ادعاء القيمة فيصيب الفدان الواحد فيها (٠,٣٧٠) ويضاف إلى ذلك أيضاً (٨٪) مصاريف إدارية والجدول الآتي يوضح النتيجة المقصودة.

ملم	جنية	
٠٩٣	٤	متوسط الإيجار السنوي للفدان الواحد في ١٧ سنة بعقود الإيجارات
٨٧٥	٠٠	تنزيل الأموال الأميرية ومتوسط الفدان مؤيد بالحسابات الموجودة بالتقرير
٣٧٠	٠٠	تنزيل متوسط المتأخرات على الفدان الواحد ومؤيد بالتقرير
٨٤٨	٢	الباقى من إيجار متوسط الفدان بعد الأموال والمتأخرات
٢٢٧	٠	تنزيل مصاريف الأذان باعتبار ٨٪
٦٢١	٢	صافي إيراد الفدان من سنة ١٩٠٦ لغاية سنة ١٩٢٢م خلاف المتأخرات في المدة من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٠٨م

وعلى هذا الحساب يكون صافي الربع السنوى الخاص بـ (١٤٣,٥) فدان الذي ايتبد للوقف من الميان المحجور عليه هو (٣٧٦,١١٣) وجملة في ١٧ سنة (٦٣٩٣,٩٢١) وإذا ما نظرنا لمدفوعات الفعلية للشريف علي باشا وهو مبلغ (٩١٢٣) لهذه المدة وأن ما خص المحجور عليه منه بحق

٨/٧ يوازي (٧٩٨٢,٦٢٥) يظهر لنا أن المحجور عليه غرم من مله بدون وجه حق (١٥٨٨,٧٠٤) لمحضر جهل القيمة وارتكابها في أعمالها للمماثلة.

وإذ قيل إن القيمة نفذت حكماً واجب الاحترام لا تجوز المعارضة فيه نجيب بأننا لا نعارض الحكم إنما معارضتنا هي على عدم تقديم القيمة مستندات للمحكمة والخبراء والمتدبين وعدم بيانها لهم الحقيقة الواقعة المؤيدة بمستندات ولا ارتكابها فقط على المماثلات وترك الأمر على تقديرات لا تستند على أساس معلوم الأمر الذي واجب أضرار المحجور عليه بمبلغ جسيم كهذا فلو قدمت القيمة مستندات الرسمية للمحكمة لما حكمت على محجورها بدفع مبلغ أكثر مما تحصل عليه فعلاً من أطيان الوقف المذكور.

ومن حيث إن إيجارات المدة (من سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ إلى ١٣٤١هـ- ١٩٢٢م) والأموال الأميرية المدفوعة والمتأخرات ثابتة بأوراق رسمية فلا يجوز أن يتحمل المحجور عليه الأضرار الذي واجهته القيمة بجهلها وأهملها في واجباتها بصفقتها المذكورة ولذلك نطلب تغريم القيمة بهذا المبلغ وبناءً على ما سبق من الأسباب يكون المبلغ الواجب اصافته على حسابات المحجور عليه بالنسبة للمدة الأولى بعد استبعاد الـ (١٥٨٨,٧٠٤) هو (٦٣٩٤,٠١٨) ومبلغ (١٧٦٨,٦٣٨) من المدة الثانية بحق ٨/٧ وجملة الرقمين (٨١٦٢,٦٥٦) ويلاحظ أن القيمة أيضاً أهملت في واجباتها في نقطة مهمة أخرى وهي أنها لم تقدم المستندات الرسمية وإيضاحات اللازمة للمحكمة بأن الأطيان التي استلمتها حسب حكم القسم كانت تنقص من النصيب الحقيقي (٩٦,١٧) أخذت تعويضاً نقدياً عنه مبلغ (٤٠١٣,٦٤٤) وأن الواجب أيضاً أن يأخذ الناظر ما يصيب الوقف من هذا المبلغ وهو يوازي (٤٩٥,٤٩١) نسبة الأطيان وهي (١٤٣,٥) / (١١٦٤,٥) على أن يستبعد مقابل ذلك مما يصيب الوقف في العين

(١١,٢٢,١٢) باعتباره إن متوسط قيمة الفدان كان (٤١,٠٩٣) في أثناء القسم كما ذكرناه بالصحيفة ٣ من هذه المذكرة وعدم إدراك القيمة مثل هذه النقاط الدقيقة أوجب على المحجور عليه خسارة (١١,٢٢,١٢) من العين زيادة على ما يستحق الوقف مقابل هذا (٤٩٥,٤٩١) أو بمعنى أوضح لو أدركت القيم بأنه كان الوقف يستحق من قيمة فرق القسم (٤٩٥,٤٩١) نقداً من أصل (٤٠١٣,٦٤٤) و (١٣١,١٣,١٢) عينا بدلاً من (١٤٣,١٢) الذي حكم له على المحجور عليه على اعتبار أنه أخذ كامل نصيبه من الأملاك الموروثة بما فيه الوقف عنباً لا بعض نقداً [يراجع الصحيفة ٦ من التقرير] لما حلت تلك الخسارة على محجورها وإذا اعتبرنا (٤) ربع سنوي كما اعتبرته المحكمة يكون ما خسره المحجور عليه (١٣٣٧) وكسور على أن يسلم أيضاً (١١,٢٢,١٢) من العين مقابل ذلك المبلغ الضئيل من فرق القسم المذكور والذي لا يساوي خمس الحقيقة الآن.

كما يلاحظ أن القيمة أيضاً أهملت واجبها في نقطة أخرى وهي أنها لم تعرض للمحكمة أن بأطيان عجزاً أخذته وزارة الأشغال للمنافع العمومية ومساحتها (٤٢,١٩,١٣) كما تدعية الآن في حسابات محجورها [يراجع الصحيفة ٨ من التقرير] وأنه يجب أن يتحمل وقف الشريفه سراء الشائع في أطيان المحجور عليه نصيبه من هذا العجز مقابل تلك المبالغ التافهة التي أخذتها القيمة من الوزارة المذكورة ولكن عدم إدراكها هذه النقطة أيضاً أوجب خسارة المحجور عليه تقريباً (٥) من أطيان الخاصة لمصلحة الوقف بدون وجه حق وظل بدفع ربع لغاية الآن.

ونحن نتذكر الواقعتين المذكورتين ليدي حضرات الخبراء رأيهم فيها وليقرر المجلس ما يراه حقاً لتعويض المحجور عليه مقابل أضراره تسليم حوالي (١٧) فدان من أملاكه الخاصة للوقف بغير حق ولا يقل

ثمنه عن (٣٤٠٠) ودفعه ٢٨ سنة لغاية اليوم ربع القدر المذكور بسبب عدم إدراك القيمة واجباتها وأهملها فيها.

٩ المصاريف الزراعية [صحيفة ٥٥]:

اعتمد في الباب (٦١,٤٠٥) وبما أن الدائرة لم تقم في هذه المدة بزراعة أطيانها وقد صرفت هذا المبلغ في شؤون الأطيان وهذا لا يخرج عن كون انه من المصاريف الإدارية ولذلك نطلب استبعاد (٧,٦٧٥) منه على القيمة بحق ٨/١ ويضاف الباقي وهو (٥٣,٧٣٠) على حساب المحجور عليه وقد أضفنا هذا المبلغ على جدول المصروفات الإدارية بالصحيفة ٧١ من هذه المذكرة.

١٠ مصاريف الوابور [صحيفة ٥٦]:

اعتمد في هذا الباب (٥٩,٩٣٨) نراه موافقاً.

١١ مصيف [صحيفة ٥٦]:

اعتمد حضرات الخبراء (٦٠٠) مصاريف الاصطياف بإسكندرية عن سنتين وللأسباب السابق ذكرها بالصحيفة (٤٦ ، ٤٧) نطلب استبعاد هذا المبلغ بالكلية.

١٢ عوائد أميرية [صحيفة ٥٦]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٦٠,٤٨٢).

١٣ زواج الشريف أحمد [صحيفة ٥٦]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء والمبلغ (٥٠٥,١٣٠).

١٤ مصاريف جنينه المنزل [صحيفة ٥٦]:

نوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (١٥٠).

١٥ ترميمات بالسريـر [صحيفة ٥٦]:

نوافق على ما اعتمده حضراتهم في هذا الباب وهو (٥٧٣) وحسب الملاحظات السابق عرضها يكون إجمالي هذا المصروف كالآتي:

ملم	جنية	
٠٠	٩٤٥٠	نفقة
٠٠	٩٠٠	تعليم
٦٦٥	١١٠	علاج
٨٢١	٤٣٧	انتقالات الموظفين
٢٧٥	٤١٤٣	أموال أميرية
٨٤٤	٩٢٠	مصاريف إدارية
٢٦١	١٨١٤	أتعاب ورسوم قضائية
٦٥٦	٨١٦٢	ديون مسددة
٧٣٠	٥٣	مصاريف زراعية
٩٣٨	٥٩	مصاريف الوابور
٠٠٠	٠٠	مصيف
٤٨٢	٦٠	عوائد
١٣٠	٥٠٥	الشروع في زواج الشريف أحمد
٠٠٠	١٥٠	مصاريف جنينه المنزل
٠٠٠	٥٧٣	ترميمات بالسرية
٨٠٢	٢٧٣٤١	الجملة

وتسهيلاً للإحاطة بحالة مالية المحجور عليه في المدة (من سنة ١٣٤٣-١٩٢٤ إلى ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م) نعرض الجدول الآتي:

ملم	جنية	
١٤٩	٣٢٠٦٤	إيرادات مصرفي هذه المدة [صحيفة ٣٢]
١٧٣	٢٢٤٥	متوسط إيراد أملاك الحجاز في هذه المدة تحت الحساب حسب اعتراف القيم الأخير
٣٢٢	٣٤٣٠٩	جملة إيرادات المدة هذه
٨٠٢	٢٧٣٤١	تنزيل مصروفات المدة هذه حسب تقديرنا
٥٢٠	٦٩٦٧	المتوفرات في المدة هذه
٦٦٨	١٤٩٩٤	متوفرات المدد السابقة
١٨٨	١٩٩٦٢	جملة المتوفرات في آخر سنة ١٩٢٦م

وأما حسب تقدير حضرات الخبراء تكون النتيجة كالآتي:

ملم	جنية	
١٤٩	٣٢٠٦٤	إيرادات المدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦م
٠٦٩	١٦٢٣١	تنزيل عجز المدد السابقة
٠٨٠	١٥٨٣٣	باقي الإيراد بعد تسديد عجز المدة السابقة
٨٠٣	٣١١٣٥	تنزيل مصروفات المدة من سنة ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦م حسب تقدير حضرات الخبراء
٧٢٣	١٥٣٠٢	عجز الإيراد في آخر سنة ١٩٢٦م
٩٢٣٠,١٧٤		جملة المتأخرات طرف المستأجرين لغاية ١٩٢٦م

ويلاحظ أن لو صح تقدير حضرات الخبراء لما استطاعت القيمة من سداد ديون فوق (١١٠٠٠) في هذه المدة كما وأنها لما استطاعت أيضاً

لشراء ٧٥ فدان بمبلغ (١٣,٥٠٠) في هذه المدة وقد دفعت أكثر من نصف القيمة المذكورة فوراً مع أن عجز الإيراد كما هو ظاهر (١٥٣٠٢) وكسور كان لا يسمح بذلك مطلقاً.



ملاحظاتنا على مصروفات المدة

(من سنة ١٣٤٦-١٩٢٧ إلى ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م)

١ النفقة [صحيفة ٥٨]:

اعتمد حضرات الخبراء (١٠٨٠٠) نفقة لهذه المدة كقرار المجلس السابق باعتبار (٣٠٠) في الشهر وبما أن النفقة بلغت (٥٠٠) ابتداء من سنة (١٣٤٧هـ-١٩٢٨م) بقرار المجلس وسهى على حضراتهم ملاحظة ذلك فيكون من الضروري علاوة فرق الستين الآخرين على هذا الباب وهو (٤٨٠٠) علاوة على ما اعتمدها ولذلك تكون جملة نفقة هذه المدة (١٥٦٠٠) وللأسباب المسرودة تشترك القيمة بنصيب ٨/١ في (٣٦٠٠) وهي نفقة سنة (١٣٤٦هـ-١٩٢٧م) وذلك يوازي (٤٥٠) والباقي (٣١٥٠) يضاف على المحجور عليه وقد زيدت النفقة إلى (٥٠٠) من سنة (١٣٤٧هـ-١٩٢٨م) أو انما تخصص منها لنجلي الشريف أحمد المبلغ الآتي:

جنية	
٤٩	شهرياً نفقة خاصة له ولعائلته
٢٥	شهرياً مصروف يده
٢٢	شهرياً أجره سكن
٩٦	الجملة

كما تخصص لنجلي الشريف عبد الحميد أيضاً:

جنية	
٤٩	شهرياً نفقة خاصة له ولعائلته
٢٥	شهرياً مصروف بدلة
٢٠	شهرياً أجره سكن
٠٥	شهرياً مربة لكريمته
٩٩	الجملة

ومجموع ذلك شهرياً (١٩٥) وجملة الستين (٤٦٨٠) ولا تتحمل القيمة نصيب فيه لأنها نفقات خاصة تصرف خارج منزل المحجور عليه وأما الباقي من (٥٠٠) هو (٣٠٥) وجملة الستين (٧٣٢٠) صافي نفقة سائر أفراد العائلة الذين كانوا يقيمون بمنزل المحجور عليه وعددهم مع القيمة (٦) أنفار تشترك القيمة فيها للأسباب السابقة ذكرها بنصيب ٦/١ يوازي (١٢٢٠) والباقي (٦١٠٠) يخص المحجور عليه فيكون المبلغ الواجب استبعاده (١٦٧٠) تخص القيمة والباقي من نفقة المدة هو (١٣٩٣٠) يضاف على حساب المحجور عليه.

٢ علاج [صحيفة ٥٨]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٤٧٧,٨٠٩) لمصاريف هذا الباب حسب كشف القيمة وإن كانت هذه المصروفات أكثر من الواقع فلا مانع مع ذلك قبولها مع ملاحظتنا أن مصروفات هذا الباب في المدة السابقة كانت (١١٠,٦٦٥) مؤيدة بمستندات.

٣ انتقالات [صحيفة ٥٨]:

اعتمد (٤٨٨,٨٠٩) للانتقالات وبما أن هذا المبلغ ضمن

المصروفات الإدارية وتشترك القيمة بنسبة ٨/١ وذلك يوازي (٦١,١٠١) واجب الاستبعاد فيكون ما يخص المحجور عليه منه (٤٢٧,٧٠٨) وقد أضفناه ضمن جدول المصروفات الإدارية بالصحيفة ٧١ من مذكرتنا هذه.

٤ مصاريف إدارية [صحيفة ٥٨]:

اعتمد حضرات الخبراء (٨٢٩,٣٠٠) في هذا الباب وبما أن القيمة تشترك في هذه المصروفات بحق ٨/١ للأسباب السابق ذكرها وذلك يوازي (١٠٣,٦٦٢) نرجو استبعاده والباقي وقدره (٧٢٥,٦٣٨) يضاف على حسابات المحجور عليه.

٥ أتعاب ورسوم قضائية [صحيفة ٥٨]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب مبلغ (٣١٠٤,٠٤٣) على المحجور عليه بعد استبعاد نصيب القيمة نرجو فحص المستندات لمعرفة وجود رسوم وأتعاب قد تكون واجب التحصيل من الأخصام حسب عقود الإيجارات والأحكام.

٦ مصاريف زراعية ومرتبات خدمة الزراعية [صحيفة ٥٨]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٤٨٧,٨٤١) في هذا الباب وبما أن الدائرة كما سبق عرض لا تقوم بزراعة أطيائها ولذلك لا تخرج هذه المصروفات من باب المصاريف الإدارية وتشترك فيها القيمة بنصيب ٨/١ بالنسبة لأطيان الصعيد وأما إذا كان ضمن هذه المصروفات مبالغ صرفت في أطيان بنها فيكون القيمة فيها بنسبة ٩٠/٢٠٣٠٠ ونحن اعتبرنا مؤقتا نصيب القيمة بحق ٨/١ وهو يوازي (٦٠,٩٨٠) والباقي (٤٢٦,٨٦١) يضاف على حساب المحجور عليه وقد أضفنا هذا المبلغ ضمن جدول المصروفات.

٧ المصيف [صحيفة ٥٨]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٦٠٠) للاصطياف عن سنتين وللأسباب السابقة ذكرها نطلب استبعاد هذا المبلغ بالكلية.

٨ العوائد [صحيفة ٥٩]:

فوافق على ما اعتمده حضرات الخبراء في هذا الباب وهو (٧٧,٣١٠).

٩ مصاريف وابورفها [صحيفة ٥٩]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب (٤٨,٠٢٦) واستبعدوا منه فقط الثمن على القيمة وللأسباب السابق ذكرها يجب عليها الاشتراك في هذه المصروفات بنسبة ٢٠٣/٩٠ كنسبة أطيانها فيكون نصيبها منها (٢١,٢٩٢) والباقي (٢٦,٧٣٤) يضاف على حساب المحجور عليه.

١٠ ترميمات بمنزل كوبري القبة [صحيفة ٥٩]:

نوافق على ما اعتمده حضراتهم في هذا الباب وهو (١٦٠).

١١ زواج الشريف أحمد [صحيفة ٥٩]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب مبلغ (١٧٢٣,١١٥) بعد استبعاد مبالغ أخرى وبما أن في المدة السابقة أدخل ضمن المصروفات مبلغ (٥٠٥,١٣٠) لهذا الفرص صحيفة ٥٧ من التقرير فيكون الجملة (٢٢٢٨,٢٤٥) وهذا مبلغ باهظ جداً كما وأنه لا داعي هناك أن تكلف القيمة محجورها بمبلغ يزيد عن ما أوجبه زواج نجلي الشريف عبد الحميد وهو (١٢٠٠) [يراجع الصحيفة ٥٣ من التقرير] ولذلك نطلب استبعاد ما يزيد (١٢٠٠) من المصروفات التي تدعى القيمة صرفها وذلك حفظاً للمساواة بين الأخوة من ناحية ومن جهة أخرى ليس من حن التصرف أن تصرف القيمة (٢٢٢٨,٢٤٥) لزواج في مدة كانت

إيراداتها (٣٧٧٧). بينما اكتفت بصرف (١٢٠٠) كمثل هذه المناسبة في مدة كانت إيراداتها (٣٩٥٢٢) [يراجع الصحيفة ٣١ من التقرير] ولذلك نطلب اعتماد (٦٩٤,٨٧٠) في هذا الباب لإبلاغ مصروفات الزواج المذكور طبق مصروفات زواج الشريف عبد الحميد سواء بسواء.

١٢ سكن الشريف أحمد برمل الإسكندرية وبمصر [صحيفة ٥٩]:

استبعد حضرات الخبراء (٩٠٨,٢٧٥) ادعت القيمة صرفها للغرض المذكور وبالبيان السابق بالصحيفة ٦٣ قد ذكرنا المبلغ المخصص لنجل الشريف أحمد بما فيه أجرة سكنه ولم تزداد النفقة من (٣٠٠) إلى (٥٠٠) إلا مقابل مصاريف نجلي المذكور ونجلي الشريف عبد الحميد وهذا أمر ثابت من ملف القضية نفسه أيضاً ولذلك نوافق على رأي حضرات الخبراء.

١٣ مصاريف بنت الشريف أحمد [صحيفة ٦٠]:

اعتمد حضرات الخبراء في هذا الباب (٢٩٢,٣٦٨) نوافق عليه.

١٤ سكن الشريف عبد الحميد [صحيفة ٦٠]:

استبعد حضرات الخبراء مبلغ (٥٢٩,٣٥٠) في هذا الباب وللأسباب السابقة ذكرها بخصوص سكن الشريف أحمد نرى أن الاستبعاد أيضاً كان في محله.

١٥ ثمن ومصاريف وإدارة وابور حرث [صحيفة ٦٠]:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٢٨٥,٥٧٦) ثمن وابور حرث الأرض بنها ومصاريف إدارية وبما أن المحجور عليه ليس مكلفاً بإحضار بابور لحرث أطيان القيمة بينها إذا أن أطيانه الخاصة كما هو مفهوم من حسابات القيمة المقدمة أنها مؤجرة للغير كما وأنه لم يكن هناك شرطاً ضمن عقود الإيجار باستلام حرث الأطيان المؤجرة بمصاريف المالك فلذلك نطلب استبعاد هذا المبلغ من المصروفات بالكلية.

١٦ مصاريف بناء منزل وعزبة بينها [صحيفة ٦٠]:

اعتمد حضرات الخبراء (١٤٩٨,٣٤٥) مصاريف بناء منزل وعزبة بأطيان بنها وبما أن هذه المباني مقامة على أطيان مشاعر بين القيمة ونجلها وما تخصصها منها (١٥) من (١٢٨) فدان وتنتفع هي منها ولذلك عليها أن تتحمل نصيبها بنسبة ١٢٨/١٥ وهذا يوازي (١٧٥,٥٨٧) نطلب استبعاده من المصروفات والباقي (١٣٢٢,٧٦٢) يضاف على حساب المحجور عليه.

١٧ مصاريف إنشاء جنيته [صحيفة ٦٠]:

* تكاليف إنشاء بستان تقيد بالحسابات مرة بعد أخرى:

اعتمد حضرات الخبراء مبلغ (٧٤٧,٥٣٠) صرف لإنشاء جنيته على أرض مساحتها أربعين فدان ببها بها أشجار فواكه وأنهم عند المعاينة وجدوها مثمرة وبما أن كشف الحساب المقدم من القيمة عن سنة (١٣٤٩هـ-١٩٣٠م) والمحال فحصه على حضرة الخبير حسين أفق جران مبين به بالصحيفة ٦٠ بأنه دفع مبلغ (٨٩٥) من باقي مقالة البستان ومن ذلك يتضح أن هناك مصاريف مقيدة بحسابات مقدم على غير حضراتهم ولم تخبرهم القيمة بذلك حتى لا يكونوا على علم تام بمصروفات هذا البستان ولذلك نرجو تحقيق صحة مرعة صنائه من حضرة حسين أفق جران الخبير وتقدير المصروفات التي تستلزمها إنشاء هذه الجنيته باتفاق حضراتهم مع حضرة أفق جران حتى يمكنهم منع التلاعب المحتمل وقوعه بحسابات تقدم من القيمة ذات اليمين وذات الشمال.

كما وأن يلاحظ أن هذا البستان أنشئ بالأطيان المشاع وأن استبعاد من المصروفات والباقي (٦٥٦,٣٩٨) يضاف على حساب المحجور عليه.

١٨) مصاريف بئر ارتوازي [صحيفة ٦٠]:

اعتمد حضرات الخبراء (٩٦,١٢٠) مصاريف بئر ارتوازي في أرض بنها وسهى عليهم استبعاد نصيب القيمة منه وبما أننا سبق بينا أن هذا البئر واقع في الأرض المشاعة وفضلاً عن ذلك تنتفع به القيمة في ري سائر أطيانها الغير مشاعة وجملة ذلك (٩٠) فدان نرجو استبعاد مبلغ (٤٢,٦١٤) بحق ٢٠٣/٩ والباقي وقدره (٥٣,٥٠٦) يضاف على حساب المحجور عليه وحسب الملاحظات السابقة عرضها يكون إجمالي هذه المصروفات كالاتي:

ملم	جنية	
٠٠٠	١٣٩٣٠	نفقة
٦٦٥	٠١١٠	علاج
٧٠٨	٠٤٢٧	انتقالات
٦٣٨	٧٢٥	مصاريف إدارية
٥٩١	٤٣٠٠	أموال أميرية
٠٤٣	٣١٠٤	أتعاب ورسوم قضائية
٨٦١	٠٤٢٦	مصاريف زراعية
٠٠٠	٠٠٠	مصيف
٣١٠	٠٧٧	عوائد
٧٣٤	٠٢٦	مصاريف وأبوار بنها
٠٠٠	١٦٠	ترميمات بالمنزل
٨٧٠	٦٩٤	زواج الشريف أحمد
٣٦٨	٢٩٢	مصاريف كريمة الشريف أحمد

ملم	جنية	
٠٠٠	٠٠٠	ثمن ومصاريف وإدارة وأبور حرث
٧٨٨	٢٤٢٧٦	الجملة/ بعده

ملم	جنية	
٧٨٨	٢٤٢٧٦	ما قبله
٧٦٢	١٣٢٢	مصاريف بنا منزل وعزبة بأطيان بنها
٣٩٨	٦٥٦	مصاريف إنشاء جنيته بأطيان بنها
٥٠٤	٥٣	مصاريف بئر أرتوازي بأطيان بنها
٤٥٢	٢٦٣٠٩	الجملة

وتسهيلاً للإحاطة بحالة مالية المحجور عليه في المدة (من سنة ١٣٤٦-١٩٢٧ إلى ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) نعرض الجدول الآتي:

ملم	جنية	
٤٨٨	٣٧٧٧٣	إيرادات مصر في هذه المدة [صحيفة ٣٣]
٣٩٢	٧٤٨	متوسط إيرادات أملاك الحجاز عن سنة (١٣٤٦هـ-١٩٢٧م) تحت الحساب
١٣٥	٣٦٥٨	إيرادات أملاك الحجاز عن سنتين (١٣٤٧-١٣٤٨هـ/١٩٢٨-١٩٢٩م) تحت الحساب
٥٢٧	٤٤٠٦	جملة إيرادات أملاك الحجاز في هذه المدة تحت الحساب وحسب اعتراف القيمة الأخير
٠٦٤	٠٣٧١١	قيمة ما خص المحجور عليه في ثمن أشياء مذهبة ومجوهرات مباحة تحت الحساب وحسب اعتراف القيمة الأخيرة

ملم	جنية	
٠٧٩	٤٥٨٩١	جملة إيرادات هذه المدة
١٨٨	١٩٩٦٢	جملة المتوفر لغاية آخر المدة السابقة سنة ١٩٢٦م
٢٦٧	٦٥٨٥٣	الجملة
٤٥٢	٢٦٣٠٩	تنزيل مصروفات هذه المدة حسب تقديرنا
٨١٥	٣٩٥٤٣	باقي المتوفرات لغاية آخر سنة ١٩٢٩م
٦٤٠	٢٠٠٠٥	جملة المصروفات التي اعتمدها في هذه المدة
١٨٣	٠٢٩٦٧	صافي إيراد هذه المدة
١٨٧	٠١٧٤٠	تنزيل عجز المدد السابقة
٩٩٦	٠١٢٢٦	جملة المتوفر في آخر سنة ١٩٢٠م خلاف الإيرادات الأخرى حسب تقديرها

(٨٨٩٨,٥٨٦) جملة المتأخرات لغاية (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) حسب

بيان القيمة وأما حسب تقدير حضرات الخبراء تكون النتيجة كالآتي :

ملم	جنية	
٤٨٨	٣٧٧٧٣	إيرادات مصر في المدة من سنة ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩م
٤٨٨	٣٧٧٧٣	ما قبله
٧٢٣	١٠٣٠٢	تنزيل عجز المدة السابقة
٧٦٥	٢٢٤٧٠	الباقى
٦٥٠	٢٦١٥٩	تنزيل مصروفات هذه المدة حسب تقرير حضراتهم
٨٨٥	٣٦٨٨	عجز المدة هذه حسب تقدير حضراتهم أبواب المصروفات وتضاف الإيرادات الآتية التي كانت غير معروفة بالكلية لحضراتهم عند تقديرهم المصروفات حتى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢م

ملم	جنية	
٠٦٤	٣٧١١	ما خص المحجور عليه من أثمان المجوهرات حسب اعتراف القيمة الأخير تحت الحساب [صحيفة ٢٣]
٥٩٥	١٧٨٧٧	إيرادات أملاك الحجاز من سنة ١٣٢٦ إلى ١٣٤٨هـ حسب اعتراف القيمة تحت الحساب [صحيفة ١٥-١٠]
٦٥٩	٢١٥٨٨	جملة الإيرادات المذكورة
٧٧٤	١٧٨٩٩	جملة المتوفر لغاية آخر ١٩٢٩م حسب تقدير حضرات الخبراء خلاف السهو الواقع في التقرير المبين بالصحيفة ٧٦ من هذه المذكرة

● إجمال الأموال الأميرية ومصاريف الصيانة:

الجدول الآتي يشمل عموم الأموال الأميرية والعوائد المدفوعة (من سنة ١٣٢٧-١٩٠٩ إلى ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) ومصاريف الصيانة وقد عملناه ليسهل للمجلس المحترم معرفة المبالغ المتصرف في هذا الباب في نظرة واحدة لطرحها من الإيرادات في حالة تعيين عمولة ما للقيمة.

أموال أطيان وعوائد

ملم	جنية	
٠٠٠	٢٦٢٥	أموال أميرية للمدة من ١٩٠٩ إلى ١٩١١م [صحيفة ٤١ من التقرير]
٥٧٢	٣١٤٦	أموال أميرية للمدة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤م [صحيفة ٤٤ من التقرير]
٣٤٧	٣٢٠٢	أموال أميرية للمدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٧م [صحيفة ٤٦ من التقرير]

ملم	جنية	
٣٢٥	٣٣٢٤	أموال أميرية للمدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ م [صحيفة ٤٨ من التقرير]
٥٨٣	٣٨٥٦	أموال أميرية للمدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ م [صحيفة ٥٣ من التقرير]
٢٧٥	٤١٤٣	أموال أميرية للمدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م [صحيفة ٥٧ من التقرير]
٤٨٢	٦٠	عوائد عن المدن من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م [صحيفة ٥٧ من التقرير]
٣١٠	٧٧	عوائد عن المدن من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م [صحيفة ٦٢ من التقرير]

مصاريف الصيانة

ملم	جنية	
٠٠٠	٤٥٠	مصاريف الصيانة في المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢١ م [صحيفة ٥٣ من التقرير]
٠٠٠	٥٧٣	مصاريف الصيانة في المدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م [صحيفة ٥٧ من التقرير]
٠٠٠	١٦٠	مصاريف الصيانة في المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م [صحيفة ٦١ من التقرير]
٠٠٠	١١٨٣	
٤٨٥	١٥٩١٩	الجملة

ونظراً على وجوب استبعاد مبلغ (٤٠٨٩,٦٢٨) لحصول قيده سهواً
بالتقرير كما هو موضح بالصحيفة ٧٦ من هذه المذكرة تكون جملة

الإيرادات المعترف به من القيمة هو (٢١٠٣١٥,٩٨٤) وباستبعادنا المبالغ المدفوعة للأموال الأميرية والمصاريف الصيانة وجملتها (٢٥٩١٩,٤٨٥) تكون جملة باقي الإيرادات التي تستحق القيمة عمولة عنها هو (١٨٤٣٩٦,٤٩٩) على أن تستبعد المصروفات الإدارية في حالة تعيين العملة المذكورة حسب المتبع كما وأنه يلاحظ أن القيمة لا تستحق عمولة من إيراد المدة (من سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ إلى ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م).

● إجمال المصروفات الإدارية:

أضفنا الجدول الآتي لسهول معرفة جميع المبالغ في مصروفات الإدارة بكافة أنواعها مصاريف الإدارة بلغت (من سنة ١٣٢٦-١٩٠٨ إلى ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) نقلاً من أبواب المصروفات كما ورد بتقرير حضرات الخبراء وبما ان للأسباب ١٠٠/٥٤ (٥٪) السابق ذكرها بهذه المذكرة تشترك القيمة فيها بنسبة (٨/١) يكون من العدل استبعاد نصيبها من المصروفات في حالة إذا ما رأي المجلس المحترم أن ليس هناك داعياً لتعيين عمولة ما بسبب هذه المصروفات الجسيمة مع ملاحظة استبعاد المبلغ المحكومة به لرشوان بك حلمي الذي لا يجوز تحميله على المحجور عليه بأي وجه من الوجوه وأما إذا ما رؤى تعيين عمولة للقيمة فيكون من الواجب طرح هذه المبالغ بالكلية من باب المصروفات اكتفاء بالعمولة التي يقررها المجلس الموقر.

ملم	جنية	
٣٨٠	٥٤٩	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩٠٩ إلى ١٩١١م [نقلاً من الصحيفة ٤١ من التقرير]
٨٦٤	٩٠٩	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤م [نقلاً من الصحيفة ٤٤ من التقرير]
٣٩٥	٢٦٩١	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٧م [نقلاً من الصحيفة ٤٦ من التقرير]

ملم	جنية	
٥٣٥	٨٥٢	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ م [نقلاً من الصحيفة ٤٨ من التقرير]
٠٦٠	٥٣	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ م [نقلاً من الصحيفة ٤٨ من التقرير]
٨٩٤	١٩٩١	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ م [نقلاً من الصحيفة ٥٣ من التقرير]
٤٨٣	٢٩٣	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ م [نقلاً من الصحيفة ٥٣ من التقرير]
٣٩٣	١٠٥٢	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م [نقلاً من الصحيفة ٥٧ من التقرير]
٤٠٥	٦١	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م [نقلاً من الصحيفة ٥٧ من التقرير]
٥١٨	١٠١٨	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م [نقلاً من الصحيفة ٦١ من التقرير]
٨٤١	٤٨٧	مصروفات الإدارة في المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م [نقلاً من الصحيفة ٦١ من التقرير]
٧٦٨	٩٩٦١	جملة المصروفات الإدارية

ويلاحظ أن هذا المبلغ تقريباً يوازي ٥٤/١٠٠ ٪ من مجموع الإيرادات البالغ قدره (١٨٤٣٩٦,٤٩٩) بعد الأموال والصيانة [+]
يلاحظ أن هذه المبالغ مقيدة بالتقرير تحت عنوان [مصاريف زراعية] مع أنه لم يرد إيراداً ما ضمن حساب الإيرادات من تلك الزراعات الموهومة
فلذلك أضفناها ضمن المصروفات الإدارية.

ما تخص القيمة من نفقة المحجور عليه

الجدول الآتي يبين مقدار المبالغ التي يجب على القيمة أن تتحملها من نفقة المحجور عليه تمتعها على الدوام من نفقة محجورها في المأكل والمسكن والخدم والركائب والانتقالات اتمتع الذي لا يمكن أن يجاريا فيه أحد من أفراد العائلة بسبب سيطرتها الفعلية على كافة شؤون منزل المحجور عليه.

ملم	جنية		ملم	جنية
٤٩٦	٨٠٨	ما تخص القيمة من النفقة في المدة من ١٩٠٩ إلى ١٩١١ م والمتوسط الشهري	٤٥٥	٢٤
٣٠٥	٧٠٣	ما تخص القيمة من النفقة في المدة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤ م والمتوسط الشهري	٥٣٦	١٩
٥٣٧	١٤٨٨	ما تخص القيمة من النفقة في المدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٧ م والمتوسط الشهري	٣٤٩	٤١
٥٠٠	١٤١٢	ما تخص القيمة من النفقة في المدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ م والمتوسط الشهري	٣٢٧	٣٩
٠٠٠	١٣٥٠	ما تخص القيمة من النفقة في المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ م والمتوسط الشهري	٥٠٠	٣٧
٠٠٠	١٣٥٠	ما تخص القيمة من النفقة في المدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م والمتوسط الشهري	٥٠٠	٣٧
١٠١	١٧٣١	ما تخص القيمة من النفقة في المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م والمتوسط الشهري	٠٨٦	٤٨
٩٣٩	٨٨٤٣	جملة المبالغ التي تتحملها القيمة لنفقاتها الخاصة ومتوسطها الشهري في ٢١ سنة من ١٩٠٩ إلى ١٩٢٩ م يوازي ٣٩,٠٦٣		

وإذا ما نظرنا على ياسر القيم يظهر أن نصيبها من مصروفات النفقة العامة معتدل جداً بحيث لو افترضنا أنها اضطرت للإقامة بمنزل خاص لها لكانت النفقات التي تستلزمها تلك المعيشة المنفردة بلغت أكثر من هذا المبلغ بكثير إذا أن النعيم الذي تمتعت به بمنزل محجورها مقابل ٣٩ شهرياً كان لا يمكن تأمينه إلا بمئات الجنيهات شهرياً وقد ذكرنا أسباب لزوم اشتراكها في مصروفات النفقة والمصيف والانتقالات في الأبواب الخاصة بمذكرتنا هذه لا داعي لتكرارها الآن مرة أخرى.

الفصل الرابع

النتيجة النهائية

ملاحظاتنا على هذا القيم من التقرير ذكر حضرات الخبراء بالصحيفة ٦٣ من التقرير أنهم أهملوا الكشف المقدم لهم من القيمة الشامل لإيراد أملاك الحجاز عن سنتي (١٣٤٩-١٣٥٠هـ / ١٩٣٠-١٩٣١م) على أن تقدم القيمة لحضرة الخبير المجال عليه فحص حسابات سنة (١٣٤٩هـ- ١٩٣٠م) وما بعدها لأنه لا يدخل ضمن حسابات المدة التي اختصوا بها وبما أن حسابات سنتي (١٣٤٩-١٣٥٠هـ / ١٩٣٠-١٩٣١م) محالة على حضرة الخبير حسين أفق جرانه نرجو من المجلس أن يكلف القيمة بتقديم الكشف الآنف الذكر للخبير المذكور حالاً ليتسیر له فحصه ولعلاوة ما هو مبين به ضمن الحسابات وبالتقرير الذي سيرفعه للمجلس.

ويتبين من مطالعة الصحيفة ٦٣ أن حضرات الخبراء أضافوا للإيرادات سهواً مبلغ (٣٦٥٨,١٣٥) المتحصل حسب بيان القيمة من أملاك الحجاز في سنتي (١٣٤٧-١٣٤٨هـ / ١٩٢٨-١٩٢٩م) وبما أن هذا المبلغ سبق إضافته للإيرادات بالصحيفة ٢٣ من التقرير ضمن المبلغ (١٧٨٧٧,٥٩٥) والبند التاسع بالصحيفة ندا من التقرير أيضاً يوضح حصول هذا السهو فقد استبعدناه من الإيرادات.

وأيضاً يتبين من مطالعة الصحيفة ٢٣ من التقرير أن حضراتهم أضافوا للإيرادات مبلغ (٤٣١,٤٩٣) باعتباره من المتحصلات وبما أن

هذا المبلغ تحول لخزينة المجلس مباشرة من المحكمة المختلفة ولم تستلم القيمة الأجزاء منه في سنة (١٣٥٠هـ-١٩٣١م) من خزينة المجلس وأدخلته ضمن حساباتها المقدمة من سنة (١٣٥٠هـ-١٩٣١م) التي اطلعنا عليها فقد استبعدناه من الإيرادات.

وأيضاً وجدنا أن المبلغ المعتمد بالمادة ١٤ بالصحيفة ٥٢ من التقرير وقدره (٤٥٠ جنية) لم يعلى على جدول حساب المصروفات بالصحيفة ٥٣ من التقرير وتبعاً لذلك لم نقيّد أيضاً بالجدول التي عرضناها بهذه المذكرة واكتفينا بالإشارة إليه للتصحيح إذا كان إهمال قيده كانت نتيجة سهو في النقل.

ونظراً على ما اعتمده حضرات الخبراء بعد استبعاد المبالغ التي حصل السهو في إضافتها كما سبق ذكره تكون حالة مالية المحجور عليه في آخر سنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) كالآتي:

ملم	جنية	
٦٤٤	٤٠١٣	من قيمة فرق قسمة الأطيان [نقلًا من الصحيفة ٢٣ من التقرير]
٠٦٤	٣٧١١	ما خص المحجور عليه بحق ٨/٧ من أثمان بعض المجوهرات تحت الحساب [صحيفة ٢٣] ما خص المحجور عليه من المبالغ المعترفة أخيراً من القيمة عن إيراد الحجاز ابتداء من سنة ١٣٢٦ لغاية سنة ١٣٤٨هـ تحت الحساب [صحيفة ٢٣]
٤٣٠	١٤٢١٩	للمدة من ١٣٢٦ إلى ١٣٤٦هـ تحت الحساب صحيفة ١٠ و ٢٣
١٣٥	٣٦٥٨	عن سنتي ١٣٤٧ و ١٣٤٨هـ تحت الحساب صحيفة ١٠ و ١٥ و ٢٣

ملم	جنية	
٣٨٥	٤٠٤٣	إيراد المدة من ١٩٠٦ إلى ١٩١١ م [نقلاً من الصحيفة ٢٣]
٨٥٧	٨٦٢٦	إيراد المدة من ١٩٠٩ إلى ١٩٠٨ م [نقلاً من الصحيفة ٢٣]
١٩٩	١٧٨١٢	إيراد المدة من ١٩١٢ إلى ١٩١٧ م [نقلاً من الصحيفة ٢٤]
٢٥٧	٢١٨٩٨	إيراد المدة من ١٩١٥ إلى ١٩٠٨ م [نقلاً من الصحيفة ٢٦]
٨٢٣	٢٢٩٧٢	إيراد المدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ م [نقلاً من الصحيفة ٢٧]
٥٢٣	٣٩٥٢٢	إيراد المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ م [نقلاً من الصحيفة ٢٨ و ٣٠]
١٤٩	٣٢٠٦٤	إيراد المدة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ م [نقلاً من الصحيفة ٧٢]
٤٨٨	٣٧٧٧٣	إيراد المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م [نقلاً من الصحيفة ٣٣]
٩٥٤	٢١٠٣١٥	جملة الإيرادات

ملم	جنية	مصروفات
٣٨٥	٤٠٤٣	مصروفات المدة من ١٩٠٥ إلى ١٩٠٨ م صحيفة ٦٢
٨٢٥	١٩٢٤١٦	مصروفات المدة من ١٩٠٩ إلى ١٩٢٩ م صحيفة ٦٢
٧٤٤	٠١٧٨٩٩	صافي الإيراد حسب رأي حضرات الخبراء بعد استبعاد السهو السابق ذكره.

١ • لم نجد قيداً لإيراد أملاك الحجاز (من سنة ١٣٢٣-١٩٠٥ إلى ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م).

٢ • يلاحظ أننا نقلنا هذه الأرقام بناقص (٣٠) لأن صحة الرقم (١٧٨٨,٥٦٥).

٣ • لم نجد أي قيد لإيرادات (١٣٢٣هـ-١٩٠٥م).

وأما الجدول الآتي يوضح إجمالاً حالة مالية المحجور عليه في آخر (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) حسب ملاحظتنا السابق بيانها وهي الحالة التي يمكن لمطابقتها فعلاً للواقع بدليل أنها توافق حالة مالية المحجور عليه في آخر سنة (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) التي سمحت لشراء أملاك من متوفرات إيراداته في النصف الأول من سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م).

			الإيرادات		المصروفات		المتوفرات	
			جنية	ملم	جنية	ملم	جنية	ملم
بالمدة من ١٩٠٦ إلى ١٩٠٨م تحت الحساب			٤٠٤٣	٣٨٥	٤٠٤٣	٣٨٥	٠٠٠	٠٠٠
إيرادات مصر من	٨٦٢٦	٨٥٧						
١٩٠٩ إلى ١٩١١م								
متوسط إيراد	٢٢٤٥	١٧٣						
ثلاث سنوات من								
أملاك الحجاز								
تحت الحساب								
من قيمة فرق	٤٠١٣	٦٤٤	١٤٨٨٥	٦٧٤	١٣٠٢٧	٩٣٢	١٨٥٧	٧٤٢
قسم الأطنان								
المدة من ١٩١٢ إلى ١٩١٤م بما فيها			٢٠٠٥٧	٣٧٢	١٢٢٢٣	٠٤٥	٧٨٣٤	٣٢٧
ربع أملاك الحجاز تحت الحساب								

	الإيرادات		المصروفات		المتوفرات	
	جنية	ملم	جنية	ملم	جنية	ملم
المدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٧ م بما فيها ربع أملاك الحجاز تحت الحساب	٢٤١٤٣	٤٣٠	١٦١٢١	٦٢٤	٨٠٢١	٨٠٦
المدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ م بما فيها ربع أملاك الحجاز تحت الحساب	٢٥٢١٧	٩٩٦	١٨٥٠٠	٨٠٠	٦٧١٧	١٩٦
المتوفر في آخر ١٩٢٠ م الذي سمح للقيمة دفع ثمن أطيان بنها فوراً في مايو ١٩٢١ م	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٤٤٣١	٠٧١
المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ م بما فيها ربع أملاك الحجاز تحت الحساب	٤١٧٦٧	٦٩٦	٥٣٢٠٤٠	٠٩٩	١١٤٣٦	٤٠٣
باقي المتوفر في آخر سنة ١٩٢٣ م [وقد سمح للقيمة دفع ديون عظيم وشراء أطيان في المدة التالية]					١٢٩٩٤	٦٦٨
المدة من سنة ١٩٢٧ إلى ١٩٢٧ م بما فيها ربع أملاك الحجاز تحت الحساب [إيرادات المدة من سنة ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م]	٣٤٣٠٩	٣٢٢	٢٧٣٤١	٨٠٢	٦٩٦٧	٥٢٠
إيرادات مصر	٤٨٨	٣٧٧٧٣				

			الإيرادات		المصروفات		المتوفرات	
[إيرادات المدة من سنة ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ م]			جنية	ملم	جنية	ملم	جنية	ملم
المتوسط من إيراد الحجاز سنة ١٩٢٧ م المعترف من القيمة	٣٩٢	٧٤٨						
إيراد الحجاز عن سننى ١٣٤٧ و ١٣٤٨ هـ حسب بيان القيمة	١٣٥	٣٦٥٨						
من قيمة المجوهرات المباعة تحت الحساب	٠٦٤	٣٧١١٠	٤٥٨٩١	٠٧٩	٢٦٣٠٩	٤٥٢	١٩٨٨١	٦٢٧
الجملة			٢١٠٣١٥	٩٥٤	١٧٠٧٧٢	١٣٩	٣٩٥٤٣	٨١٥
رصيد متوفر في غاية سنة ١٩٢٩ م			٠٠٠	٠٠٠	٣٩٥٤٣	٨١٥	٣٩٥٤٣	٨١٥
			٢١٠٣١٥	٩٥٤	٢١٠٣١٥	٩٥٤	٠٠٠٠	٠٠٠

ويتضح من الجدول التي عرضناها أن النتيجة النهائية لحساب حضرات الخبراء بعد استبعادنا السهو تلخص كالآتي:

	جنية	ملم
إيرادات	٢١٠٣١٥	٩٥٤
مصرفات	١٩٢٤١٦	٢١٠
متوفر للمحجور عليه طرف القيمة	٠١٧٨٩٩	٧٤٤

وبما أن الفرق بين هذه النتيجة وبين (٢١٩٨٩,٤٠٢) الذي اعتبروه حضراتهم متوفراً للمحجور عليه المبين بالصحيفة ٤٤ من التقرير هو نتيجة السهو الواقع بالتقرير كالاتي:

ملم	جنية	
٤٠٢	٢١٩٨٩	المبلغ الذي قرره حضرات الخبراء توفره للمحجور عليه في آخر سنة ١٩٢٩م صحيفة ٦٤
	١٣٥	٣٦٥٨
		أضافوه حضراتهم سهو في الصحيفة ٦٣ من التقرير مرة ثانية مع أن هذا المبلغ داخل ضمن المبلغ (١٧٨٧٧,٥٩٥) بالصحيفة ٢٣
	٤٩٣	٤٣١
		مضاف الإيرادات في الصحيفة ٢٣ من التقرير بينما هذا المبلغ كان أودع بخزينة المجلس الحسبي من المحكمة المختلفة مباشرة
		٣٠
		سهو في جميع المبلغ (١٧٨٧٧,٥٩٥) المقيدة بالصحيفة ٢٣ وصحته (١٧٨٧٧,٥٩٥)
٦٥٨	٤٠٨٩	٦٥٨
		جملة السهو والزيادة الواجب استبعاده من الحسابات
٧٤٤	١٧٨٩٩	صحة المبلغ الواجب توفره بموجب حسابات حضرات الخبراء

وأما النتيجة التي وصلنا إليها حسب البيانات التي أبديناها لتلخص كالآتي:

ملم	جنية	
٩٥٤	٢١٠٣١٥	إيرادات معترفة من القيمة خلاف الغير معترف للأبد
١٣٩	١٧٠٧٧٢	مصروفات خلاف ما هو مطلوب استبعاده بعد التحقيق
٨١٥	٣٩٥٤٣	متوفر للمحجور عليه طرف القيمة من تلك الحسابات فقط

وهذا عدا مبلغ (٨٨٩٨,٥٨٦) متأخرات طرف المستأجرين حسب بيان القيمة وقد ذكر بالتقرير بالصحيفة ٦٣ بأنها (١٠٥٢٠,٧٠١) سهوا وبما اننا نعتبر هذه المتأخرات محل تلاعب كبير نطلب التحقيق بشأن بعناية تامة لسبب المبين بالصحيفة ١٨ من مذكرتنا هذه.

ذكر بالصحيفة ٦٤ من التقرير بأن القيمة بموجب الكشف المقدم منها لحضرات الخبراء اعتبرت أن لها على محجورها (٨٢,٣٢٧,٢٨٢) وبما أن معمل حسابات القيمة ما زال يستطيع حتى الآن الإحضار أمثال تلك الكشف وبمبالغ مئات الآلاف من الجنيهات إلا أنها لا تستطيع هي مطلقاً من إثبات مورد ذلك الدين العظيم إذ ليست لديها ثروة شخصية إلا ما يوازي ٨/١ من موارد محجورها وإذا كان ٨/٧ من تلك الموارد لم تنتج حسب أقوالها إلا (٢١٠,٠٠٠) وكسور في ظرف ٢٥ سنة يتضح مقدار إيرادها الخاص مع ملاحظة اضطرارها للإنفاق على نفسها وتسديد ديون عليها وشراء أطيان خاصة بها من ريع تلك الموارد ليس إلا.

وقد شرحنا هذا الموضوع فيما قبل بالصحيفة ٥٢ و٥٣ وأظهرنا قيمة مثل هذه الدعاوى الباطلة فلا لزوم لتكراره.

قبل أن نختم الكلام يهمننا جداً أن نستلفت أنظار هيئتك المحترمة وحضرات الخبراء مرة أخرى على الملاحظات التي أبديناها وعلى جدول

المدد التي أدرجناها بهذه المذكرة وإذا ما فحصت بعناية لائحة نعتقد أنها تدل حضرته على كثير من الحقائق تكون معرفتها وسيلة لحفظ حق المحجوز عليه من التلاعب والضياع وقد سبق أن ذكرنا أن معرفة إيراد ومصروف كل مدة لوجدها وعمل مقارنة بينها هي من الوسائل المهمة لمعرفة الحقيقة وفي استخراج نتيجة مرضية من حسابات أصبحت الآن لا تحتاج دليلاً لارتباكها ولأنواع الفسق والاحتمالات التي احتوتها ولذلك تدرجنا مع الواقع خطوة بخطوة في فحص الحسابات بالصورة المذكورة بدلنا مثلاً على أن هناك ضرورة فعلية لتوفير مبلغ فوق (٢٥٠٠٠) مصري في آخر سنة (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) من الإيرادات التي كانت معلومة ومقيدة بالكشوف المقدمة حتى تستطيع القيمة على دفع فوق (٢٥٠٠٠) فوراً في النصف الأول من سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) الثمن الأطيان المشترك لمحجورها من إيراداته.

لو اعتبرنا أن الحسابات التي اعتمدها حضرات الخبراء لغاية آخر المدة سنة (١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) تنطبق على الواقع الفعلي وافترضنا ان القيمة عزلت في آخر تلك السنة من القيامة فبأي حق كنا نطالبها ب(٢٥) ألف جنية الذي دفعته فعلاً في ٢٩ مايو سنة (١٣٤٠هـ-١٩٢١م) من المتوفرات ما دامت الحسابات المعتمده هذه تقضي بإمكان مطالبة القيمة محجورها في ذلك اليوم بمبلغ فوق (١٢٠٠) وكسور بصرف النظر عن متوفرات كما أثبتنا ذلك بالصحيفة من ٥١ إلى ٥٣ من مذكرتنا هذه؟ إذا ما لوحظ مثل هذه الحقائق نثق تمام الثقة بأن المجلس والخبراء سيجدون ضرورة التمشي والتدرج في اعتماد المصروفات مع الأحكام الفعلي الذي تسمح مالية المحجور عليه دون كل الاعتبارات الأخرى.

وتوسيعاً للإيضاح نقل إذا افترضنا أن هذه القيمة نفسها تولت شؤون المحجور عليه فقط ابتداء من سنة (١٣٤١هـ-١٩٢٢م) أما كان تقضي

الحسابات المعتمدة بالتقرير أن كون للمحجور عليه في آخر سنة (١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) متوفرات تحت يدها تزيد عن (٤٣٠٠٠) مع أن النتيجة التي تبينت من التقرير أن المتوفر لا يزيد عن (١٧٨٩٩) وكسور بينما المبالغ التي اعترفت بها القيمة تحت إجبارها بكشفها المؤرخ ١٨ أكتوبر (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) كانت تزيد عن هذا المبلغ بآلاف الجنيهات إذن قبلاً ذلك الضغط الذي استلزم الاعتراف بالمبالغ المذكورة لكان تحقق على زوجي الآن مبالغ طائلة من الديون لحساب القيمة بطبيعة الحال هذا أكان لا يتفق مع قرار المجلس الصادر بجلسة ١٥ يناير (١٣٥٠هـ-١٩٣١م) الذي عين حدود المصروفات.

وبناء على ما سبق ذكره ... أرجو إعادة الحسابات لحضرات الخبراء وإطلاعهم على مذكرتي هذه مع بيان استعدادنا في كل وقت يريدون للمناقشة مع حضراتهم تنويراً وتسهيلاً في موضوع نهو هذا الحساب الذي تكبدوا فيه من المتاعب والمشاق الشيء الكثير.

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي.

زوجة سمو الأمير الشريف

محمد عبد العزيز

المحجور عليه

٢٣ فبراير (١٣٥٢هـ-١٩٣٣م).

ملحق الوثائق

فلما كانت القوافل والاعراف القديمة الاقداس المستقيمة وقد اختل كثير من الاحوال
 ومع تغير الازمنة دخلها الاختلال اجمع فلما من الاسيرين برغم هذه الاحرف من الماد
 الاشراف ابو بوني بن بركان ذوي اسد ابن هزار بن وذوي عنقه وذوي راسخ وذوي
 شرف ابن محمد وشيخهم ولان الشريفة سعيد الراشدين خطو عليهم هذه الوثيقة المسلم
 المرقومة الحجره المتراضين على ما حوته من اعراق مسابقة بين الاباء والمجد والاعالي
 بما تضمنته من غير انكار ولا تجدد وذلك على وجه التفصيل فيها سيد كرم وهو ابن
 من تعدى على رقيقه وقتله فهو عينا ومقتول حيث يوجد على جاري الحاديه ومن عمه
 بوجه رقيقه في دخله فهو مدقوع حدس بانه داعي الرعيه وان مات المحشم فيسحق
 الحاشم لورثته حقه من الخيل وخمس من الرقاب وعبد بن فان امتنع فهو مدقوع
 ومن تعدى على رقيقه في ديشه عمن او اكله فهو مدقوع وان مات ما يقدر فهو مدقوع
 حتى يخلص ومن تعدى على عتوه رقيقه مدقوع او اخذ ديشه فالدش والدم
 متى وان امتنع الخلاص فحقه الدفع وان مدقوع ديشه بوجه والدم بوجه
 فان منع لا يخلص فشرى ماله يسوق معاشه تحت الخلاص حتى يخلص ومن اخرجه
 على رقيقه الخروج الفاحش الذي يوجب الفعل فهو مدقوع سنة ويعد عاين
 بغير سبي وذلولين فاذا لم يسم بدفع حتى يخلص ومن اخذ رقيقه او غاصطه
 او ربيع او اهر او رقيق جنيته فهو مدقوع ماعد الله برد ماخذة بعينه جميعه
 ويسوق الرعيه من الخيل الطيبه واربعين الرقاب ومن اخذ خليطه رقيقه فبردها
 وما تعلق منها فقتل عليه ومن اخذ وبيع احوا او قتله فهو عينا ومقتول ومن شتى
 الماشي الساقطه ثم سار عليه بكم من الحوادق فلا يله عينا واجب ومن اخذ
 احوا من الهوي واخوه معاه او ودعه فيودي جميع ماخذة ويعشم بغير سبي
 وذلولين اذ لان خابروا ان لم يفعل فهو مدقوع الى ان يخلص وان لان غلط فقتله عينا
 المجرم والاعليه بعد ما غير الاصل فان عجز على شريه ماله يسوق معاشه حتى يخلص
 ومن حشم على رقيقه يعنى ماونه فهو مدقوع والوالواله مع ولده والوالد مع واليه فله
 فان امتطى فلعشم ذلولين وفزسين وعبد بن وان كثروا الحاشمه اقلوا فالحشم على
 واحد منهم من نفسه ما ذكر ومن وقف على رقيقه بخصمته في ديشه او عتوه
 فهو مدقوع الى ان يرضى خصمه فان مات قبل حصول الرضا فاساق الحشم لاولاده
 من بعده والحشم اربعة من الخيل الطيبه واربع من الرقاب الطيبه ويرد ثمن
 وعبد بن فاذا لم يصفها فهو مدقوع حتى تطيب انفسهم ومن تعوج على رقيقه
 فبدخل عمن يستغيره من رفاقته الى خمسة فان عيا بالخسة فلم ينج شريه ماله يدل
 له فان عيا بالخسة وشريه ماله فهو مدقوع هذا في حال الرفاقه فيما بينهم واماما يحصل
 من شقيقهم على احد من رفاقته على طريق التعدى كما سبق في بيت عبد العزيز بن زين
 العابد بن وبيت ذوي حمود بن عبد الله الواقعه المعروفه في بيت عبد العزيز وبيت ذوي
 حمود الواقعه المعروفه فالحشم فيها على شريه ماله خمسين من الخيل طيبه وبه وعشر
 من ناته وخمسين عبد على هذي الوثيقة من ابو بوني وتقبل عليها وبن وشيخنا من
 دونه وحسب الله ونعم الرقيب حمود بن محمد بن ربيع بن شمس الله وقد تواتر وتواتر
 جميعهم كبير وسفير لا يخرج عنها حوته هذه الوثيقة فيما قبل وجل ومن لا يوافق
 عليها فليس منا والاعتماد على الله سبحانه ما نسب ولا باطن وثيقه ال ابو بوني اهل القاف
 فوق القديم وسيد ناصر بن دوي بن شرف ماله عينا فانون وكتبه عبد الله
 بن عبد المعين عنه وعن ذوي حمود بن عبد الله ما نسب بها صلها صحيح وقد
 التزمنا ما فيها المتراضين خطو عليهم وانا منهم دون من يستكرها ولم يرد له
 وجهي وعبد الله من الخلال وكتبه الشريف مساعد بن سعيد والشريف احمد
 بن سعيد

[illegible]

مُتَّفِقَةٌ

[illegible]

والله اعلم بالصواب فان الحكم على من سب من ملأه
عسرة من جميع الاطراف ولكن هذه الخطة
لم تفلح كما يجب وقد لا تزال لا سيما
لأنه لم يرد على تلك الخطة وقوات حائل
المات زاحج الزين من بعض مواضع ثم
ماتت وذكرتم تقدم وتاخره في بيده
المرى

وقد عنت الحكومة الفرنسية في القاهرة
بجرا اللواتي يكون الحرب في تلك الجبال وهو
البرل (تولان) وقد عمل هذا القصد
خلطه الحرب وأخذ دور خطة القيام بحرم
طام على الزين بعد عدة اضعاف في تضاعفها
من جهة البحر الى البحر ولكن الزين
طيفين لانه لم يزل في انفسه الجرم للنظر
انتماء أساء بعد ولجأه الى الجبل للفرار
بقام هذا الجرم الى أصل الساسة الحرب يند
مخالفة الوقت الحاضر الذي يخلص
يأخذ منه فكر من جهة هذه الخطة الحربية التي
وسبها للتضام على الزين انصافا وحلا
والاخرين انتمدوا من الجبلين وسلا
تقر بين يدهم فروع من سلاك حاسنة
مذا من جهة الوقت الحاضر الى المثلث
فليس يتناول القدرات التي هي في سوريا
من جهة الحرب والولاءات والصلوات
من جهة من حرب وفرنسا واسبانيا من
جهة اخرى

أما حكمه من فرنسا وسبانيا في هذا
تتألف من عدة فقرات كانت لليسو عليه وليس
الزوائد التي قد ضاعف لاسبانيا من
عند ان الاتفاق مع الاسبانيات بين
مؤرخ مارد ولد الامت وزمن من تنص في ذلك
الامر ثم لم يزل في امره بعد بعد
فرنسا وسبانيا لانهم بعد اعداء حاسنة
من بعد حكمهم ولم الاتفاق في سائر حرب
الصلح وعدمه خلاف تفردت الالمانية
والاسبانية وقصدا الى الساس وواقى الأمر
على أن يكون ذلك من طرفين حقل
واقية الحاشرة والاعمال من قطعها وطريقا من
المرى

وبعد هذا وجدت الحكومة الفرنسية
للتعامل بالفرن التي فيها القوي الى الفرنسية
في قطر والمغرب واليهما بعد الحزب
البلد في يوم من ايام في سائر حركته
الاسبانية في بدية وهاهنا سيطرون
انهم هذا الجاه من وضع خطة حربية

[illegible]

ام القری

4. 2000

الذين من يسوع إلى ثلاثة اشهر مضى بعد
تتمتع بها واني وطرود من المدينة
٧ - اذا اعمل كسيفك فولدك من الملائكة
من ياتي على كاهن يسوع والذين من يسوع
الذين اعدوا وسينجسهم مع طمع الراف
لله الذين
٨ - فاني انا المستعبدات والاكرام اهل حرب
الاهل من يسوع ندمي يسوع يسوع
من غير الى ثلاثة اشهر مع طمع الراف
لله الذين
٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦

فتشيخ طيفة بن حمد الجبالي

[illegible]

۱- کائنات میں ایسے غیبیہ
 ۲- کائنات کا تقدیر اللہ تعالیٰ ہی کے ہاتھ میں ہے
 ۳- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق
 ۴- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق
 ۵- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق
 ۶- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق
 ۷- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق
 ۸- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق
 ۹- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق
 ۱۰- اللہ تعالیٰ ہر شے کو اپنے علم و قدرت کے مطابق

مدیر ایلمریده: وحید یاسینی

سَمِينَةُ

بَعْدَ قَرَأْتِ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ يُفْهِمُكَ أَلْفَاظَهُ وَلِتُذَكِّرَ أَكْثَرَ نَاسٍ لِقَاءَ رَبِّهِمْ ۚ

طاور وناشاً عما كان من قبله على أن يكون
 الإنساب وهو غرض
 وأنساب السيرة باقية أنه لا يستطيع تعيين السيرة
 التي كانت على طاور الجبل ويشو لأن وصلة الجبل إلى طاور
 غم
 وضعت الجبل والى ما بين تلك القمم لا تقف
 فتوماً ، إنما على جبال طودوز وسبايا وتماير
 وهي غلاب بأمرها تخفي نزه
 جاء في بلاغ وصي عن الجبل الثاني من حمير الجبل
 الجبل الثاني من حمير الجبل

جدول التوقيت في بلد الله الحرام

ماخوذ من خبر مكة - وعدة - والطائف

١٠٠

الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

[illegible]

ام القرى
 جريدة مصرية لاسبعة اعداد
 مرفوعة في الاسبوع
 لاسلات
 تكون باسم ادارة الجريدة
 للثلاثاء الفطاني: (ام القرى)
 الاثلاثاء
 وبعين جبهة فبماء اسودا والقران
 من جزيرة قصب
 وفي المناهج نصف جبهة
 نحن النصف قرش

مدیر الجريدة : يوسف ياسين

العدد ٣٧

السنة الأولى

ام القرى

﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا مَّعْرُومًا ﴾

﴿ اَمْ لَكُمْ اِلٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾

إلى الحسين (كبي)

بلد الكثير • وانظر للسند العظيم
بفتح هاءنا • ما كان حتى من أطوم
ملك لاند • نمل حيث حر الكفوم
في الرقيم • بيت في أهل الرقيم
المسجون • وليس غيرك من ملوم
بك يا ممين • وات منهم في الصميم

كم ملوك وأملات • وحاولوا بلنهم سرور
 حلا فحببت وانتقده • باقى عبد الكريم
 للتميز بقوم • والسيد مل التورم
 لتأوك الا سبان • طنة للفرق والمقوم
 رفع الخيرة بالجرع • وانت لاه بلنهم
 وفق الهوم من الروع • وانت تحت بلهم
 وفق التورم من التورم • وانت كتنهم من التورم

— مَكِّيَّةٌ لِّلْكَرْمَةِ —

يوم الجمعة ٢٢ صفر سنة ١٣١٤

سجبر ۱۱۱ نے ۱۹۶۵

لتحيا السنة ولتموت البدعة

يكون جنوداً، للدورين قبر واحد وهناك عدد سائر
الطعام بشكل مرتب ومنظم فبأكل الناس ما يشتهون
ثم يصعدون

قَالَ مَسَىٰ عَلَى الْبَيْتِ اِدْوِشُوْا وَمَا اَجِبْهُ تَمَّ فَنَسَمَ
 فِيْهِ طِلْعَمٌ وَدَعَىٰ اِلَيْهِ النَّاسُ كَمَا رَوَىٰ لُحْنَةُ يَوْمَ الثَّعْتَيْنِ
 فَيَأْتِيْكَوْنَ وَيَقْرَأُوْنَ ثُمَّ يَنْصَرِفُوْنَ قَدْ اَمْسَىٰ عَلَى الْبَيْتِ
 حَوْلَ كَامِلٍ مِّنْهُ لَمَعُ الطِّلْعَمِ وَرَوَا النَّاسُ فِيْهِ وَكَفَا
 يَسْتَمْعُوْنَ فِي كُلِّ حَوْلٍ مَّيْ يَمُوْتُ فِي الْبَيْتِ وَجِبَلٍ اٰخَرِ
 فَبَرَجَسُوْنَ السَّيْلَةَ الْاُولَىٰ مِمَّنْ لَوْنُهَا سِيْتٌ يَدُ اَوَّلِ طِلْعَمِ
 فِي الْاَوَّلِ ثُمَّ سَالَتْ ثُمَّ ثَعْتَيْنِ ثُمَّ الْاَدْبِيْنِ ثُمَّ الْحَوْلِ
 وَهَكَذَا نَسَبُ الْاَيَّامِ بَيْنَ مَا تَمَّ فِيْهِ دُعَا اَلْاَسْوَالِ اَحْيَا
 اَلْقِدْمَةَ وَخَاطَةَ الْاَيَّامِ

فتردنا على الرسول كما نيلهمه الله تعالى من أجل ما جرت به أقدارهم
وبما أوتوا في هذا الحال وما جاء في السنة السجدة التي
في إنسان متبعها ولو خافنا لادركنا بجدة الله
في أن يأتي بشيء إلا أنه قائد فبما جاء بالاجتماع
من في الأمان في الأمانة متبعين لنيلوا ما نزلوا من
ما نزلهم فقال بعدت من ما بين مسود ومن شئت قال
كيف أتم ذلك فيك فتدبروا فيها الصغير ويرم
عليها الكبير وتخلصت يرمي الناس عليها فإذا غير
منها في جبل فبعت التل فقل من ذلك إذا أبعدنا
فإذا أكثر فزاد من ذلك فقل فقل وكثرت أوصافكم
وقل انما الله عز وجل نزل في حق من مر من الخلق
من الله عز وجل فقال لا تخشون من الله عز وجل
مرة أذا أتوا في الإسلام من لا يعرف الجاهلية وأوصى
هذه أن كثير من أهل الجاهلية التي عبرها الإسلام
بوجاهة الكتاب والسنة بجسدي منها تدورس أنهم
لا يدرون أنهم من أهل الجاهلية الأولى التي جاء
الإسلام بأمر بها وكشف عنها نال الله الخلق لا بدوية
ومعينا من قديم وكشف لأجابه ما تدورس من مسائل السنة

[illegible]

يحدث لبيت العزيز فينا فتقوم في ساعة التقيير
 له الى غرف بونا فخر شهابا حسن الرياض
 فيها ناقة وشاة وفي انواع لكل وانعرا
 فاما ذنبها فجعلها ورواها ميتا جدها مع من كان
 في الدفن الى الميت وقد مد سباط العظام
 وطول القرفة ليل الدفن في ذلك العلم يهيمون عليها
 (ك) (يبيروا خوارق ١١) بهم منا فيهمون وقد
 يهكمون في قلب آدم ذوق من حزن في غليده
 فيرسل بيتهم الى ابيهم حزن الى ان تخذت سبيلا
 كبركهم لعمري من حزن حزن في القيد وهم يابله
 من لمة تقيمي اليوم الاول وثاني في اذخاء
 في انك اهدوا ناسا من طلوي نسي الفريفة
 ضيق شامس له واكبرنا وعبروا اليوم ويصرون
 في تصير المرحلة الاول وتأتي القرفة قلعة ونسي
 (و) حبات (و) طام يسل غصن قلعة، بعد الايام
 ثلاث الاول حيث نطأ طريق بيت القيد في اقدم
 مرة وفيه من كل ما يطلب من انواع العلم وقد تم
 في هذه التوقيت بعدا من طرفة العجب منيرة لبيت
 في كل وقتا

نهلنا منى على الحب مشرعون وما في لبره لقيم له ماتم

الحالة في د مشرق

جاء في جريدتك رسالة من الأستاذة أيتها السيدة
أفدت أن الأستاذة كندوب على أن الإخبار الوفادة
منها قد دقت بأن اللورد زنتروان للذبحواهم
مغناياض شاتير (عد) لقرى المبطعة بدستق ثم
ملوهم الى قراهم .

تتمتع الانطلاقة الأولى للجنة وأعلنت الأخبار والنتائج
 مع بسكرة وبمسورة غطتة ألفت فاس
 وأذاع قسم التحرير من الاثر لبلدية الاثني
 بذي سنن الاثناس لقيثورية شراشع ملو
 في قصة وادها الكوة الخواطر وادها الكوة
 الاثني، والديع الجهور والى السلطات للكرة
 تذهب جميع ابناء القصر ولى لحاية الامن وكذلك
 غفلت القبول البيرة فمكة من كاتبة الاثناس الذين
 جردوا الاثنا الاثني من عاها الكوة انطلاقة
 أي العام.

وقاع في المدينة الدورات من العود واشتبهك
 حقوى القوسية في مركبة قرب روية الحليفة
 لم يبتعد من دمشق عشرة كيلو مترات) فأذاع
 للجمهور البلاغ التالي:
 «أنا أقوم في اليوم والليل وأكثرت من وقت
 عليا بحرب أخذت حزني على دمشق وباء أذ
 ليكن من اختر أن الله قد قصدت فيها الأمل وهي
 قد تدهجني حلم العود والتاريخ أرى إلى الغيب
 سنة الأميين، ولعلها، للأسى، بقى في الجحيم
 بعد أن تم البقاء ميتاً» (في القوسية العسكرية)
 وقد بلغ العود ما عداه من التوقي (الكيفية)
 في العود في حبره أن يكون الجميع العود في
 والآن كامل أشتاد الكيفية لنت في أخذنا
 را في في السلاية وأنتير مكشوفة في جئت وبعد
 أنت يمتع من فهم في العبادات أقر قوسية في
 لمرات في الأنا من جنس جات للقطعة، وويل
 بعد فرسان العود في مجلس سخط عليهم
 في البلايات فأما جرم في حرمهم وولجهم دخلت
 «أنا في العبادات بأنا عليها العبادات»

صنفه
أعني

صاحب العظيمة والشركة ملك البلاد العربية مشرب مكة وأبها المظلم خلد الله ملكه آمين

اعرض الى الاعتبار الهامشية ان المارون قدموا عليه ثلاثة أشهر سجنين فيما هو رسم باسم المالية للجبلية ومن المعلوم ان هذه الذمة المطلوبة قسم منها يعود تحصيله من المالية وقسم منها يعود تحصيله من الخزينة الخاصة للذمية للجبلية وقسم منها يعود تحصيله من دائرة البلدية ومن صدرت الأمانة للذكورية بمعرفة يكون المطالب ويعود عليه المالية وتكون ذمة العامة خالية ان شاء الله كما قد تحقق لدى الهيئة المشكلة لرؤية الحساب المذكور لأن تلك المصارفات صرفت طبق الأمانة النسبة للبلدية الى الرئيس السابق وحاشا عند التكم الهامشية انه زعموا بعض في مثل هذه الأسباب الا انه يكون فيه سبب آخر احمله ممدوش برشي بين المالك ومبيد في هذا العبد المخلص يستحق ان يكون ذمة جلالكم وحقوقي بين يديكم الظاهر مع الراش فاما انتم اقتداءه كما انتم خلوص وحق هذه الدولة الهامشية محبة مودعة عن أبي وجدي القوقد ثوبت لدي جلالكم في حياتهم وسأشبهها مع أنتم انتم بما يزيد هذه الرابطة بكموس لا تطلب منفعة بل غيرة من قطع ولا مرضى برجلينكم الشريف ومأشاهم كانت والله لأمر من قبل ومن بعد وطول عمركم باقي سلامي في ٢٩ شهر ١٢٤١

المطبخ الخاضع

أبيه مندوبه البلدية بمكة

محمد عزت

خا تختام جديد
 تلميت توكريم الترخيم الى الشهر الحارى عدد ٢٨٤ الحار اعلها صرة قرار
 محبت الملك النعام بخصه نفع الله الى طهارة على الشرح محمد عزت امين صندوق
 بلدية كة ربما ان لم اكن كمالا عليه فدرست لوقفاء جلاله سيدنا الى
 السهم الملك النظم نفع الله ابراهيم عريفة استخرجت راحة جلاله تحويل الدعوى
 الى المحكمة الشرعية لزيارات دعوى الكفاية اعتقادا للمؤيد والقول النزين
 دما وضمه رضا جلاله ابراهيم السداين ٢٦٢ العدد ١٢٤٦
 محمد نصيف

مجلد نصف

بجدة

صاحب الملك قانمقام حجة الأفضم .
 بيه الاوتام تناولت تذكركم البرية المؤرخه ١٦ ربيع الاول ١٢٨١ تحت عهد ١٨١ وقبلما تذكركم المؤرخه ١٦ ربيع الاول ١٢٨١ تحت عهد ١٨١
 عند ١١٩ واماها بصورة الاموال والاراد لذكركم من مؤرخنا نائب رئيس الوكلاء النظام المؤرخ ١٦ ربيع الاول ١٢٨١ تحت عهد ١٨١
 ٥٥٠ وما بهم صار معلوم . وقد علم ان الناس المشرايه صدر على عدم افانه دعوى بديته مكة المكرمة في محكمه حجة
 الشعيه واصدر على سماع الدعوى بمكة المكرمة خلافا لوصول واصدا ايضا على بيع الارامك المخرجه باني زيادة التمن لم تدخل
 تحت حجة ولم يدر بديته حكم من محكمه شرعية . بل عتاد على قرار مجلس الوكلاء الصادر بالتزامن بالكفارة والجزء المزعوفين
 الخالفه لوصول الشرعية . وحيت أفي على يقين تام ان الوصول الشرعي لوقاس حكم ولا يجوز لكم بيع الارامك الغير مجوزة
 والترادى بعدكم التفرقة فيها بين ما وانا شيقن ان اذا صار بيعا فابيع لا يبيع بكم ولا يبيع بكم لعدم صدور حكم شرعي
 على من يملك الحكم . والحالة ظاهرة لمن له ادنى معرفة بالاحكام الشرعية . وليس قرارات المجلس واما الرؤساء من
 المسوغات الشرعية للحكم على اناس بأخذ اموالهم والبصرف فيها بل هذا من الامور الراجح أمرها الى الحاكم الشرعي بعد
 الحاكم والمرافعة وتعيين اسباب الحكم بغير نظر ليس هو بافتقار الزاء والاكثرية ولا باستحسان واما الرؤساء والوجهانية
 فاقراهم عرضكم على انزال الدار المذكورة الى الخادقين الحاكم مع بديته مكة في محكمه حجة الشرعية بعد من الغدر ~~والغدر~~
 الى الخالف لشرع الفقير ~~الموجب على الرعية~~ . ولما شق ان جعلت سنة الملك العظيم ابي مال الله عليه .
 سألوا رضي بذلك قبل حكم الحكم الشرعية على به وعلو كل حال ساسي جريدي لا يطاق ولا فو ما دب تحوى في هذه الاور
 وعنه الله فبقية المحضوم . ولما عودت تذكركم محرر ١٧ ربيع الاول ١٢٨١

بلى هذا ما يقضيه

والميت وابلده ذلك

التي هي مكة من افانمي

[illegible]

١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

قد علمتكم بالمال عزت انني اني ارجو ان اعداها الى جدد المقيم فيكم انكم الذي
 مدين هذه الم الى امانة فصدق القدير على ان اذا لاسم اسم هو ظهر عليه ذمة اياي صحت
 كانت سواء كانت جزية او عليه من المتعود والذم المالة التي رستوع الى عونه او تكون
 محفوفة فتمت به العاشد لداثرة رسمه من الم والم اسامه او تكون راجعة لصدق البلد تتعلق
 بدة بما صرت هذه او جلا بكانه ما صريات الموال التي سبقت في لا في المقتضى الذي لا يكون
 وكان ذلك مستورا بالجزا ارم بكل حجب القواني الموضوعة والمواظبة
 ولما قد وردت مكلفا بتفقيه وروايت ما سطر عليه من ان كان بموجب اوراق الموضع
 وانظام وانواع الموضوعة ويكون هذه انه من مستندته بقرائن او لم يكن
 فلهذا هو منه انه قد ارجب ان شره في المارة المستند الى ما سبق في الموضع
 فان وقع في ذلك راسا به تعلق وبه وبه استعمل حكمه بجهته جبهة عثمانيا
 و ليس به ماذكر اعطى هذه السنة

صورة الأمر الوارد من صاحب الجا والأقبال

اطلعنا على محرركم بقمه الجاارد وعند ٨٢ المرسى عليه الأمر المأتمنة المصطاة من طرف الشيخ محمد نصيف في خلاصهم المذكور التي ظهروا
على مكفولة محمد عزت ابي صندوق البلدية ومات دائرة البلدية هنا هي المطالبة لتحصيل هذه الذمم وموجود دبر جميع الأوراق بسند
الكتابة فقد صدر الأمر العالي المملوك برؤية هذه العقود بالكملة الشريعة بهذه الطريقة فعليه تبليغ الشيخ محمد نصيف المذكور بالية بتحويل
وكيل عنه أو بمضمون بنفسه إلى طرفنا لرؤية هذه العقود والمدفعة بينه وبين البلدية بالكملة الشريعة وتجروا تأخير معاملته مع البلدية
المجوزة إلى حين حصول البتة بالكملة المذكورة ولما ذكره

عبد
٨٢

حضرة المكرم الشيخ محمد نصيف

نبغكم بأعده صورة الأمر الوارد من صاحب الجا والأقبال من نائب رئيس الوزراء الفقهاء المقترن بالأمر العالي المملوك
الوفاق الجاارد بالمشترط فعليه يتفحصها اعتماداً على ما مضى من راجعوا الصل بمقتضاها ولما ذكره [أجله الشيخ
فإنه عليه

صاحب الكمال المفعم قائم مقام ملكتنا الهاشمي العظم نصرته على امين

لاخاف سيدي اني استكرت قهوة من الاقندي الشيخ علي بن نصيف
وهي من ظن اوقاف الشرف وقد اجرتها نصف السنة الاولى من غايها ارجي
على الشيخ حامد حسين شيخ القهوجيه وعند دخول شهر رجب هذا اوقفت
على الذكور وخبرته ان يستاجر القهوه من وكيلها او يخليها فامتنع وقال ما فعلت
فلويس ولا اخلي القهوه ولا اقبل وكيلها في الاجار والامر الى الله ثم اكتبكم



رسول خدا صلی الله علیه و آله

صاحب الزمان المخصوص لمحمد بن الحسن بحمد الله

2-1-3

مع تحف الأبرار عذراء ولا تخاف من غيري فحسبي ساعدوا عذراء ولا تخاف من غيري فأول من ساعد عذراء
 وكنى بالتحصين أمية فربيت سره من كل ما يلبس على كبره الله عز وجل الخالص هذه بالخلاصة
 هذه بالجامع سلك من غير الله والمذلة ما يفتقن الأبرار الجليل

1881

۲۷۱۶۷۲۲۲

[illegible]

١٢٧
الاول
١٢٨

جیمز

CC. 226

٩

حيد ١٤ المحرم ١٢٩٦ إلى مكة

حضرة سيدي المحال الشيخ محمد عزت أمير مكة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وصل كتابكم قبل الصبح واليسر وهدى عنكم
أمر. ومنه بعض الورقة المكتوبة بالرفعي ما ذكرنا فأنه لكم قد طلعت
عليها الترحمان الفرسا دي اخاد انما عبارة عن مدح دنيا على والدكم
المرحوم انه اظهرهم ذهبات وصدقات. وهذه لا تقيد في مدخلتهم غرضهم
اضروا لغيره واستطروا الفرج الله وما حصل عليكم هو مقدر في الاصل
وايام محدودة. وايضا لانيته من كتابات توصيات عليكم للاموال النظام
حيث ان لانيته لوجاههم ولا تقيدوا على اطلاق احمد ~~الزعم~~ الزعم
باب ريك. وقبل ايام تبليت قرار مجلس الاموال ببيع المذمة
التي ظهرت عليكم وان المجلس اعتمد سند المهر بالبيان الزكي المصدق به محرر
المقارلات بكتابكم وانني اذا لم ادفع يصير بيع الدار المحجوزة في الكفا
وهي دار ابو زائدة. فاعترفت على القابر المذكور بأدبه شرعية وعمليه
وقانونيه. فقبل اعتراض عند عدلة سينا الملك النظم. ولا اعلم هل
تحول منه مملوكة للمجلس ام كتبت عنه حيث ان الكفا ان لا اصل
نهي للملكه التركة ~~حينئذ~~ وليس للملكه الميراثه الجليله معه في طلب
الذمة مني. ~~لست~~ لست الكفا لآ. ويلفتني ان القضية التي اجبت
الحاسبه المتعلقه بكم. كتبت كتبه صدرت مقدم عليه علم

4

صاحب الزاها مودير لانه عيده الرحم
 السلام عليكم اخذني رسالة عوض انه سلم جنبا انظرني في شهر رجب ١٢٤٤
 باسم سالم تابع جريته من المطلوب في الطريقة فان صح ذلك بتعديدي بان الجنيه
 عندكم حتى لتعار اطالب به سالم تابع جريته وان كانه يترجمي تعديدي
 ورسم اليه (٤٤) ركم ١٢٤٤ محمد مصفا

صاحب السادة الرحم

سيدي ان سالم تابع جريته وجدنا انه عود الجنيه له ثور وسجل لمقامكم يا كس
 اونسكه ليدلنا في شدي الرجل تاخذته من ايكال بهذا الجنيه وبالجنيه الذي كدناه له
 في اسم بكتيرة التماس وبعده من (٤٤) ركم ١٢٤٤ كاتب الشرطة

[illegible]

صبرة الأمر الوارد من صاحب الجا والزميل

ستعمل

سابقاً قد بلغنا سلفكم قرار مجلس الوصل الصادر بتاريخ ١٤٠٠ الفقهية وحيث قد حصل الذم التي ظهرت على الشيخ
عزته امين صندوق البلدية بكم وقد رها ما بيني وبينه وسوق جيل الطلوع ما بينه وبينه وعما بينه وبينه واحد وعشرون
من كيد الشيخ محمد نصيف اذ يبيع الدار الحاشية بجمع المحجزة في مقدار كفاية والاراضى ما بيننا جوباب عن ذلك فحسب القرار المذكور
تسرعوا في تحويل المبلغ المذكور عن دفعه ولا تنزلوا الا الزاد الهائل الدار المحجزة الفوه عن وتجروا
ببعضه ولا تسرعوا في تنزله فلهذا قد تم وتفيدونا بالقيمة ولنا امر

المكرم الشيخ محمد نصيف المحترم

٧٦

ببلغكم بأعده صبرة الأمر المستعمل الوارد من صاحب الجا والزميل مورداً نائب رئيس الوصل الفقهية المعروف في صول
فعليه يقتضاه الحال دفع المبلغ المذكور قبل أن يباشر على كائن أو يكون مجبورين ببيع الدار المحجزة المذكورة في ظرف اربعة
وعشرون سنة من تاريخه وتجوز هذا تأكيدها لا سبباً ببلغكم بتاريخ ١٤٠٠ الفقهية وحيث قد حصل الذم التي ظهرت على الشيخ
ولما هو منكم حرس في يوم الثلاثاء ١٥ فتم زاراً والرقعة ١٥ ودم ٨٠ صفة

هذا المصحح الرابع
تاريخه ١٢١١

صاحب الشوكة والأجلولة سمو جلولة وفي النعم ملكنا العظيم أبه الله ما بين
اعين على أوضاعها بالسياسة الملوك غرض نعمكم ولم ينزل داعيا لهذه السعة الملوكانية بعينه ان شاء الله عن كل الظنون حريص على ما استودع
ليده ولم أتأخر في ذلك وظفقتي وسرعة الأفعال طبق الأورادة السنية وحيث ان البلد به والد وأمر عموما تحت سطوتكم كما هو معلوم لدى
جلدكم تدار أمورها بعينكم ومعلوم ان مصروف البلد به الشريخ ثمانية وعشرون ألف قرش شريخ والواردات المتوقعة لا تتجاوز
ثمانية عشر ألف قرش شريخ فكانت نتيجة ذلك محض كل الموجود من النقود وقد زادت عليها من الأوامر والتنبيه مباشرة
الأموال المستحقة كتحصيل الساجد والمائر المباركة والمستشفيات وتدارك لوازمات القضاة مثل العقبة وطلبها وغيرها وصرف
ما يقتضي ذلك موقفاً وتقدم السندات في محل الزوم ليكون المصنف وحيث ان البلد به خالية من النقدية والاعتماد انما يحسن
الحكومة يطلب تسريعها لجاسر الناس والعاجز تصرف هذه المبلغ المتأخر موقفاً مع اعتمادنا ان هذا المبلغ المتكون سيكون تسديده
الحال الفاضل على البلد به وفائرها ان متوقفاً للأورادة السنية فاحطاً بالأمور ولقد بلغ ما وردناه الى المانية الجليله من فن الدقيق
والربح سبعاية وعشرين جنيه والباقي ما به وفائين جنيه متوقفاً على بيع الجلود للبروغة ومصارفات اخرى يلزم تخصيصه بعد تكوير
سنداتها وهذا متوقفاً لوجود استعانة من جلولة وفي النعم شفقه ومروحة العفو عن جناة المسيئ بجرأته الكفاء بهذه الله
العظيمه على عبدهكم وفيكم الدعاء بالبقاء والنصر ادام الله هيبتكم ان شاء الله في مصنفان

عبدكم
امين صندوق البلد به
محمد عزت

عضو
٧
مجلس
٢
مجلس
٢

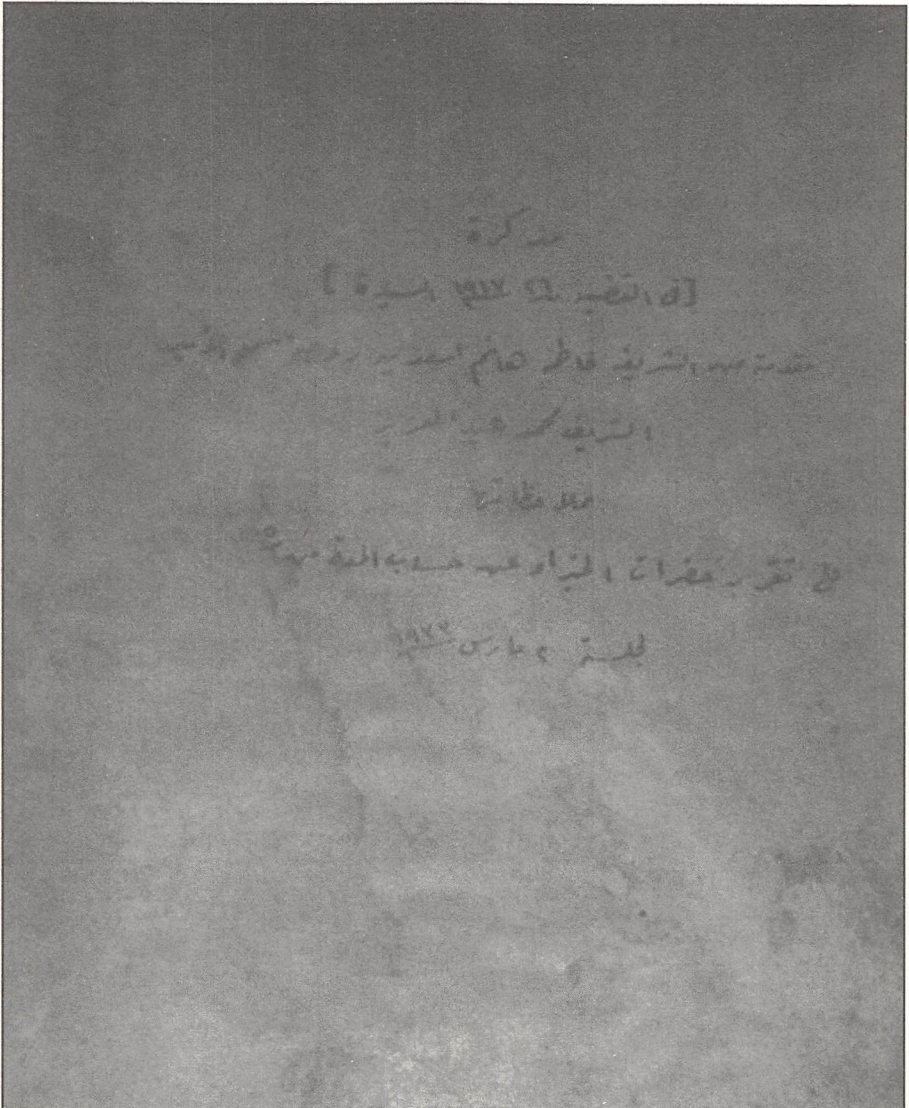
مجلس
٧
مجلس
٢
مجلس
٢

المبلغ الموصى به اعلاه وقدره اربع مئة الف ريال وسبع مئة ريال صاغ نيري
استلمه تماما من المكارم محمد ابي نصيب وكيل الامانة الجليلة وذلك
كرا واجرة الرخا عشر الصنف كسوف الكعبة العظيمة والشمع والماء ورد
وذلك المبلغ المذكور اعلاه هو كرا الاشياء المذكورة اعلاه من جهة الى مكة ولاذكر

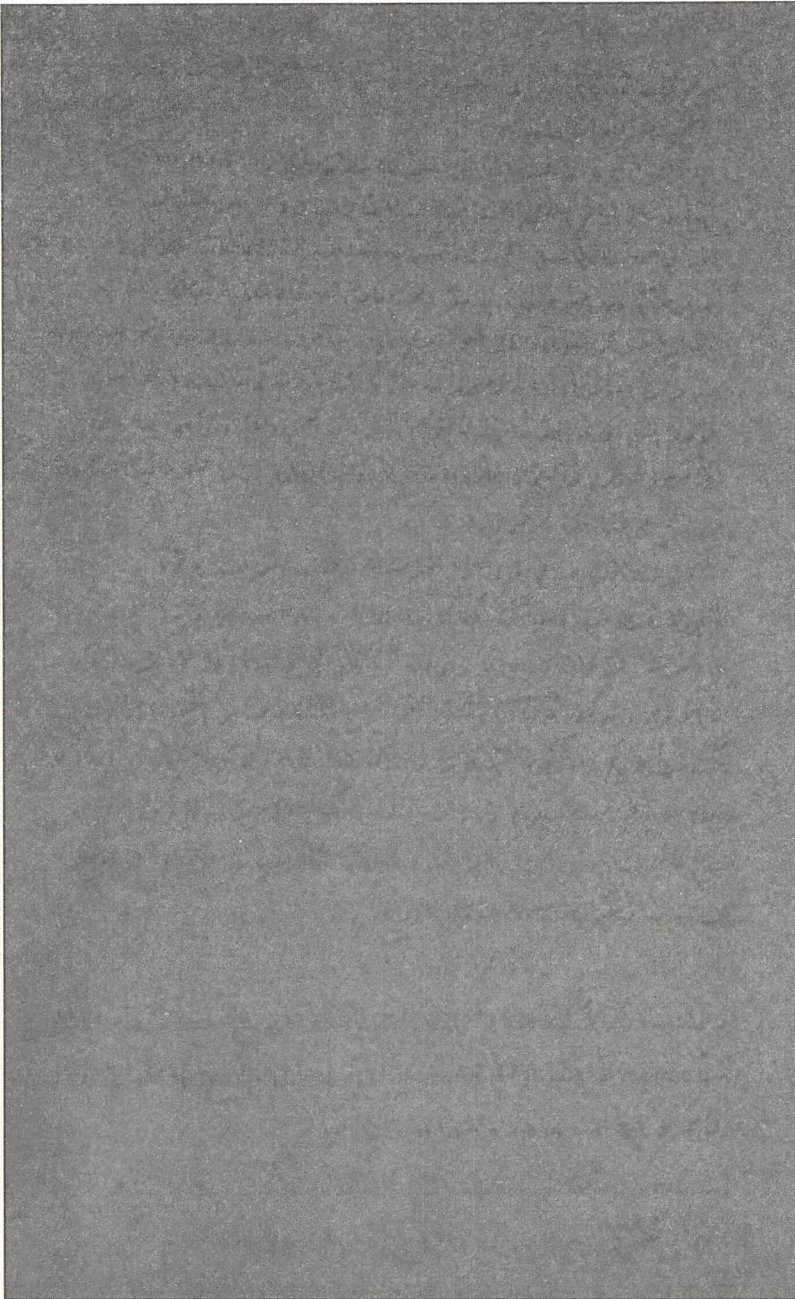
تحرر بالاستلام ١٤٢٠ ذي الحجة
مأمور عريانة حبيب
الشريف محمد بن محمد



الوزير



الصفحة الأولى من مخطوطة مذكرة الوصاية.



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم:
- كتاب العقود اللؤلؤية في تاريخ أنساب الأسرة الهاشمية
□ للشريف محمد الحسني، مكتبة مدبولي - القاهرة.
- تاريخ أمراء البلد الحرام
□ لزيني دحلان، بيروت - لبنان.
- تاريخ مكة
□ للسباعي، مكتبة الثقافة - مكة.
- أرشيف مؤسسة الرابطة العلمية العالمية، للأنساب الهاشمية.
- مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز
□ ترجمة وتحقيق الدكتور سهيل صابان، مؤسسة الفرقان - لندن.
- جريدة أم القرى، الأعداد من ١ إلى ٢٠٠.
- ماضي الحجاز وحاضره
□ لمحمد نصيف.
- قصة الأشراف وابن سعود
□ للدكتور علي الوردي، دار الوراق، بيروت - لبنان.

فهرس المحتويات

المقدمة	٧
تمهيد	٩
دور «محمد رشيد رضا» صاحب المنار	١١
باب تعاملات «قانون أبي نمي» في حل قضايا الأشراف	١٢
«قانون أبي نمي» في حياة الأشراف	١٣
ذوي زيد خلال حكمهم	١٤
الشريف محمد أبي نمي الثاني.. سيرته الذاتية	١٥
اسمه ونسبه	١٥
ولادته	١٥
نشأته	١٥
إمارته	١٦
حدود إمارته	١٩
بطولته ودوره في تثبيت الأمن	١٩
أعمال البر	٢٠
جهاده	٢٠

٢١	نشره وشعره
٢١	وفاته
٢٢	عقبه
٢٥	مجلس مصر الحسيني.. مذكرة في القضية ٢٦ لسنة (١٣٣٦هـ-١٩١٧م)
٢٧	مقدمة التقرير
٢٩	الفصل الأول من التقرير: موارد إيرادات المحجور عليه
٢٩	١: ميثاق المحجور عليه
٣٠	٢: أطيان المحجور عليه
٣٠	- أطيان دير السنقرية
٣١	- أطيان شلقام
٣١	- أطيان صندوق الغار
٣١	- أطيان صفانية
٣٢	- أطيان سمطا
٣٢	- أطيان المشاعر برير السنقرية
٣٣	- أطيان ابجاج الحطب
٣٣	- أطيان كوم الحاصل
٣٤	- أطيان برمشا
٣٦	٣: مجوهرات المحجور عليه
٣٧	٤: أملاك المحجور عليه بالحجاز
٣٨	٥: نصيب المحجور عليه

الفصل الثاني: الكلام عن الإيرادات ٤١

١: طريقة مماثلة القيمة لغرض منع انتهاء الحسابات ٤١

٢: شهادة الخبراء بأمر إخفاء القيمة من بعض موارد وإيرادات محجورها ٤٢

٣: ملاحظاتي على (٣٢) مادة المذكورة بالتقرير من الصحيفة ١٤ إلى ٢٢ ٤٣

٤: حسابات الإيرادات والمتأخرات ٥٢

الفصل الثالث: قسم المصروفات ٥٥

١: تمهيد ٥٥

٢: ابتداء مرض المحجور عليه ومسألة الحجر ٥٧

٣: حصر ممتلكات المحجور عليه ومبدأ الحساب ٥٩

٤: استبعاد المصروفات الزائدة عن الإيرادات ٦٢

٥: ما كانت تعتقد القيمة بأنها تقدم حساباً لأي جهة كان يوماً ما! ٦٣

٦: ملاحظاتي على حساب المدة

(من سنة ١٣٢٧-١٩٠٩ إلى سنة ١٣٢٩هـ-١٩١١م) ٦٤

٧: ملاحظاتي على حساب المدة

(من سنة ١٣٣١-١٩١٢ إلى سنة ١٣٣٣هـ-١٩١٤م) ٧٣

٨: ملاحظاتي على مصروفات المدة

(من سنة ١٣٣٤-١٩١٥ إلى ١٣٣٦هـ-١٩١٧م) ٧٧

٩: ملاحظاتي على مصروفات المدة

(من سنة ١٣٣٧-١٩١٨ إلى سنة ١٣٣٩هـ-١٩٢٠م) ٨٢

- ١٠: ملاحظتنا على مصروفات المدة
(من سنة ١٣٤٠-١٩٢١ إلى سنة ١٣٤٢هـ-١٩٢٣م) ٨٦
- ١١: ملاحظتنا على مصروفات المدة
(من سنة ١٣٤٣-١٩٢٤ إلى سنة ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م) ٩٩
- ١٢: ملاحظتنا على مصروفات المدة
(من سنة ١٣٤٦-١٩٢٧ إلى ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م) ١٠٩
- إجمال الأموال الأميرية ومصاريف الصيانة ١١٨
- أموال أطيان وعوائد ١١٨
- مصاريف الصيانة ١١٩
- إجمال المصروفات الإدارية ١٢٠
- ما تخص القيمة من نفقة المحجور عليه ١٢٢
- الفصل الرابع: النتيجة النهائية ١٢٥
- ملحق الوثائق ١٣٥
- المحاضر والمراجع ١٨٧
- فهرس المحتويات ١٨٩